رسالة البسملة للفاضل النحرير الخادمي

فهرس هذا الشرح للبسملة الشريفة

بسم الله الرحمن الرحيم

قد قضينا الوطر في حق البسملة الشريفة في رسالة مخصوصة من جهات الفنون الى ان تبلغ ٢١ ثماني عشر فنا فلنكتف بما لم يذكر فيها
وهو ان المختار عند بعضهم كالبيضاوي ترجيح جانب الاستعانة في الباء مع الاتفاق في جوازهما لكن لا يخفى ان حاصل الاستعانة طلب المعاونة
على ايقاع الفعل واحداثه وذلك باناضة القدرة ممكنة او ميسرة عليه على ما علم في علم الاصول المراد من الفعل اما التصنيف او القراءة او العبادة
او نحوها فان اريد بتلك القدرة القوة التي تصح صرفها للفعل وعدمه فهي حاصلة قبل الطلب فيلزم تحصيل الحاصل وان اريد القدرة المعبرة
عنها بالصرف اي صرف العبد قدرته الى الفعل فهو امر عدمي لا يتعلق به الخلق والايجاد على ان تعلق قدرة الله بفعل العبد مشروط بذلك
الصرف على حسب عادته ومقتضى حكمته فلو لم يوجد الصرف من العبد لا يوجد الخلق من الله على عادته وان اريد تعلق قدرته عند
ذلك الصرف من العبد فهو ضروري ايضا على عادته فلا فائدة في طلبه وبالجملة ان طلب المعاونة هو طلب القدرة فالقدرة المطلوبة



يا الله يا فتاح يا معين

بسم الله الرحمن الرحيم

نبسم الذي جعل البسملة شريعة للافتتاح الرحمن الذي جعلها لوصول كل بركة هو
المفتاح الرحيم الذي جعلها لقاصد كل خير النجاح ونحمد الذي جعلها مفتاحا لكنوز
الكتاب وجناحا الى حل رموز الخطاب ونصلي ونسلم على من لاح صبح البركة من منبعها مع
آله الذين جمعوا في لحن الحكمة من معدنها فيقول ابو سعيد محمد الخادمي جعله لسنة
حبيبه من اول الخادمين هذه خزائن الجواهر ومخازن الزواهر دقيقة عجائب اسرارها دقيقة
غرائب ازهارها حاوية لفرائد العقليات جامعة لفوائد النقليات جامعة لفوائد
لم يات بمثلها الاعصار ولم يسمح الى الآن الانظار على البسملة التي لفواتح الامور مفتاح
ولبركة كل فن مصباح كاشفة عن كنوز جواهرها باسطة عن رموز فواخرها فاتحة
عن مستكنات ابكار افكارها لا تحتجب عن عبقريات نتائج انظارها حاوية لمهام علوم
الاوائل والاواخر كافلة عما احتاج اليه الاكابر والاصاغر مغبون من زهد عن شراء امثال
هذه الجواهر الفاخرة والدرر الابحار الزاخرة مع ان الثمن يسير والوصول بغيرها عسير
تدفع العروس عما لك المقاصد ونيل لفتح قلاع ينجح اليها كل القاصد والمبتدي
فيها يكون منتهيا والمنتهي مبتديا لانه ما لم [illegible] ابكار خرائدها ولا عار ازهار

فوائدها

فوائدها وكل متحابب في الله من الاخوان يقبلها هدية فريدة لود الخلان وهو المقصود
من وضع القلم والاصل لهذا الشان في رفع القدم ولا يلوم فيها من العيب والخطر ولو
يغير اعتقاده اذ السلامة امر يعز على البشر فان كتاب الرجل بيان عقله وترجمان قدر
فضله لعل الله تعالى يصون من عائب محجوب او غائب مسلوب لمن شغل عليه الجميع وغلبه ما يشتهي
من الصنيع لان لكل الناس مآربهم وزعمي فيها لكل قوم مشربهم لان النظر في هذه الكلمة
الجليلة من حيث جميع العلوم مراعيا فيه المراتب اصول المفهوم اما النظر من حيث اللغة
الذي هو علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات من حيث معانيها الاصلية فهو ان باء
البسملة قال في القاموس الباء حرف جر للالصاق حقيقيا امسكت بزيد ومجازيا مررت به
وللتعدية ذهبت به اي اذهبته وللاستعانة كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ومنه باء البسملة
وللسببية وكلا اخذنا بذنبه وللمصاحبة اهبط بسلام وللظرفية ولقد نصركم الله
ببدر وللبدل فليت لي بهم قوما اذا ركبوا وللمقابلة اشتريته بالف وللمجاوزة كعن وقيل
يختص بالسؤال فاسئل به خبيرا او لا يختص نحو يوم تشقق السماء بالغمام وللاستعلاء
من ان تأمنه بقنطار وللتبعيض عينا يشرب بها عباد الله وللقسم اقسم بالله وللغاية
احسن بي وللتوكيد وهي الزائدة ويكون زيادته واجبة كاحسن بزيد اي احسن زيد اي
صار ذا حسن وغالبة وهي في فاعل كفى ككفى بالله شهيدا انتهى ملخصا فهذا ظاهر
في ان الباء مشترك بين هذه المعاني فهو موضوع لكل واحد من هذه المعاني وقيل عن سيبويه
انه لم يذكر لها معنى غير الالصاق فباقي المعاني مجاز عنه وقيل ان جميع معانيه لا يفارق
الالصاق والتفصيل مذكور في مغني اللبيب ونحوه فان قلت ان مثل هذه المباحث
بحث نحوي فما وجه ذكرك في اللغوي قلت وجهه بحث اهل اللغة عنه كصاحب

هي اللفظ الموضوع من لغى بالكسر لغى اذا لهج بالكلام وفي القاموس اللغة اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم

اي اذهبه فلا فرق بينها وبين تعديته بالهمزة واما تفريق المبرد تعديته كما في الاتقان [illegible] عن الجانب

وقد تبين ان اللغة قد يبحث فيه بما قيل انه لا يبحث فيه واضمحل عن الحجاب [illegible]

القاموس وانه يجوز ان يكون المسئلة الواحدة جزء من علمين مختلفين باعتبارين
مختلفين فيكون هذه المباحث من اللغوية بالنظر الى ذواتها ومفرداتها وكونه من النحوية بالنظر
الى تركيب الكلام منها ووقوعها في التراكيب والاسم ما ابان عن مسمى قال في القاموس سما سموا
ارتفع فهذا مناسب لمذهب البصريين من انه مشتق من السمو وهو الارتفاع لانه يدل على
مسماه فيرفعه ويظهره وعند الكوفيين من الوسم سيأتي تفصيله في المباحث الصرفية ان شاء الله
تعالى وفيه خمسة لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بكسر السين وضمها وقيل من قال بالضم لانه اخذه
من سموت ومن قال بالكسر لانه اخذه من سميت ورد عليه انه غريب ودفع انه قاله احمد بن
يحيى وهو جليل القدر ثقة فيما نقل والخامس سُمى مثل هُدى واورد عليه بامر لا يحتمله
المقام وهو احد الاسماء العشرة التي ابتدأ في اوائلها بهمزة الوصل وهي اسم واست وابن
وابنم وابنة وامرأ وامرأة واثنان وايمن في القسم والاصل في هذه الهمزة ان تثبت خطا
كغيرها من همزات الوصل لكنه تحذف هنا اي في اضافة الاسم الى الجلالة خاصة لكثرة الا
ستعمال وقيل للتوافق الخط واللفظ وقيل لا يحذف اصلا وذلك لان الاصل سم او سُم بكسر السين
او ضمها فلما ادخل الباء سكنت السين تخفيفا لانه وقع بعد الكسر كسرة او ضمة وهذا
حكاه النحاس وهو حسن ولو اضيف الى غير الجلالة تثبت نحو باسم الرحمن قال ابو البقاء
ولو قلت لاسم الله او باسم الله ربي اثبت الالف ونحوه مما اضيف الى غير الجلالة التي من اسماء
الباري نحو باسم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا اضيف الى غير الجلالة التي من اسماء الباري وقيل
هذا الحذف مختص بما في الابتداء واما في الوسط نحو قوله تعالى اقرأ باسم ربك وسبح اسم ربك
وفيه نظر لما عرفت ان الكلام عند الاضافة الى الجلالة فقط والله قال في القاموس
اله الاهة والوهة والوهية عبد عبادة ومنه لفظة الجلالة واختلف به

يحي

على عشرين قولا اما قال لفظ عربي كما هو عند عامة اهل العربية ونقل
عن ابي زيد البلخي انه سرياني اذ اصله لاها فعربته العرب فقالوا الله وقيل عبراني
وعلى الاول علم عند الاكثرين كالخليل وسيبويه قيل هو مختار الاصوليين
والشافعي والفقهاء واكثر الاشعرية لكن الاكثر على كونه من الاعلام الموضوعة
وقيل من الاعلام الغالبة قال المحقق التفتازاني في حاشية الكشاف ... الاله قبل حذف
الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة لا انه قبل الحذف اطلق على غيره
تعالى ... اطلاق النجم على غير الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا واستدل
صاحب الكشاف على كونه علما اصليا بانه يوصف ولا يوصف به نقول
اله واحد ولا نقول شيء اله وايضا انه لا بد لصفاته تعالى من موصوف تجري عليه
ولو جعلها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال
يرد على الاول ان عدم الوجدان لا يصح حجة على عدم الوجود فان اريد الا
ستقراء التام فغير مسلم وان الناقص فليس بمفيد الا ان يدعى كفاية
الظن في المقام وانه يجوز ان يقال الذات اله اي معبود ولا بد في الحكم بامتناعه
من حجة نعم الكلام في الجلالة وهذا ليس كذلك فافهم واورد على الثاني
بان المحال قيام الصفات بدون الذات لا قيام الصفات بدون علم
موصوف وانت تعلم انه لا بد لهذا الذات من اسم تجري عليه احكام اللفظ كالنعت
النحوي ولا يصلح مما يطلق عليه سواه وعلى كونه من الاعلام الموضوعة
قيل منقول وقيل مرتجل وعلى الثاني قيل غير مشتق لحسن الادب وقيل
مشتق فافترقوا فرقا كثيرا سيذكر ان شاء الله تعالى في المبحث الاشتقاقية

وقيل انه ليس بعلم بل صفة واستدل عليه بان ذاته تعالى لا يعرف كنهها
فلو كان علما لزم ان يعرف مسماه تعالى كنها ولان العلم قائم مقام الاشارة وذا
ممتنع في حقه تعالى ولا يخفى ان لزوم دلالة الاسم على كنه المسمى ليس بلازم
بل يجوز كفاية المعرفة الاجمالية بان المسمى ذات هو الله نفسه كما
هو المنصوص فلا اشكال وايضا قيام العلم مقام الاشارة ليس بمسلم
في حق من شانه وقياس الغائب على الشاهد وانه انما يريد الاشارة الحسية
فلا نسلم القيام المذكور لظهور ان العقلية فلا نسلم الامتناع وقيل انه
اسم لمفهوم كلي منحصر في فرد لانه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية له وليس بعلم لان مفهومه جزئي ورد بانه لو كان كذلك لزم
ان لا يفيد الكلمة الطيبة توحيدا واجمعوا على افادته ولورد [redacted]
انه لو كان علما لامتنع حمل الاحد عليه وقد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى قل هو الله احد ان الضمير للشان والله احد جملة خبرية
لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا يشك احد في انه احد لا اثنان
ولو اعتبر مفهوما كليا لصح بلا اشكال ورد بانه يعتبر الاحدية
بحسب الوصف بمعنى انه احد في صفة مثل الوجوب واستحقاق
العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل
زيد احد ثم انهم قالوا ان في لفظ الله سبع خواص لا يوجد في غيره احدها
ان جميع الاسماء ينسب اليه ولا ينسب هو الى شيء قال الله تعالى ولله
الاسماء الحسنى وثانيها انه لم يسم به احد من الخلق بخلاف سائره

قال الله

قال الله تعالى هل تعلم له سميا لكنه ينبغي ان يستثنى الرحمن وثالثها حذفوا ياء النداء
من اوله وزادوا ميما مشددة في اخره فقالوا اللهم في يا الله بخلاف سائره ورابعها
انهم الزموا الالف واللام عوضا عن همزته ولم يفعل ذلك بغيره وخامسها انهم قالوا
يا الله خاصة بقطع همزته وسادسها انهم جمعوا بين ياء النداء ولام التعريف فيه
دون سائره الا في الضرورة قال الشاعر يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
وسابعها تخصيصهم اياه بالقسم الرحمن الرحيم اعلم ان ال على ثلثة اوجه
احدها انه اسم موصول بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على الصفات كاسمي الفاعل والمفعول
وقيل هي حرف تعريف وقيل موصول حرفي والثاني حرف تعريف قيل موضوعة للعهد فقط وقيل
له وللجنس وقيل لهما وللاستغراق وقيل لهذه الثلثة وللعهد الذهني لكن ما عليه المحققون
كونها للعهد وللجنس وكل منهما ثلثة فالعهد اما يكون مدخولها معهودا ذكريا
سواء كان مفردا او تثنية او جمعا معرفة او نكرة عين الاول او غيره نحو قوله تعالى يأتوك
بكل ساحر عليم فجمع السحرة وضابطه هذا ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها ومنه
ما يكون ذكره وتقدمه معنى كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى او معهودا ذهنيا نحو قوله اذ هما
في الغار او معهودا ايضا تقديريا ان لم يتقدم لفظا ومعنى بل تقدم ذكره تقديرا
وحكما وذلك اما لكونه حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم وكذا كل ما يقع بعد
اسم الاشارة او اي في النداء واذا الفجائية او في الزمان الحاضر نحو الان كذا في الاتفاق
عن ابن عصفور واما لكونه معلوما للمخاطب حقيقة او ادعاء نحو خرج الامير واما
الجنس فاما الاستغراق الافراد لغوية نحو الغيب يعلمه الله او عرفية نحو الصاغة
مؤتمرون بامر الامير وهي التي يخلفها كل حقيقة ومن دلائلها صحة الاستثناء من

مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا ووصفه بالجمع نحو او الطفل
الذين لم يظهروا واما لاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا مثل ذلك
الكتاب اي الكتاب الكامل في هداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة واما التعريف
الماهية والحقيقة والجنس وهي التي تدخل على المعرفات او التي تدخل على الاشياء التي
يراد اجراء الاحكام على ماهيتها نحو وجعلنا من الماء كل شئ والرجل خير من
المرأة وجعل بعضهم العهد الذهني قسما من الجنس والثالث زائدة وهي قسمان الاول
لازمة وهي نحو الاولى الغلبة هي استعمال اللفظ العام في بعض افراده بحيث يرجع
اليه عند الاطلاق بلا قرينة انما تكون عند ارادة معنى العموم الذي هو المعنى الاصلي
وهذه اما تحقيقية ان استعمل اولا في معنى ثم يغلب على آخر سواء في اسم كالبيت
للكعبة بعد استعمالها في الغير او في صفة كالصعق لخويلد بن نوفل بعد كونه
صفة لكل من اصابته صاعقة واستعماله في غيره واما تقديرية وهي ان لا يستعمل
من ابتداء وضعه الى غير ذلك المعنى لكن القياس يقتضي ذلك وهذه ايضا اما
في اسم كلفظة الله على مذهب من كان اصله الاله لانه وان اقتضى القياس
صحة اطلاقه على غيره تعالى كاصله لان الاله اسم لمعبود بحق او باطل
الا انه لم يطلق الا عليه تعالى وقال بعضهم انه وصف في اصله ثم غلب عليه
تعالى حتى صار كالعلم الثريا فاجرى مجرى العلم في اجراء الوصف عليه
وامتناع الوصف به وعدم المشاركة بالغير او في صفة كالرحمن فانه وان
اقتضى القياس استعماله في غيره تعالى الا انه لم يستعمل والثانية الوضع مع
سواء كان بالارتجال كالان عند بعض والبتة او بالنقل سواء من اسم كالنضر

اوصفة

اوصفة كالحارث او مصدر كالفضل الثالث الجبر عما ذهب من العلمية
كما في مثنى علم شخص وعلم جنس غير مشترك كالزيدين والرابع الفرق
بين اعلام الاناسي واعلام البهايم كفلان وفلانة للانسان والفلان
والفلانة للبهيمة والخامس دفع التوهم كالذي فانه اذا لم يكن لازمة
ونزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف واما الثاني من قسمي الزائدة
الزائدة فغير لازمة وهو فيما عدا ما ذكر كالواقعة في الحال لان الاصل فيها
تنكير قيل منه قوله تعالى ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء اذ ليلا
فائدة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة ال
عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى والمانعون
يقدرون له ولجاز الزمخشري نيابتها عن الظاهر ايضا وخرج عليه وعلم
ادم الاسماء كلها فان الاصل اسماء المسميات كما في الاتقان ثم اعلم انهم
قالوا الرحمة في اللغة الرقة والانعطاف وقيل ارادة الخير وقيل رقة تقتضي الا
حسان الى المرحوم وقد يستعمل في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وتمام
الكلام في جهة البيان ان شاء الله تعالى قال في القاموس الرحمة تحرك الرقة
والمغفرة والتعطف كالرحمة والرحم بالضم وبالضمتين رحمة كسمعه ورحم
عليه ترحيما وترحم ثم ان لفظ الرحمن لا يستعمل الا باللام والاضافة
واما قول الشاعر في مسيلمة الكذاب دات غيث الورى لا زالت رحمان
فمحمول على تعنتهم او على الشذوذ كما في الدر المصون اقول لا يبعد ان يقدر
فيه اللام كما قيل فيما سمع من قوله سلام عليكم بلا تنوين او يقدر مضاف اليه

والا ينتقض القاعدة الحصرية المذكورة بنحو ما ورد في الادعية يا رحمن يا رحيم فانك
في الدر ايضا ومن غريب ما نقل فيه انه معرب ليس بعربي الاصل وانه بالخاء المعجمة قاله
ثعلب والمبرد ورده الجعبري في شرح الشاطبية بعد نقله عن ثعلب لوضوح الاشتقاق
لكن لا يخفى انه يكاد ان يكون دعوى بداهته في محل نزاع لا سيما القائل من كبار ائمة
العرب فلا بد في الرد من بيان صحيح ودليل صريح وقد قال في الاتقان ايضا ان الرحمن
عبراني عند المبرد وثعلب واصله بالخاء المعجمة ولم يورد عليه شيء بل ابقاه وقرره قالوا يعرف
اللفظ الغير العربي بنقل الائمة وبمخالفة هيئات الاسماء العربية فليتأمل
خاتمة ان كان اللفظ الواحد موضوعا بازاء معنى واحد فمنفرد وان بازاء معان متعددة
فمشترك فان كان بعض المعاني ضد الآخر فاضداد وان كان اللفظان موضوعين لمعنى
واحد فمترادف وان لمعنيين فمتباينان كالاسد والحمار وعلى الاول ان لم يكن
المعنى الواحد مشخصا بل كليا فان استوت افراده في مفهومه فمتواطئ وان تفاوتت
فمشكك كالبياض في الثلج والعاج ثم هذه الجارة مباينة للفظ الاسم والاسم
متواطئ ان كان مشتركا معنويا بين نحو علم الشخص واسم الجنس واللقب
لكون المعنى الذي هو ما ابان عن مسمى كليا صادقا على هذه الافراد متساويا
وان فرضت التفاوت بينهما فمشكك والاسم مع الجلالة متباينان والجلالة
في نفسها منفردة ومع الرحمن وكذا الرحيم متباين والرحمن مع الرحيم اما مترادفان او
غير مترادفين وسيأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى واما من حيث الوضع
الذي هو علم يبحث فيه عن احوال الوضع من حيث العموم والخصوص ومن حيث الشخصية
والنوعية فاعلم اولا انه اي الوضع اما اعتبر لفظ جزئيا اي يعتبر اللفظ

بخصوصه

والباء الجارة ان كان معناها الالصاق فقط تكون منفردة وان كان الالصاق ولغيره تكون مشتركة نحو لو كان بعض المعاني ضد الآخر كما يتوهم بين الالصاق والمجاوزة تكون من قبيل الاضداد كالجون للابيض والاسود وتكون مترادفة بمثل من وعن على وجه. منه عفي عنه

الرحمن عبراني

مطلب علم وضع

٦

بخصوصه ونفسه كزيد وانسان وهذا او اعتبر كليا ان يكون مثلا
بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون كيفية كذا فهو لمعنى كذا كالمشتقات
والمركبات والمجازات والافعال وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة
كقوله كل صيغة فاعل فهو لمن قام به الفعل ونحو كل اسم لحق آخره الف
ونون فهو تثنية ونحو كل لفظ مع القرينة لمتعلق موضوعه الاول فيدخل
فيه المجاز فالاول وضع شخصي والثاني نوعي وعلى التقديرين اما ان يكون
المعنى جزئيا ملحوظا بتلك الجزئية او ملحوظا بما يعم ان يكون كليا ملحوظا
بالكلية ايضا ولا جائز ان يكون ح ملحوظا بالجزئية فالاول وضع خاص
والموضوع له كذلك كالاعلام الشخصية وفي الوضع النوعي كوضع اعلام
اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما وتوضيحه في حاشية دده على شرح
الزنجاني والثالث وضع عام والموضوع له عام كالانسان للحيوان الناطق
وعامة النكرات وفي النوعي كوضع عامة المشتقات والثاني الوضع العام للموضوع له
الخاص كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض
الظروف كاين وحيث مما يتضمن معنى الحروف فانها موضوعة للمعاني الجزئية
بملاحظتها بما يعمها كالغائب المتقدم ذكره والمشار اليه حسا او عقلا ونوع النسبة
الحاصلة في الغير فلفظ هذا موضوع لكل فرد مذكر جزئي مستحضرا بمطلق
المفرد المذكر المشار الكلي فهذا الكلي آلة للوضع وهو التحقيق وهو مذهب العلامة
العضد لا الموضوع له بشرط الاستعمال في الجزئيات على انها مجازات متروكة
الحقايق كما هو مذهب التفتازاني وفي الوضع النوعي كوضع الافعال فانها موضوعة

بالنوع للنسبة الجزئية بملاحظة كلية شاملة لها وعرفت مما ذكر من الحق
ان عموم الوضع وخصوصه بعموم الة وخصوصها اذا تقرر هذا فوضع الباء
شخصي بوضع عام للموضوع الخاص لان نفس الباء بخصوصها معناها هنا
هو الالصاق المقيد بين مدخولها الذي هو الاسم ومتعلقها الذي هو الابتداء
مثلا وقد استحضر هذا الالصاق الجزئي بمطلق الالصاق الكلي العام المشترك
بين جميع افراد الالصاق فكون وضعه شخصيا لاعتبار اللفظ حين الوضع
على الوجه الخصوص وكونه عاما لكون الة التي هو مطلق الالصاق عاما
وكون الموضوع له خاصا لكون المعنى جزئيا وبهذا لم يكن اسما اذ لو كان
المعنى كليا اي مطلق الالصاق كما زعم البعض لكان اسما فالاسم هو الا
لصاق الكلي المستقل والحرف للالصاق الجزئي الذي هو غير مستقل والحاصل
ان الباء لفظ جزئي موضوع لمعنى جزئي واٰلة الوضع كلية والاسم
لفظ جزئي موضوع لما ينبئ عن المسمى وملحوظ كذلك فوضعه شخصي بوضع
عام للموضوع له العام ومن قال ان لفظ الاسم من حيث هو كلي معناه ما دل
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فقد غلط غلطين احدهما
ان اللفظ جزئي لا الكلي معناه وثانيهما ان ذلك المعنى ليس مرادا هنا
بل المعنى المراد هنا ما عرفت انفا والاسم باعتبار اضافته من قبيل الوضع
النوعي لدخوله تحت قاعدة قولهم ان كل اسم اضيف الى اسم اخر فيعمل فيه
الجر قال بعض الاساتذة روح الله روحه ان المركبات تامة او ناقصة
تقييدية بالوصف او الاضافة موضوعة بالوضع النوعي لصور كلية

عقلية

عقلية على ما يفهم من الوشاح وهو المناسب لما ذكره الشريف
قدس سره في تعليقاته على التلويح من ان وضع الالفاظ للصور الذ
هنية عند ابي حنيفة رحمه الله وللامور الخارجية عند الشافعي
رحمه الله انتهى لا يخفى ان اول الكلام يرى اختصاص هذا الحكم بالمركبات
واخره شموله بالكل وهو الذي يقتضيه العقل الصريح ويوافق لظاهر ما فهم
من تقريراتهم ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية العلمية عند بعض
وللصور الخارجية المعلومية عند اخرين اتفق الكل على ان المقصود بالا
فادة هو المعلومات ثم انه يشبه ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له
الخاص ولفظة الله علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات
الواجب الوجود بملاحظة صفاته الجزئية الثبوتية فالمعنى هو ذاته تعالى
والالة هي تلك الصفات الجليلة الجزئية فالوضع خاص للموضوع له الخاص
من الوضع الشخصي واما عند كون الواضع هو الله فلا والة لكون الوضع
قديما او على كون الجلالة اسما لمفهوم الكلي فالاشتباه انه اسم جنس فهي من قبيل
الوضع العام للموضوع له العام كالانسان ورجل لكن ان اعتبر حين وضع
الجلالة لمفهوم الواجب لذاته اشتراط الحضور الذهني والوحدة الذهنية
كما يفهم من عباراتهم فعلم جنس فوضعه كعلم شخص مثلا ان اسامة
موضوعة للماهية من حيث هي الحيوان المفترس بشرط الحضور الذهني
والوحدة الذهنية بخلاف اسم الجنس كاسد فهو وان وضع للماهية
من حيث هي لكن لم يعتبر فيه هذا الحضور وان لزمه فالمعنى موجود

فيهما اذ هنا الكثرة معتبرة في العلم دون الاسم فان قيل ان فسّر اسم الجنس بالماهية
من حيث هي مع قيد الوحدة لا بعينه والفرد المنتشر كما فُسِّر به كيف يكون حال
وضعه قلنا يكون مثل الاول لانه كلي ايضا لا ابهام فيه بقي ان صفات الواجب
لذاته كيف تكون جزئية بل الكلية معتبرة في مفهوم مطلق الصفات
فلا يكون الوضع في الجلالة خاصا قلنا ولو سلم ذلك يجوز انحصار ذلك
المفهوم في ذاته تعالى ولا ينافي هذا خصوص الوضع وقد قالوا انه قد يكتفى في
العلم بملاحظة المعلم بوجه كلي منحصر فيه كما في تسمية المولود قبل
رؤيته ولفظ الرحمن اللام فيه على كونها حرفا يقتضي ان يكون من قبيل
الوضع العام للموضوع له الخاص لكن لكونها لازمة للكلمة وزائدة كما
سبق في اللغوية يشتبه وضعها لعدم المعنى الموضوع له ورحمن مشتق
من رحم وصفة مشبهة ذات قام به الرحمة وهذه الذات مبهمة في
اصل الوضع فالوضع عام للموضوع له العام من قبيل الوضع النوعي وقد سمعت
مردودية قول من قال انه ليس بمشتق فان اريد منه المعنى المجازي كما اشير
في اللغوية وسيفصل في البيانية ان شاء الله ففيه نوع آخر من النوعية
كما اشير اليه ثم انه قد عرفت انه لا يستعمل في غيره تعالى فان لوحظ ذلك
عند الوضع يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص ولفظ الرحيم
اللام فيه من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص البتة ورحيم اما صفة
ايضا او مبالغة وعلى التقديرين فوضعه كوضع رحمن فان قيل ان وضع
المشتقات يشبه ان يكون مثل وضع المضمرات ونحوه في كون المعنى جزئيا

ط هذا اختيار المحقق التفتازاني في الاول ... شريف الجرجاني كما في حواشي التهذيب

ط ويحتمل ... الصفات الغالبة ... غيره ... لانه ... الوضع ... المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة ... معناه

فما وجه

فما وجه كونه كليا قلنا الفرق وجهه انهم يلاحظون المعنى على الوجه الجزئي
في نوع المضمرات بخلاف المشتقات ولهذا استعمل المشتقات ابهاما
نحو العالم يستحق العطاء ومضروب زيد كذا بدون تعيين الذات وان عرض التعيين
في بعض المواضع نحو زيد ضارب بخلاف نحو المضمرات وفيه كلام لا يسعه حالنا
وقد ظهر لك مما ذكرناه وجه الاقسام الثلاثة من تشخص مع بعض اقسام من النوعي
مطلب علم الاشتقاق
واما من حيث الاشتقاق الذي هو علم يبحث فيه عن احوال المفردات من حيث انتساب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وله جهتان جهة صدوره عن الواضع
وجهة عملنا بالاخذ فالتعريف بالجهة الاولى علم هو ان تجد اللفظ مناسبا
بحروف الاصول يعني علمك بين اللفظين تناسبا في اللفظ بحروف الاصول
والمعنى وبالثانية تعريف علمي وهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب
فتجعله دالا على معنى يناسب معناه والاشتقاق اذا اعتبر فيه الموافقة في الحروف
الاصول مع الترتيب كضرب وضارب فيسمى اشتقاقا اصغر او بدونه نحو
كني وناك فصغير او المناسبة فيهما نحو ثلب وثلم فاكبر ويعتبر في الاصغر
موافقتهما في المعنى والاخيرين مناسبة اعم والمشتق ما وافق اصلا بحروف الاصول
ومعناه وقد يزاد في التعريف بتغيير ما في المعنى فيجوز اتحاد المعنيين على الاول
دون الثاني فمقتل مشتق من قتل مصدر على الاول دون الثاني والاصل
في الاشتقاق المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شيء من ادلة
الطرفين لا يفيد شيئا بل الاصل فيه ما هو اشهر سواء في المصدر او في
الفعل والمشتق قد يطرد كاسم الفاعل والمفعول وقد لا يطرد كالقارورة فانها

مشتقة من القرار ولا يطلق على كل مستقر لمانع وكذا الدبران والعيوق فانه
ان اعتبر دخول معنى المشتق منه في مفهوم المشتق باعتبار الدلالة على ذات
مبهمة لم يطرد ولم يعتبر دخوله بل اعتبر مرجحا لتعيين الاسم باعتبار الدلالة
على ذات معينة فغير مطرد فاعتبار الصفات في احدهما مصحح للاطلاق
وفي الاخر مرجح للتسمية فالمشتق دال على صفة معينة لكن الذات مبهمة
في الصفات دون الاسماء ثم انه لا بد في الاشتقاق من تغيير ما حركة او حرف
بزيادة او نقصان او لكل اما احاد فهذه اربعة وثناء فستة او ثلث
فاربعة او رباع فواحد والجميع خمسة عشر فالاحاد نحو نصر من النصر بزيادة
حركة الصاد ونحو كاذب من الكذب بزيادة الالف ونحو سفر بسكون الفاء
جمعا من السفر بنقصان فتحة الفاء والضرب من ضرب عند الكوفيين ونحو
صهل من صهيل بنقصان الياء والثنائي نحو ضارب من الضرب بزيادة الالف
وكسرة الراء ونحو غلى من الغليان بنقصان الالف والنون وحركتي الياء ونحو
رجع من الرجعى بزيادة فتحة الجيم ونقصان الالف ونحو لهى من ولع بزيادة
الالف ونقص حركة اللام ونحو مسلمات بزيادة الالف والتاء ونقص التاء
التي في مسلمة ونحو حذر من الحذر بزيادة الذال ونقص فتحة الذال ايضا
والثلاثي نحو اضرب من الضرب بزيادة همزة الوصل وكسر الراء ونقص الواو
فتحة الضاد ونحو خاف من الخوف بزيادة فتحة الفاء والالف ونقص الواو
ونحو عد من وعد بنقص الواو وفتحة العين وبزيادة كسرة العين ونحو
كال اسم فاعل من الكلال بنقص حركة اللام الاولى ونقص الالف بعد اللام

عظ
من الدبور ولا يطلق على ما تصف به
الاعلى خمسة كواكب في الشعر تالي النعش
انه سنام وهو من منازل القمر
وقوله والعيوق سمي العيوق ولا
يطلق على كل ما يعوق بل على نجم
احمر مضيء في طرف المجرة الايمن
يتلو الثريا لا يتقدم شرح عقد الدرر

على ما اجمله المحقق الشريف في حاشية
مختصر الاصول وفصله بعض
محشيه وايضا في شرح الزنجاني
منسوب له قدس سره منه

والنون

كسرة

الاولى

الاولى وزيادة الالف قبل اللام الاولى وزيادة الالف والرباعي نحو كامل
من الكمال بزيادة الالف بعد الكاف وكسر الميم ونقص الالف بعد الميم وفتحها
وقد عرفت مما تقرر ان المراد بزيادة الحركة جنسها واحدة او اكثر وكذلك الحرف
ووقع في كتاب بعضهم تردد في اعتداد حركة الاخر وهي الوصل وانه
عند تعدد المصدر يشتق ما هو غير مشهور مما هو مشهور على الارجح ويجوز
اشتقاق المجرد من المزيد اذا كان اشهر في المعنى كالواجه من المواجهة والمزيد
من المجرد ومن غير بابه وانما اطنبنا الكلام لندرة المسائل في الكتب المشهورة
مع توقف المرام في المقام فاذا تقرر هذا فاعلم ان البناء لا حظ لها من الاشتقاق
لكونها حرفا والاسم اضطرب فيه كلامهم لانه وقع في عبارة بعضهم انه مشتق
من السمو عند البصرية ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الاشتقاق وفي عبارة
بعض ان اصله سمو عند البصرية ووسم عند الكوفية بلفظ الاصل
ثم ذكر طريق التصرف الصرفي بشيء قريب الى الاعلال ونفس الاعلال
سيذكر في خاتمة الصرفيات ان شاء الله تعالى فان قيل الاصل هنا بمعنى المشتق منه
فهما متحدان قلنا لا يلائمه ما ذكروا في طريقه من التصرف الصرفي فان قلت
لم لا يجوز جريان الاشتقاق فيما جرى فيه ذلك التصرف من نحو الاعلال
والادغام قلت لا شك ان المعاني في تلك التصرفات متحدة والاقرب
تغايرها في الاشتقاق ولعل الظاهر ان المراد من الاصل ما هو اصل
المشتق اعني المشتق منه وما ذكروا من نحو التصرف الصرفي ليس
بمناسب كما لم يقع في عبارة اكثر المحققين فان قيل يجوز كونها

التصرف لكلمة فى الاشتقاق ايضا قلنا لابد لذلك من دليل بل الظا
هر من استمرارهم بعدم الذكر فى اشتقاق الكلمة عدم الجواز ثم انه على
تقدير اشتقاقه من السمو المناسبة بينهما فى اصول الحروف ظاهر واما
فى المعنى فان الاسم هنا بمعنى ما ابان عن مسمى والسمو بمعنى الرفعة وما
ابان عن مسمى دال على مسماه فيرفعه ويظهره وقيل انه تنويه ورفعة
لمسماه فان محقرات الامور ليس لكثير منها اسم بل يعبر عنها باسم نوعها
وجنسها والحاصل ان الرفعة مدلول التزامى للمشتق ومطابقى للمشتق منه
وهذا المعنى اى الرفعة من قبيل المرجح وهو الظاهر ويمكن اعتباره مصححا
فعلى الاول غير مطرد وعلى الثانى مطرد ولعلك تستعين على كل منهما
بما ذكر فى جهة الوضع وبما ذكر عرفت انه من قبيل الاشتقاق الاصغر
لظهور المناسبة فى المعنى وكذا فى اللفظ مع الترتيب فى الحروف ثم التغيير
بنقص حركة السين وزيادة حركة الميم ونقص الواو وزيادة الهمزة فيكون
بنقصان حركة وزيادة حركة وبنقصان حرف وزيادة حرف فيكون
من قبيل الرباعى كاملا من الكمال وان لم يعتبر همزة الوصل فمن قبيل
الثلاثى كعد من وعد وان اعتبر ان اصله بسم كما حكى عن النحاس
وحسن كما ذكر فى اللغوية فاما الاشتقاق اصلا اذ سقوط حركة السين
لضرورة حرف الجر ومن قبيل الاحادى ان فرض وهو بنقصان الحركة
لكنه من نظر لا يخفى ان هذا الفرض مبنى على جواز اتحاد معنى المشتق
والمشتق منه لو ان يثبت المغايرة بينهما معنى واما على تقدير اشتقاقه
من الوهم

من الوهم فمن قبيل الاحادى ان لم يعتبر همزة الوصل فى الاشتقاق لانه بنقص
الواو فقط وان اعتبر هو لان اصله باسم سقط من اللفظ للوصل ومن الخط
لكثرة الاستعمال فمن الثنائى بزيادة حرف ونقص حرف فى مسلمة من مسلمة والله
قيل ليس بمشتق لان فى الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه تقدم المشتق
منه على المشتق وذا ليس بجائز فى اسمائه تعالى لا يخفى ان التقدم فى الا
شتقاق لا يقتضى التقدم الزمانى فى الذات حتى يلزم الحدوث على انه تخلف
الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز الا ان يقال هنا وان لم يقتض
ذلك لكنه موهم وفى مثل هذا الموضع يلزم الاحتراز عما يوهم النقص له
تعالى وقيل انه مشتق فاختلفوا فيه اختلافا كثيرا الاول من الالوهية
بمعنى العبادة حسبما نص عليه القاموس ونقل عن الجوهرى قال القاضى
البيضاوى واشتقاقه من اله الهة والوهية بمعنى عبد وقال المولى
ابو السعود يشترط ان يكون اسما منها بمعنى المالوه كالكتاب بمعنى المكتوب
لا صفة والفرق ان الموضوع له فى الصفة هو الذات المبهمة باعتبار
اتصافها بمعين فهو مركب من ذات مبهمة ومن معنى معين فباى ذات
يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كاسمى الفاعل والمفعول
وفى الاسم هو الذات المعينة والمعنى الخاص فمدلوله مركب من ذينك المعنيين
من غير رجحان المعنى على الذات كما فى الصفة والثانى من اله الرجل اذا تحير
اذ العقول تتحير فى معرفته ذاتا ولذا قالوا ان ذاته تعالى لا يدرك كنهها
فى هذه النشأة وبعضهم اراد من هذا النفى امكانه وبعضهم وقوعه

والثالث من ألهت الى فلان اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن الى ذكره والارواح تسكن الى معرفته والرابع من اله اى فزع من امر نزل عليه وآلهه غيره اذا اجاره ومنه العائذ به تعالى يفزع اليه وهو يجيره واهنه حقيقة او فى زعمه والخامس من اله الفصيل اذا ولع بامه اذ العباد يولعون بالتضرع اليه فى الشدائد يعنى انما لوهون مولعون فى التضرع اليه فى كل الاحوال والسادس من وله اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله وله وولاه فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة فى وجوه فقيل اله بابدال الواو همزة كاشاح ووشاح والوله عبارة عن المحبة الشديدة ايضا والسابع من لهت بالمكان اذا قمت به اذ كل موجود قائم به تعالى والثامن من الهيئة وهو القدرة على اختراع فالله تعالى قادر ومخترع وبعضهم عد هنا كون اصل الله اله ولعل انه غلط من قبيل اشتباه التصرف الاشتقاقى بالتصرف الصرفى يظهر لمن رجع بالكتب المعتبرة كالبيضاوى والدر المصون ثم اعلم ان الجلالة اصلها اله او لاه كما يفصل فى الصرفية انشاء الله والمعتبر فى اشتقاقها اما نفسها او اصلها فعلى التقديرين فلنعتبر بالاول على كون الاشتقاق من الوهية لشهرتها والنسبية حتى يقاس غيره عليه فاشتقاق نفس لفظ الله من الوهية بنقص ضمة الهمزة وبزيادة فتحة عليها وكذا بنقص ضمة اللام وزيادة فتحتها وبنقص الواو والياء والتاء وبزيادة الالف بين اللام والهاء وبزيادة اللام ايضا اذ الحرف المشددة حرف مكرر فالاشتقاق بزيادة حركة ونقصها وزيادة حرف ونقصها فمن قبيل

الرباعي

الرباعي اذ الاعتبار بجنس الحركة او الحرف لا بتشخصهما واشتقاق اله الذى اعتبر اصل الله من الوهية ايضا بنقص ضمة الهمزة وبزيادة كسرتها ونقص ضمة اللام وزيادة فتحتها وبنقص الواو والياء والتاء وبزيادة الالف فمن الرباعى ايضا وفيما القى دليل على ما ابقى اذ العارف يكفيه الاشارة ولا يخفى انه على التقديرين اشتقاق اصغر ومما لا يطرد لان المعنى انما روعى لترجيح التسمية والرحمن صفة مشتقة من الرحمة على ما فى الدر وغيره وهو الموفق بمذهب من جعل المصدر اصلا فى الاشتقاق بل القول من جعل الاشهر اصلا اذ لا شك فى شهرة الرحمة بالنسبة الى الرحمن بل الى رحم ماضيا وقيل من رحم كالغضبان من غضب وهو المشهور وقيل ليس بمشتق لان العرب لم تعرفه لقولهم وما الرحمن قيل اجاب عنه ابن العربى انهم انما جهلوا الصفة دون الموصوف ولذلك لم يقولوا ومن الرحمن ولعل الحق فى الجواب ان جهلهم انما هو للذات التى قام بها هذه الصفة اعنى الرحمة لا النفس الصفة فان قيل ان الرحمن صفة مشبهة وهى لازم ورحم متعد فكيف يشتق اللازم من المتعدى قلت بعد تسليم [illegible] امتناع الاشتقاق انما كان بعد جعله بمنزلة الافعال الغريزة بنقله الى رحم من باب حسن قيل نقلا وهى المفتاح والغائق هذا مطرد فى باب المدح والذم فعلى تقدير اشتقاقه من الرحمة بنقص التاء وبزيادة الالف والنون فمن باب الثانى من قبيل نقص الحرف وزيادة نحو مسلمتا ومن رحم بنقص حركة الحاء وبزيادة حرفى الالف والنون فثنائى ايضا لكن من قبيل نقص الحركة وزيادة الحرف الا انهم لم يكتبوا الالف عن استعماله مع اللام واما عند الاضافة فاستحسنوا كتابته كما فى قولهم

رحمان الدنيا والآخرة وعلى التقديرين فاشتقاق اصغر والظ انه من
قبيل ما يطرد بالنظر الى اصل الوضع واما عدم استعمالها في غيره تعالى
فلعله امر عارض عليه والرحيم كالرحمن اما مشتق من الرحمة او رحم وكونه
من الثنائي ونوعيه الثلاثة اشتقاق مجمع وكونه مما يطرد قطعي واما
من جهة الصرف فالذي هو علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها
وهيئاتها فالكلام عند البصريين ناقص واوي من الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم اذ اصله سمو بضم السين او بكسرها ولما كثر
استعماله اريد تخفيفه في الطرفين فعمدوا الى الآخر فوجدوا واوا متعا
قبة عليها الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها
المتعاقبة الى الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا حركة السين دون السين
لئلا يجحف الكلمة ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون فان الابتداء
بالساكن وان لم يمتنع في نفسه بل كان موجودا في غير العربية كالعجم لا
سيما الخوارزم عند كون تلك الحروف من الصامتة لا من المصوتة لكنه
ليس بجائز في العربية لكون لغتهم على غاية الاحكام وفي الابتداء
بالساكن نوع بشاعة كالوقف على الحركة مع امكانه بلا شبهة
ومن ادعى الامتناع مطلقا للتجربة فقد رده المحقق الشريف بانه
حكاية عن لسانهم المخصوصة فلا يقوم حجة على الغير ومن استدل
عليه بالاستقراء فان كان ناقصا ليس بمفيد وان تاما فبعد تسليمه
لا يدل الا على عدم الوقوع وعدمه لا يستلزم الامتناع فان قيل الا لزم
علم

مطلب علم صرف

مما ذكرت

مما ذكرت تكون الحذف اعتباطا اي غير قياسي كما في شرح الشافية ولم
لا يجوز كون الحذف على قياس كما في بعض شرح المقصود من انه نقلت
حركة الواو الى ما قبلها لكونها حرف علة ومتحركا وما قبلها حرف صحيح
ساكن فاعطي حركتها اليها فحذف الواو لاجتماع الساكنين من الواو
والتنوين ومن انه اسقط ضمة الواو للثقل فاجتمع الساكنان ايضا قلت
انه لو تم هذا الدليل لجرى في نحو دلو وظبي وتحقيقه ان هذا النوع
من الاعلال مختص بالاجوف دون الناقص ولذا لم يقل نحو غزْوٌ ورَمْيٌ
والضمة الحكمية ثقلت لكن سكون ما قبلها يقاوم ثقلها نعم انه انما
جعل حركة الهمزة كسرة لان الكسرة اصل في تحريك الساكن كما قالوا
الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولان حركة السين كسرة في الا
صل مطلقا لان من يضمها يجعل اصلها كسرة كما قيل و عند
الكوفيين ان لفظ اسم مثال واوي اذ اصله وسم حذفت واوه
اذ كثيرا ما يحذف الواو في اول الكلمة كزنة ودية وعدة اذ اصل
زنة وزن فحذفت الواو وعوضت تاء التانيث في آخره فهو من الاسماء
المحذوفة الاوائل ثم اتي بهمزة الوصل عوضا عنها وقيل ليس بعوض
بل لما مر لعل انه حق لانها لو كانت عوضا لما حذفت ورجح مذ
هب البصريين بتصريف لفظ الاسم تصغيرا وجمع تكسير ومجيء
فعل منه يقال في تصريفه اسماء واسامي وسمي وسميت و
الكل يرد الاشياء الى اصلها كيف ولو كان من الوسم لقيل اوسام

واواسم وو سم ووسمت وردعليه منع جواز ان يكون اصل هذه الكلمات
واوا ثم قلبت بالنا آخر فانها بعد لامها فصار لفظا وسلم اسما مثالا
ورد بان القلب خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فان قيل فعلى ما ذكرت
وان نفي كونه مثالا او ثبت كونه ناقصا لكن لا يلزم كونه واويا بل الظاهر مما ذكرت
كونه يائيا قلت ليس الامر كذلك لان اصل اسماء اسماو بالواو وقلبت همزة
لوقوعها بعد الف الجمع واصل اسمي اسماو قلبت الواو ياء لوقوعها
بعد كسرة واصل سُمَيّ سُمَيْوٌ اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء واورد على الكوفيين بان الهمزة
لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وبان حذف اللام كثير وحذف
الفاء قليل وبان الاصل كون التعويض في غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضا
عن اللام موافق لهذا الاصل دون كونها عوضا عن الفاء قيل فائدة الخلاف
ان عند كونه من الوسم يلزم ان لا يكون في الازل بل بجعل الخلق له تعالى اسما وفيه كلام
لا يتحمل المقام وحديث الفرق بين التصرف الصرفي والاشتقاقي في ما مر
لا زم التامل فافهم والله اصله اله ككتاب واما فحذفت الهمزة اعتباطا
وعوضت عنه الالف واللام في الصحيح وقيل قياسا يعني ادخل الالف واللام
اولا للتفخيم فصار الاله ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها اي اللام
اعتباطا لقصد التخفيف وليكون الادغام قياسا ثم ادغمت اللام الاولى
في الثاني ثم فخم وعظم ان فتح ما قبله نحو قال الله او ضم نحو قالوا اللهم ورقق
ان كسر نحو بسم الله قيل هذا مراد الكشاف ونحوه من قولهم ان اصله الاله فحذفت

من السمو بمعنى الرفعة يلزم ان يكون علوه تعالى ثابتا في الازل لا تأثير للخلق فيه وانه عند كونه ... صح ٤

تحذفت حركة

حركة الهمزة تخفيفا ثم حذفت ثم نقلت حركتها الى اللام يعني لاجراء الحذف فيها
على القياس لان اصله الاله على ان يكون الالف واللام اصلا ومن نفس الكلمة
اذ لم يذهب اليه احد على ما في شرح الكشاف للتفتازاني وقيل اصله لاه
من لاه يليه اي تستر لما قرئ في الشاذة وهو الذي في السماء لاه وفي الارض
لاه ثم ادخلت عليه الالف واللام فاجري مجرى العلم كالعباس لا يخفى ان
الظاهر من هذا ليس لاصل الاشتقاقي وقيل اصله الهاء التي هي كناية عن الغائب
لانهم علموا انه تعالى موجود واشاروا اليه بحرف الكناية ثم زيد عليه لام
المالك لكونه تعالى مختصا بالاشياء له خلقا فصار له ثم زيد حرف التعريف
مع الالف تفخيما فصار الله ورد انه خارج عن دأب المتصرف الصرفي
بل شبيه باصطلاح المتصوفة والرحمن اسم فاعل بنا على ان الصفة المشبهة
اسم فاعل عند الصرفيين كما نقل عن المحقق التفتازاني ويدل عليه ظاهر
عبارة الامام ابي حنيفة رحمه الله في الفقه الاكبر واتفق شارحه عليه لكن في بعض
كتب الصرف كالشافية جعلها قسيما مقابلا لاسم الفاعل كما هو ذلك عند
النحاة لعل للكل وجها واعلم انهم اجمعوا على كون الرحمن صفة مشبهة وقد ذكر
في الاشتقاقية انه من رحم بضم العين اما بعد النقل كما اشير اليه واما ابتداء كما
قيل وهو التحقيق والظاهر من بعض الصرفية ان فعلان لم يجئ من فعل بالكسر
ومن بعضها انه وان جاء من جميع الباب لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش
وضدهما فيكون صفة الرحمن صفة مشبهة من رحم بالضم متكلا بل الظاهر
من سوق عبارة الجامي ايضا عدم كونه صفة مشبهة ومعا قيل من انها

من فعل بضم العين بل ع

كالغضبان فيرده ما في السيد عبد الله ان غضبان وان كان من الهيجانات
الا ان الغضب يلزمه في الاغلب العطش وحرارة الباطن الا ان يجعل ان في
الرحمة ضدا للعطش كالري والريان لا يخفى ما فيه من البعد كدعوى ان صيغتها
سماعية فيجوز مجيئها وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود فلعل
هذا هو الباعث على قول من قال انه ليس بمشتق وعلى قولهم وما الرحمن
فلو لم يكن مخالفا لاجماع جمهور العلماء لرجحت هذا القول كالقول
بالتقريب المذكورين في الاشتقاقية واللغوية والرحيم صفة مشبهة
ايضا من رحم بكسر العين بعد نقلها الى رحم بالضم فلا يقال رحيم
الا من رحم بالضم كما اشير ايضا صرح به الجامي وعليه الجمهور وقال
فيه ايضا واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم
هذا ما عليه الجمهور وعليه مشى صاحب المرصود في شرح البسملة ثم
ذهل عنه وقال في بحث اسم الفاعل ان الصفة المشبهة يجيء من متعد
مكسور العين نحو رحيم وجذل الخ وقد قال في مغني اللبيب في فروق
اسم الفاعل مع الصفة المشبهة ان الفاعل يجيء من اللازم والمتعدي
والصفة من اللازم فقط وما قيل ان رحم بالكسر منزل منزلة اللازم
بمعنى قطع النظر عنه وقعت عليه الرحمة نحو يعطي الجزيل اي يفعل الاعطا
ولوجده الخ فهو كالرأي في مقابلة النص نعم قول البيضاوي هما اي الرحمن
والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم
وان لا يلائم بعض الملائمة لكنه ليس بنص في المدعى وقد قيل ان الرحيم ليس بصفة

مشبهة

مشبهة بل هي صيغة مبالغة نص عليه سيبويه كما في تفسير ابي السعود
والاشكال بان المبالغة اثبات معنى للشيء اكثر مما له في نفس الامر وهذا لا يجري
في صفاته تعالى سيأتي مع دفعه في البديع ان شاء الله تعالى واما من جهة النحو الذي (مطلب علم النحو)
هو علم يبحث فيه عن المركبات مطلقا باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها
لمعانيها الاصلية فالباء اما اصلي او زائد وعلى الاول المتعلق اما فعل
او اسم جامد كابتدائي وتأليفي او مشتق كانا بادئ والفعل اما عام او خاص
والاسم كذلك والفعل ايضا اما ماض او مضارع او امر وعلى الجميع محله
نصب على المفعولية وعلى الثاني اعني الزائد فالاسم مبتدأ مرفوع بضمة
مقدرة والخبر محذوف اي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثلا وتفصيل
هذا المقام انه اختلف النحويون في متعلق الباء وذهب البصريون انه اسم و
الكوفيون انه فعل ثم اختلف من الفريقين فذهب بعض البصريين الى
انه مبتدأ حذف هو وخبره ويبقى غير معموله تقديره ابتدائي بسم الله كائن (خبره)
او مستقر او قراءتي بسم الله كائنة او مستقرة اورد عليه انه حذف المصدر
وابقاء معموله وقد نص مكي على منع هذا ويمكن ان يقال المراد بما امتنع من ابقاء
المعمول ما هو غير الظرف والا فقد قال في مغني اللبيب انهم جوزوا في
الظروف ما لا يجوز في غيرها وفي المطول اتسع في الظرف ما لم
يتسع في غيره وان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل نعم ان الالتفات الى
الوجه الضعيف عند امكان القوي غير جائز بلا داع الا ان يدعى
وجود نكتة داعية الى ارتكابه وذهب بعضهم الى انه خبر حذف هو

ومبتدا انه ايضا ونبي معموله قائما مقامه اي ابتدائي كائن بسم الله وذهب بعض
الكوفيين الى ان المتعلق فعل مقدر قبله لان الاصل التقديم اي ابتدأ بسم الله
مثلا وبعض آخر انه مقدر بعده اي بسم الله ابتدأ او اقرأ هذا مختار صاحب الخ
الكشاف واورد عليه ان التقدير عنده متبركا بسم الله اقرأ فالمتبادر تعلقه
بالتبرك لا بالقراءة فلا يتم التقريب واجيب ان بيان لحاصل المعنى لا بيان المتعلق
كما قالوا معنى كتبت بالقلم كتبت مستعينا بالقلم ورجح هذا وحسن لان
فيه قلة الحذف وردا على الكفرة الذين يبدؤن باسماء آلهتهم كقولهم
باسم اللات واما تقديم العامل في سورة فاجاب عنه بانه لكونها اول سورة
نزلت كان القراءة اهم واجاب غيره بان الجار متعلق باقرأ الذي بعده لا قبله
ورد بانه على هذا يلزم ان يكون الثاني توكيدا للاول وقد فصل بينهما بكلام طويل
ولا يخفى ان الملائمة ليست لمسئلة ثم الوجه في ترجيح اقراء على ابتدأنا ان تعلق
اسم الله بفعل الابتداء ليس له نظير بخلاف تعلقه بالقراءة كما في قوله
اقرأ باسم ربك ولانه ليس فيما يأتي بعده ما يطابقه ظاهرا بخلاف القراءة
اذ تقدير فعل الابتداء يقتضي اختصاص التبرك على بدايته والمتوقع شمول البركة على
الكل واما وجه ترجيح البعض فعل الابتداء كصاحب الدرر ان فيه امتثالا بالحديث
لفظا ومعنى وفي غيره معنى فقط واورد ان مدار الامتثال هو البدأ بالتسمية
لا تقدير فعل البدأ اذ لم يقل في الحديث كل امر ذي بال لم يقل فيه ابدأ امتثالا
يرد عليه ان هذا ينبغي الوجوب لا الرجحان والكلام فيه كيف وقد قال الا
ستاذ المحقق في حاشية تفسير الفاتحة ويمكن ان يقال ابدأ اولى من ذلك

اي من

اي من اقرأ لعمومه واطراده ولوجود الامتثال فيه لفظا لقوله عليه السلام
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر ثم انه يجوز تعلق الجار بالحمد
الذي بعده وكان معرفة كما في سورة الفاتحة ورجحه البعض بناء
على انه تعالى لا يحمد الا باسمائه ولدفع تدافع حديثي الابتداء على ما في بعض
حواشي المطول والمرآت لكن يرد عليه ان معمول المصدر لا يتقدم عليه ولو سلم
فضعيف وان عمله معرفا باللام ضعيف على ضعيف وما في نحو الامتحان ان
هذين الوجهين جائزان في الظرف وما سمعت من مغني اللبيب ونحوه
فلا يفيد الرجحان بل الجواز فقط الا ان يدعى كون ما ذكر في علته امرا موجبا
لا للزامه كما مر واعلم ان الباء للملابسة والمصاحبة عند الكشاف لانه اعرب الى
افصح وابين واحسن اي اوفق لمقتضى المقام وبيانه على ما ذكره السيد السند
قدس الله سره اما الاول فلان باء المصاحبة والملابسة اكثر في الاستعمال
من باء الاستعانة واما الثاني فلان التبرك باسم الله تعالى تادب معه وتعظيم له
بخلاف جعله آلة فانها مبتذلة وغير مقصودة بذاتها ولان ابتداء المشركين
باسماء آلهتهم كان على وجه التبرك فينبغي ان يرد عليهم في ذلك ولان
باء المصاحبة ادل على ملابسة جميع اجزاء الفعل لاسمه تعالى ولان التبرك
باسمه تعالى معنى ظاهر يفهمه كل احد ممن يبتدئ به والتأويل المذكور في كونه
آلة لا يهتدي اليه الا بنظر دقيق ولان كون اسم الله تعالى آلة للفعل ليس الا باعتبار
انه يتوسل اليه ببركته فقد رجع بالآخرة الى معنى التبرك لكن اورد على كل مما
ذكره الاستاذ المحقق ممنوعا لا يتحملها المقام وللاستعانة للبيضاوي

لان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا ما لم يصدر بالتسمية وهو اى لا يكمل ولا يعتد به
كمال الاعتداد به لا لانه قوله عليه السلام فهو ابتر وبهذا يندفع ما يقال
ان كثيرا من الامور يؤتى فيها البسملة ولا يتم وبالعكس فان قلت الاصل في الحروف
التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه
وواو العطف فما وجه بناء الباء على الكسرة قلت وجهه اختصاصها بالجر مع لزوم
الحرفية والجر لها تناسب عملها ثم اعلم ان الظرف اما لغو او مستقر والمستقر على ما هو المشهور
ما حذف متعلقه منسيا حال كونه عاما ومتضمنا في الجار والمجرور واللغو بخلافه
وقيل ان التحقيق ان المستقر ما لم يسد عامله بان يكون له محل من الاعراب ويحذف
متعلقه منسيا عاما وقد يكون خاصا واللغو ما لا يسد مسد عامله فيكون
متعلقه مذكورا خاصا او عاما ولا يكون له محل من الاعراب وقد يحذف منويا
ونقل ابن التمجيد في حاشية البيضاوي عن اليمني وكذا نقل عن الشريف العلامة
ان اختيار النحاة في متعلق المستقر الفعل العام انما هو عند عدم قرينة الخصوص
واما عند وجودها فتقدير الخاص اكثر فائدة والخاص لا يخرج الظرف عن كونه
مستقرا لان معنى استقرار الظرف كون عامله مضمرا مستقرا فيه وهذا موجود
عند كونه خاصا ايضا واعتبارهم العموم ليس لكون الخصوص مانعا عن الاستقرار
بل لكونه مطردا ومضبوطا فان قيل لا شك ان هذا البحث لغوي وقد قرر
انه لا يجوز اثبات اللغة بالعلة وما ذكرتم من هذا القبيل وقالوا ايضا انه
لا اطراد في وجه التسمية لانه علة مصححة لا مستلزمة وموجبة قلت بعد
تسليم عدم الجواز في ذلك ان هذا ليس من قبيل الاثبات بل من قبيل التعليل

بعد الوقوع

بعد الوقوع وان معنى قولهم ذلك ليس انه لا يوجد فيه الاطراد اصلا بل لا يلزم منه
الاطراد فلو وجد لا يضر فافهم وبالجملة ان الاصل في المستقر كون عامله محذوفا عاما
وقد يكون خاصا ونقل عن ابن جني انه قد يكون مذكورا وفي اللغو كون عامله مذكورا
وخاصا وقد يكون مذكورا وعاما وقد يكون محذوفا وخاصا كما في بعض حاشية
شرح ديباجة المصباح ثم انه اشكل بما وقع في التنزيل من مثل هذه المحذوفات
فان المحذوف ان كان من القرآن يلزم حدوثه وزيادته ونقصانه والا يلزم تصرف
العبد في الكلام القديم وخلطه بكلامه ونسخه وتبديله واجيب بان المخلص من
هذا بان يحمل مثله على المجاز صيانة للقواعد العربية لا يخفى ان هذا الحمل لا يدفع
الاشكال لان لصاحب الاشكال ان يجري كلامه على هذا المجاز ايضا لعل الدفع
الصحيح بان يقال انه من القرآن لكن التزاما فيكون قديما كما كان المذكور قديما
وانما الحدوث الوجود بعد العدم وذا ليس كذلك فلا يلزم الزيادة والنقصان ايضا
على ان بطلان ذلك ليس بمسلم بناء على حدوث الكلام اللفظي المحرر تفصيله في علم
الكلام فاذا تمهد هذا عرفت ان الظرف هنا مستقر على بعض ولغو على اخر من
المذاهب التي قررناه لكنه مجرور لفظا منصوب محلا لانه مفعول به لمتعلق الباء
على تقدير كونه ظرفا لغوا اما كونه لفظا فلظهور الاعراب يعني الجر في لفظه فان قيل
كيف يكون لفظا واصله سمو على المذهب المنصور واجيب انه حذف فليس على القياس
كقاض بل اعتباطا كيد ودم واقول لو لم يحذف الواو بل لو كان ثابتا لكان
لفظيا ايضا اذ لو كان اخر الاسم واوا وما قبله ساكن لكان جاريا مجرى الصحيح
في تحمل الحركات الثلاث في الاحوال الثلاثة نحو دلو ولما كونه منصوب محلا

فلا يشتغل الجزء باعراب غير محكي وهو الجزء والمشهور في اعرابه ونظيره ان الجار
مع المجرور متعلق بالفعل المحذوف اعني اقراء مثلا منصوب المحل فيقال
الباء جارة والاسم مجرور بها لفظا والجار مع المجرور ظرف لغو متعلق باقرأ منصوب
المحل على انه مفعول به غير صريح والتحقيق ان ما هو منصوب المحل مثلا هو
المجرور فقط لان الجار هو الموصل الى الاسم ولما كان المجرور ممزوجا بالجار توسعوا وقالوا
الجار مع المجرور في محل النصب او الرفع واما على تقدير كونه ظرفا مستقرا فما هو
منصوب المحل هو مجموع الجار والمجرور لا المجرور وحده وكذا فيما هو في موضع
الرفع او الجر نحو زيد في الدار وضربت زيدا في الدار ومررت برجل في الدار
واعلم ان للظرف المستقر جهتين من الاعراب الاول جهة قيامه مقام عامله
وهذا قد يكون رفعا كما فيما نحن فيه وقد يكون نصبا وقد يكون جرا وقد
لا يكون نحو الذي في الدار زيد لكن هذا لمجموع الجار والمجرور والثاني جهة
تعلقه لعامله وهذه يكون نصبا محلا دائما لكنه للمجرور فقط ثم الاسم
مضاف الى الله والله مجرور بالمضاف او بالجار المقدر عند ابن مالك وبالاضافة
عند بعض فلعله بالعامل المعنوي حينئذ فان قيل ان الله تعالى ليس له اسم
سوى الجلالة فكيف يصح اضافة الاسم اليه اذ ح يلزم اضافة الشيء الى نفسه
واجيب عنه بان المضاف هنا مقحم وبان فيه حذف مضاف اي باسم مسمى الله ويمكن
ان يقال ان الاضافة بيانية اي باسم هو الله وبان المراد من الاسم هو الصفة
كما هو رأي الاشعري في بسم الله وسبح اسم ربك ويقرب الى هذا من السؤال
والجواب ما استشكلوا بان الاسم عين المسمى فيكون اضافة الاسم

اضافة

اضافة الشيء الى نفسه اجاب عنه ابو البقاء بثلثة اجوبة على ما في الدر المصون احدها
ان الاسم هنا بمعنى التسمية والتسمية التلفظ بالاسم والاسم هو اللازم للمسمى
فتغايرا والثاني بحذف المضاف كما سمعت والثالث بكونه مقحما وزائدا كما مر كقوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما واليه ذهب الاخفش وابو عبيدة وقطرب واختلفوا
اي السلام عليكما
في معنى الزيادة فقال الاخفش زيد ليخرج من حكم القسم الى قصد التبرك يعني للفرق
بين اليمين والتيمن واورد عليه استاذنا العلامة نور الله روحه فضلا وادامه
ان هذا انما يتم لو كان لفظ الاسم مانعا عن اليمين وكان قرينة التيمن منحصرة فيه
وكلاهما محل بحث انتهى وجه البحث في الثاني ظ واما في الاول فلان القسم
بقوله بالله جائز عند محمد ورحمه في الجر ولا يبعد ان يقال ان الكلام مبني على الجمهور
وان ذلك وان جاز كونه قسما لكنه لم يعلم كونه كذلك بلا قرينة بل الظاهر انه د ر
غير القسم عند الاطلاق وان مثل هذا من قبيل المصحح لا كافية في المقصود فالمصححة ؟
وقال قطرب زيد للاجلال والتعظيم واورد على هذين الجوابين ان الزيادة كالحذف
لا يصار اليه بلا ضرورة اقول معنى الضرورة ليس الايجاب العقلي والاضطرار
الاصلي ويشهد به قولهم ان معنى الزيادة في قوله تعالى ليس كمثله شيء هو التاكيد
فيما ذكر يصلح ان يكون ضرورة داعية اليه وقال بعضهم في وجه الزيادة
انه ارادة التبرك او الاستعانة بجميع الاسماء ولا يختص بالاسماء المذكورة
لمزيد اهتمام بها وذلك لا يحصل الا بلفظ الاسم واورد عليه الاستاد ايضا بانه
يحصل بلفظ الله لانه اسم للذات المستجمع لجميع الصفات والاسماء ماخوذة
من الصفات ايضا وتعقل المعاني بدون الالفاظ متعسر فتأمل انتهى

ويمكن أن يقال أن دلالة الجلالة على جميع الصفات التي أخذ عنها الأسماء ليست
بقصدية بل التزامية وتبعية إذ ما دل عليه اسم الله قصدا هو المسمى الذي
هو الذات والمقصود هنا ما يكون بلفظ دلالة على الجميع بطريق القصد والمطا
بقة وذلك إنما يصير بزيادة لفظ الاسم لكن يرد على هذا أنه لا معنى لكون
لفظ الاسم مقحما لأنه من قبيل إضافة العام إلى الخاص ولعل الوجه في معنى
الزيادة ما أشار إليه البيضاوي وصرح به محشيه أن التبرك والاستعانة
إنما يكون بذكر اسمه تعالى بالمسمى الذي دل عليه لفظ الله هو المتبادر من إطلاقه يكون
يعني لو قال بالله لتوهم أن التبرك بذاته تعالى ليس ممكن للعبد وإن أورد عليه
شيء لا يتحمل المقام تبيانه واعلم أنه لو اعتبر مذهب من قال أن الاسم غير المسمى
كما هو مختار بعضهم فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر الرحمن مجرور إما أن يكون صفة
وهو الأرجح أو بدلا ويحتمل أن يكون عطف بيان نحو للمدح المجرد كما ذكره
بعضهم فإن قيل أن الجمد شرط في عطف البيان وهذا مشتق فكيف يكون
عطف بيان قلت لعل هذا ليس بشرط عند بعض كما قال الزمخشري ومحشي
عليه البيضاوي أن قوله تعالى ملك الناس إله الناس عطف بيان أن يقال جار
مجرى الجامد وقد سمعت في الجهة الاشتقاقية بعدم الاشتقاق أيضا ويكون ومنصوب
بفعل واجب الحذف أي أمدح وأحمد ويحتمل أن يكون صفة عن محل الجلالة بناء على
كون الإضافة لامية على وجه ومرفوع بمبتدأ واجب الحذف أو بفعل مجهول
والرحيم كالرحمن في الوجوه إلا عطف البيان فإن تكراره ليس بمسموع كعطف
البيان من البيان وأما البدل من البدل فجائز كما أشار إليه العلامة التفتازاني

في تفسير

في تفسير قوله تعالى قائما بالقسط وكذا إيراد بدلين من شيء جوزه أيضا
في تفسير قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وقال البهلواني في أفرح بحث الوصف من شرح المفتاح
كذا ذكر حفيد العلامة المرقوم اعلم أن الموصوف إذا كان معلوما بدون صفته
وكان الوصف مدحا أو ذما جاز في الوصف الاتباع والقطع إما على النصب أو ترحما
بإضمار فعل لائق وإما على الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف ولا يجوز إظهارها هذا الناصب
ولا هذا المبتدأ نحو الحمد لله أصل الحمد بالنصب والرفع أعني أو هو وإذا تكررت النعوت
والحالة هذه كنت مخيرا في ثلثة أوجه إما اتباع الجميع أي أو قطع الجميع سمي الأول وصفا
موصولا والثاني وصفا مفصولا أو قطع البعض أو اتباع البعض في البعض إلا أنك إذا اتبعت البعض
وقطعت البعض في [illegible] وجب أن تبدأ بالاتباع ثم تأتي بالقطع من غير عكس
لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة كما في الدر المصون لكن
قد يفصل بين الصفة والموصوف بالجملة كما في قوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم
وإن عظيم صفة قسم مع أنه توسط بينهما جملة لو تعلمون على ما في مغني اللبيب
والبيضاوي ويحتمل كون الرحيم تأكيدا الرحمن على القول بترادفهما أو على
القول بجوازه لئلا يلزم التساوي بل اللزوم مطلقا اعلم أن ذكر الأمور
البعيدة والأوجه الضعيفة حسن لقصد بيان المحتمل أو تدريب المطالب و
التفصيل في مغني اللبيب خاتمة قال ابن نجيب أن بسم الله خبر والحمد مبتدأ أو لله
حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم في إعرابها وأما مطلب علم المعاني
من جهة المعاني الذي هو علم يبحث فيه عن أحوال اللفظ من حيث مطابقته
لمقتضى الحال فإنك سمعت في متعلق الباء فللمتكلم بالمذهب الذي اختاره

صاحب الكشاف ومشى عليه صاحب التلخيص والتفتازاني قيل وهو
الذي اختاره عامة المفسرين وجمهور الشارحين وتخيل بوافية عليه دلالة ا و
سقايسة وهو تعلق لفظ الباء في بسم باقرأ المقدر بعده ففيه خمسة امور كونه
المتعلق فعلا وكونه فعلا خاصا وكونه مضارعا وكونه محذوفا وكونه مؤخرا
عنها اما كونه فعلا فلانه اصل في التعلق اي العمل فالاولى الحمل على الكل
مهما امكن ولان العمل قطعي التقدير في نحو الذي في الدار الخ ولان تعلق لفظ
بسم بالفعل كثير كحديث باسمك ربي وضعت جنبي وقوله تعالى اركبوا فيها
بسم الله مجريها فعند التردد الحمل عليه اولى فان قيل هذا من قبيل الترجيح بغلبة
الاشباه والامثال وهو ترجيح فاسد قلنا هذا انما يجري في الاصولية واما في العربية
فلا نم جريانها ولو سلم فلا نم كونه فاسدا عند الجميع ولو سلم فهذا ليس من هذا الترجيح
بل من قبيل ترجيح ما يكون استعماله اشهر على ما ليس كذلك فان الاشهر مطلقا
ولو مجازا يقدم على غير الاشهر في اللغة والشرع والعرف او من قبيل ترجيح الموافق
بدليل آخر على ما لا يؤيده دليل آخر وبما ذكرنا يندفع ما يتوهم من ان الاصل تقليل
الحذف ففي بعض ما ذكر في النحوية من المذهب قلة الحذف بالنسبة الى ما اختير هنا
لا سيما على تقدير الفعل العام لان علماء المعاني لم يجعلوا اعتبار الفعل العام من
قبيل الحذف واما كونه فعلا خاصا فلان الاولى ان يقدر الفعل مناسبا لما جعلت
التسمية له كما سبق البيان في النحوية ويؤيده الحديث المذكور انفا واما
كونه مضارعا فلان للمقام مقام حكاية فعل القراءة الملابسة الى البسملة
الصادرة عن المتكلم في الحال اي الزمان الحالي مثلا مع التجدد الاستمراري

على الوجه

على الوجه الاخصر ومفيد هنا لمعنى هذا الفعل قال استاذ المحققين فان
قلت قول القاري بسم الله اقرأ يقتضي ان يذكر اسم الله حين القراءة وكثيرا ما لم يذكره
حين القراءة فكيف يصدق هذا القول قلت هذا لمجرد التبرك وليس الحق منه الا
خبار بانه يقرأ باسم الله فلا اشكال ولو سلم فاقرأ اما للحال او الاستقبال فان
كان الاول فقد ذكر اسم الله تعالى في قوله بسم الله تعالى سواء كانت الباء للاستعانة
او للمصاحبة لان المراد الحال العرفي وهو زمان واسع وان كان الثاني فان كانت للا
ستعانة فلا يقتضي ذلك لان السبب يجوز ان يتقدم على المسبب زمانا
وان كانت للمصاحبة فيكفي للمصاحبة ان يكون في زمان واحد عرفا فاتصل
احدهما بالآخر انتهى فاعرفه وانتظره واما الاستمرار فيمكن ان يكون حكاية عن كل
بسملة في ابتداء كل [illegible] واما كونه محذوفا فللتخفيف لكثرة دورانه
في السن الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف اعرض عن هذا
او لان الزمان يتقاصر عن الاتيان بالمحذوف وان الاشتغال بذكره يفضي
الى تفويت المهم او لان القصد الى المتعلق بالكسر نفسه وتعريته عما يقال الى حكم
المقيد لو كان معلوما بدون تقييد فالمقصود من الحكم هو القيد كقوله عليه
السلام بيعوا سواء بسواء قال في المطول تجرد لاجل الايجاز انه ما حسن كلام
فيه مرتا يدل على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه لا وهو الغرض
الخاص المقصود من الكلام هو ولانه يذهب السامع كل مذهب من الاحتمالات
المذكورة في الجهة النحوية وقيل ضد في المسند اليه هنا والمسند تخييلا الى العدول الى
اقوى الدليلين في اللفظ والعقل ويمكن ان يقال انه للاحتراز عن العبث ظاهرا

لندا عي قرائن الحذف نحوا وان شروع الفعل وشهرة الاتيان وان الصناعة
داعية الى المتعلق اذ الجار لابد له من متعلق ولهذا يقال القرينة قد تكون صناعية
قال في الاتقان عن الشيخ عبد القاهر الحذف احسن من الذكر عند الامكان وسمى ابن جني
الحذف شجاعة العربية واما كون المتعلق مؤخرا فلتخصيص القراءة بالتبرك باسمه تعالى
مثلا لان المقصود عليه في تأخير ما حقه التقديم هو الجزء الاول من الكلام
فان قيل هذا فيما ذكر مجموع جزئي الكلام وفيما نحن فيه ليس كذلك قلنا المقدر
كالملفوظ قال في المطول التقديم على المحذوف كالتقديم على المحذوف كالتقديم
على المذكور كما في بسم الله وللاهتمام بالمقدم عني ذكر اسم الله تعالى قال في التلخيص
بعد هذا البيان ولهذا يقدر في بسم الله مؤخرا قال في المطول ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء آلهتهم فيقولون بسم اللات والعزى
فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم انتهى وبه يخرج
الجواب عما قدمه الشيخ انه لابد من بيان وجه الاهتمام وكثير من الناس يكتفون
به وهو خطاء ثم انه قد ظهر لك ان فيها ايجاز احذفيا ومن الحذف ما يسمى بالا
ختزال ومن الاختزال ما حذفت جملة وما حذف همزة الوصل في بسم بل حذف
تنوينه ايضا وفيه ايضا ايجاز قصر كما عرفت وفي البسملة ايضا ايجاز تضمين
لما قال في الاتقان ان من الايجاز نوعا يسمى بالتضمين وهو حصول معنى في لفظ
من غير ذكر له باسم وعبارة تضمنه نوع يفهم من معنى العبارة كبسم الله الرحمن
الرحيم فانه تضمن تعليم الاستفتاح في الامور باسمه على جهة التعظيم لله
والتبرك باسمه ثم تعريف الاسم بالاضافة الى الله للاغناء عن التفصيل

اعلم ان المحذوف اربعة اقسام احدها حذف بعض حروف الكلمة والحروف وقوعه في القرآن ورد في فواتح السور على القول بان الحروف منها اسم من اسماء الله تعالى واكتفاء نحو سرابيل تقيكم الحر اي والبرد واحتباك هو ان يحذف من الاول ما اثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما اثبت نظيره في الاول كقوله تعالى وادخل يدك في جيبك تخرج بيضاء اي تدخل غير بيضاء واخرجها بيضاء الرابع الاختزال وهو ما ليس واحدا بجملة سبق وهو اتم اقسام او اكثر على ما في الاتقان

المتعذر

المتعذر بناء على عدم نهاية اسمه تعالى على ما قيل او بالنظر الى المقام كما اجمع اهل
الاسلام على حرمة الخمر او المتعسر بناء على كثرة اسمائه مع التناهي وقد عرفت
في النحوية على تقدير كونه زائدا انه للفرق او التبرك والتعظيم فعلى هذا يكون
من قبيل الاطناب بالزيادة كما في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم اي بما آمنتم
بكون لفظ المثل صلة وعلى القول يعني كون لفظ الاسم غير زائد وكون الاضافة
من قبيل العام الى الخاص يكون ايجاز قصر بمعنى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وعلم اضافة ٢
ان في البسملة ايضا الايجاز الجامع وهو ان يحتوي اللفظ على معان متعددة نحو ان الله
يأمر بالعدل الاية بناء على ما وقع في بعض الكتب عن النبي عليه السلام انه قال كل ما
في الكتب المنزلة فهو في القرآن فكل ما في القرآن فهو في الفاتحة فكل ما في الفاتحة
فهو في بسم الله الرحمن الرحيم ثم اختيار الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه
اشهر في الالسن وادور في الاستعمال وهو العلم المنبئ عن ذاته تعالى وصفاته باعتبار
كونه مستجمعا لجميع الصفات يصلح علة للحكم اي التبرك بذكره ولو جعل متعلق
الجار امرا كما سبق الاشارة يصلح تقوية لداعي المأمور به فان قيل المعنى من الا
علام هو الذات فمن اين يفهم هذا المعنى قلنا وان كان المعنى من الاعلام
ما ذكرتم لكن قد يقصد مفهوم منها اما كلي تبعا كما في حاشية مختصر الاصول
وبما ذكر يندفع ما قيل لو كان الجلالة مستجمعا لجميع الصفات لزم كون العارف
بان ذات الواجب هو الله مؤمنا موحدا والكفار يقرون بالوهيته تعالى
اذ المعنى الاصلي من العلم هو الذات والمفهوم الوصفي الذي هو ذلك الاستجماع
مقصود تبعا وان هذا المفهوم ليس بمدلول مطابقي بل التزامي ولزومه

غير بيّن فلا يلزم المعرفة والايمان ويمكن ان يعتبر فيه الالتفات بناء على ان
المقام مقام ان يقال باسمك كما في الحديث باسمك ربي وبناء على مذهب السكاكي
انه يكفي واحد من الانواع ان كان المقام لغيره يعني يوجب التعبير باحد الانواع ١٧ اى جملة
فيما حقه التعبير بغيره ان لم يعتبر فيه ثم ان الظاهر ان هذه الجملة اعني بسم الله اعني اقرأ
بسم الله هل هي انشائية او خبرية توقف البعض وقال البعض التوقف ثم ايضح
ان لو كان المراد من الخارج المأخوذ في مفهوم الخبر اعني ما النسبة خارج في احد الازمنة
تطابقه مثلا والخارج العيني وليس كذلك بل الاعم لما في نفس الامر فجملة اقرأ لها
نسبة مطابقة للخارج الحاصل في المستقبل وانت تعلم ثم ايضح هذا لو كان قصد
المتكلم حكاية ما يقرأ وليس فليس فالظاهر انها انشائية ولو مجازا اذ المقصود
انشاء التبرك بالاسم ان ذيل التبرك موجود بغير هذا الكلام فارجع الى ما
نقل عن الاستاذ وتوصيف الجلالة بقوله الرحمن للمدح لما قيل الاوصاف الجارية
على الله تعالى للمدح قطعا ويمكن ان يجعل من قبيل البيان للمقصود اذ الغرض
من ذكر اسمه تعالى هو رجاء رحمته يعني المقصود بالتبرك بالاسم الدال على الذات هو
الرحمة كما يشعر به معنى التبرك الذي هو الخير الكثير والنفع الجليل ونظير كون
الوصف للبيان قوله تعالى انما هو اله واحد اذ المقصود فيه ليس حصر الالوهية
بل الوحدة ومن هذا ظهر وجه اختيار هذه الصفة من بين اوصافه تعالى
ولما وجه تخصيص هذه الصفة من بين الاوصاف الدالة على كرمه واحسانه
تعالى فهو ان الرحمن مختص به تعالى بخلاف سائر اوصافه تعالى على مذهب الاعلم
الشنتمري انه علم وقال لا يجوز كونه صفة بل بدل فعلى كونه صفة من قبيل نوع المدح

والثناء

والثناء للاطناب الوصفي قال في الاتقان بعد ذكر هذا النوع ومنه صفات الله تعالى
نحو بسم الله الرحمن الرحيم وعلى كونه بيانا يشبه ان يكون من نوع التوضيح منه تأمل
ثم في الاتقان قطع النعوت في مقام المدح والذم ابلغ من اجرائها قال الفارسي
اذا ذكرت صفات في معرض المدح او الذم فالاحسن ان يخالف في اعرابها لان المقام يقتضي الاطناب المدح
الاطناب فاذا خولف في الاعراب كان المقصود اكمل لان المعاني عند الاختلاف تتفنن
وعند الاتحاد تتحد انتهى فلو قدر امدح مثلا كما هو لكان ايجازا ايضا فيجوز
وجود النوعين بالاعتبارين ووجه الفصل حينئذ وجه ترك العطف عدم القصد
الى العطف لحكم الجملة الاولى اعني اقرأ بسم الله الى هذه الثانية اذ المقصود من الاولى مثلا
القراءة بالتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحمانا ويمكن ان يقال وجه الفصل
كون الثانية انشائية وكون الاولى اخبارية على وجه فافهم وقس على ما ذكرنا باقي الا
حتمالات المذكورة في النحوية التي يحتمل الكلام بذكرها ثم اعلم انه اختلف في لفظي الرحمن
والرحيم قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم وقيل مختلفان
فمنهم من ذهب الى ابلغية الرحمن وهو مختار الزمخشري اذ الرحمن عام للمؤمن
والكافر وجميع الحيوانات والرحيم مختص بالاخرة للمؤمن فقط فلذلك يقال يا رحمن
الدنيا ورحيم الاخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ ٧ من ع
وخاص المعنى لانه يقال لغيره تعالى رحيم ولا يقال رحمن ومنهم من جعل الرحيم ابلغ بما
روي عن النبي عليه السلام انه قال رحيم الدنيا ورحمن الاخرة ورجح الاول با
ختصاصه به تعالى ورد بامر المسيلمة واورد بانه من تعنتهم وبان زيادة الحروف تدل
على زيادة المعنى واورد بحذر وحاذر فان حذر بقلة حروفه ابلغ من حاذر واجيب

بان الحكم على الغالب ولان المبالغة في حذر عما هي لائقة بالامور الجبلية كالسكر
والعطش كما في حاشية ابن تمجيد على البيضاوي واما ما روي في الحديث فلا يدل
على ابلغية الرحمن بل على الرحيم لان رحيما للآخرة اكثر لان رحمة الدنيا وان كثر متعلقها
لكن ذاتها واحدة ورحمة الآخرة مع قلة متعلقها تسعة وتسعين على ما في الحديث الصحيح
وقيل الاظهر ان جهة المبالغة فيهما مختلفة فمبالغة فعلان من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة
فعيل من حيث التكرار فاذا تقرر هذا فايراد الرحيم تاكيد اطنابي على الاول فقيل في وجه
التاكيد انه لما سمي مسيلمة الكذاب بالرحمن اتي به دفعا للتوهم ان ذلك الملعون
المجموع هذين الوصفين لم يطلق عليه واورد عليه ان تلك التسمية غير معتد بها لانها
في باب التعنت وان البسملة قبل ظهور مسيلمة والاظهر في وجه التاكيد دفع
توهم ارادة معنى غير مراد كخلق الرحمة في مخلوق لا ان يتصف بها كما زعم المعتزلة
في الكلام او نعمة تكلم باعتبار طلق الكلام في الغير بناء على ان الرحمة رقة قلب والقلب
ليس بمتصور في الواجب تع او لقصد الترغيب كما قال في الاتقان في قوله تع انه هو
التواب الرحيم اكد باربع تاكيدات ترغيبا للعباد في التوبة ولاظهار الاهتمام في انه
مما قصد ذاته وعلى الثاني تتميم اطنابي وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة
تفيد نكتة والنكتة ما ذكره الزمخشري انه اردف الرحمن الذي يتناول جلائل النعم
واصولها بالرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف ويجوز كونه تكميلا و
اطنابيا وقد يسمى بالاحتراس وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يزيل
ذلك الوهم لانه لو اقتصر على الرحمن لتوهم ان رحمته للمؤمن والكافر عام في جميع
الاوقات ويمكن اعتبار الطرد والعكس الاطنابي وهو ان يؤتى بكلامين يقرر

الاول

الاول بمنطوقه مفهوم الثاني والثاني بالعكس فان عموم رحمته تع اذا قيد
بالدنيا في مفهوم الرحمن فهم ان رحمته في الآخرة ليس بعام والخصوص ايضا اذا
اخذ في مفهوم الرحيم كاد ان يفهم العموم في الدنيا فتامل وبما اسلفنا عرف وجه
تقديم الرحمن على الرحيم اذ الاصح ان الاول ابلغ والابلغ اقدم وان الاول عام والعام
مقدم قال في الاتقان الصفة العامة لا تاتي بعد الخاصة وقوله تع وكان رسولا
نبيا ليس رسولا صفة بل حال اي مرسلا ولهذا يقال العام مقدم على الخاص
في الخارج والذهن وان الاول لا يطلق على غيره تع بخلاف الثاني فان قيل فعلى
هذا يلزم ان يتبين وجه تقديم الجلالة على الرحمن قلنا قد عرفت انه علم مطلقا
والرحمن صفة وقد نقل عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ان المنع في الرحمن
عن الاطلاق على الغير شرعي طرء بعد الاسلام بخلاف الجلالة فانه لم يجترئ عليه
احد في وقت ما فافهم وقيل متعلق الرحمن الدنيا والرحيم الآخرة فالاولى مقدم
على الاخرى فان قلت فعلى ما ذكرت من اختصاص معنى الرحمن بالدنيا ومعنى
الرحيم بالآخرة يكون بين معنييها تباعد والوصل عند تعدد النعوت العطف عند
تباعد معاني الصفات نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن والترك عند
عدم التباعد نحو ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم كما في الاتقان
قلت ذلك التباعد باعتبار المتعلق والا فلا شك انهما متحدان في المفهوم
الاصلي وهو اصل الرحمة ثم الوجه في ايراد هذه الصفة معلوم مما ذكرنا
وقيل في ايرادها تحريك لسلسلة الرحمة واما من جهة البيان — مطلب علم بيان
الذي هو علم يبحث فيه من احوال الالفاظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية

فدلالة الباء على الالصاق والاستعانة قيل لا شك في كونها حقيقة اقول
بل السابق الى الخاطر شبهة الدلالة فيهما بالمجاز اذ الالصاق انما يكون بالمقارنة
والاتصال وهذا يقتضي وجودهما والقراءة اعني متعلق الباء مثلا وذكر
اسم الله اعني مدخول الباء ليسا بموجودين ولو سلم وجودهما اللفظي فلا نسلم
وجودهما في زمان واحد بل زمان وجود القراءة بعد انتفاء ذكر الاسم لامتناع
اجتماعهما في آن لان الالفاظ سيالة ليست بقارة ولو سلم فانما يسلم باعتبار
الجزء الاول من المقروء لا بجميع اجزائه والمقصود هو الجميع وكذا الاستعانة الحقيقية
انما يتصور من ذاته تع لا من اسمه بناء على ان الاسم ليس بعين المسمى كما عرفت في النحوية وجه
زيادة لفظ الذكر نقلا عن البيضاوي لكن اورد عليه ان اريد انه لا يمكن اتيان ذاته
تع اصلا فهو ممنوع لجواز ان يأتي به مجازا وان اراد انه لا يأتي به حقيقة فمسلم لكنه
لا يجدي نفعا لجواز حصولها باتيان ذاته مجازا ويمكن ان يقال المراد به ما هو
بطريق الحقيقة ولاعتبار الذكر في المجاز يعني ان التبرك والاستعانة لا يمكن با
تيان ذاته تع حقيقة بل مجازا كما يراد ذكر اسم دال على ذاته تع فافهم ثم ان كان الموضوع
له للباء هو الالصاق وحده كما هو مذهب بعضهم وقيل وهو المفهوم من كلام سيبويه
فالاستعانة مجاز قطعا على هذا المذهب مجاز المجاز وهو صحيح جائز كما في الا
تقان وان قال بعضهم بالامتناع كقوله تع ولا تواعدوهن سرا فان الوطئ
مجاز تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالبا الا في السر وتجوز به عن العقد لانه مسبب
عنه فالمصحح في المجاز الاول الملازمة والثاني السببية والمعنى لا تواعدوهن
عقد نكاح ففيما نحن فيه تجوز الاستعانة عن الالصاق اولا ثم الاستعانة

عن الاسم

عن الاسم بل عن ذكره تجوزا عن ذاته تع او عن الاسم الصالح لكما يشتق منه نحو صفة
التكوين لكن فيه تأمل ثم فيه مجاز حذفي باعتبار حذف متعلق الباء بناء على ما اشتهر
ان الحذف مطلقا من المجاز وبناء على ان الكلام ان توقف عليه لفظا ومعنى فمجاز والا لا
اذ لا شك ان صحة هذا الكلام موقوفة على هذا التقدير لفظا ومعنى وهو ظاهر
واما على مذهب من قال ان الحذف انما يكون مجازا اذا تغير حكم فالظاهر انه
ليس بمجاز كما لم يكن مجازا على مذهب من ان الحذف عنده ليس بمجاز مطلقا
والكلم حقيقة لغوية وان كان مجازا نحويا ومجازا بالزيادة ان اعتبر زيادته كما
في قوله تع ليس كمثله شئ كما فصل في النحوية وعلى مذهب من شرط تغير الاعراب
كما في الحذف فليس بمجاز وههنا مجاز ثالث وهو كونه مقدما مع كون حقه
> وههنا مجاز رابع وهو المجاز في الاعراب ايضا اذ الاعراب الاصلي النصب

التأخير عند بعض وان كان الاصح انه ليس بمجاز كما في الاتقان عن البرهان
وان اعتبر من اضافة الاستغراق واريد استعماله في بعض افراده فمجاز في المبنى
عند بعض والتفصيل يأتي في الاصولية ثم ان الله تع واسمه حقيقة في معناه
كما يقتضي اطلاق الجمهور لكن قال في الاتقان الاعلام واسطة بين الحقيقة
والمجاز كاللفظ قبل الاستعمال وكذا اللفظ المستعمل في المشاكلة
وان كان الاصح انه حقيقة ثم دلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة
المطابقية وعلى سائر الصفات بطريق الالتزامية كدلالة الجار والاسم
على معناهما فانها مطابقية ثم على فرض الالتفات عن الخطاب كما
اشير في المعانية ثم اختلف في كونه مجازا او حقيقة لكن قال في
الاتقان عن السبكي لم ار من ذكر هل هو حقيقة او مجاز لكن حقيقه

حيث لم يكن تجريديا وقوله الرحمن ماخوذ من الرحمة بمعنى رقة القلب
مرادا بمعنى الاحسان والانعام فمجاز لغوي ولهذا يقال ان اسمائه
تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات فمن قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ
الرقة مقتضية للاحسان كما في عبارة بعضهم او من قبيل ذكر السبب وارادة
المسبب كما في عبارة بعضهم فان قيل استلزام الرقة للاحسان ممنوع
بل يجوز ان يوجد رقة بلا احسان وان السببية كونها علاقة على اطلاقها
ليست بمعلومة بل الظاهر مما اوردوا من المثال نحو الغيث للنبات
انما تصلح السببية لان يكون علاقة اذا كان الاحسان ناشيا عن الرقة
وليس هنا كذلك قلنا ليس المراد من اللزوم هنا هو اللزوم الميزاني
بمعنى امتناع الانفكاك بل بمعنى ما يصح به الانتقال في الجملة واللزوم
في وقت ما على ما هو حاصل ما ذكره بعض المحققين عن بعض المتأخرين
وبه يعلم ان المراد من السبب ما هو بالنسبة الى النوع لا ما هو بالنسبة الى الشخص
ولا يخفى ان المثال لا يصلح حجة وقد قال بعض الفضلاء الاظهر ان الرحمن اخذ
من الرحمة باعتبار ما يلزمها من الاحسان يعني ليس بماخوذ عن الرقة
مطلقا بل الرقة التي يلزمها الاحسان بل الاظهر ان الرحمن الماخوذ من
الرحمة بمعنى رقة القلب نقل الى معنى المحسن غاية الاحسان واطلق عليه
تعالى فعلى هذا لا يكون مجازا بل يكون حقيقة شرعية وهذا ما يقال
بالمنقول الشرعي وللاستاذ العلامة عليه كلام يطلب من حاشية الفاتحة
الشريفة فان قيل ما الفرق بين كونه مجازا لغويا وحقيقة شرعية بل هو

مجاز

مجاز لغوي عند كونه حقيقة شرعية قلنا ان اعتبر غلبته على وجه ينتقل اليه
عند الاطلاق بلا قرينة في المخاطبة الشرعية فحقيقة شرعية وان كان مجازا
في اللغة والا فمجاز مطلقا واعلم ان المجاز المرسل منقسم الى اصلي وتبعي
على ما فهم هذا الفاضل في شرح الاستعارة عن عبارة تلخيص المفتاح فاطلاق الرحمة
على الانعام مجاز المرسل اصلي واطلاق المشتق اعني الرحمن على المنعم مجاز مرسل
تبعي لتبعيته لمصدره هذا هو الكلام بما هو المشهور لكن لا يبعد ان يقال
انه حقيقة لغوية بلا احتياج الى كلفة التجوز والنقل اذ قد سمعت في اللغوية
ان الرحمة من معانيها ارادة الخير والاحسان المجرد لا سيما المغفرة عن القاموس
وقد قيل ايضا وعد في القاموس الاحسان من معاني الرحمة وان لم نطلع فيما
عندنا من نسخته وقيل لاطلاق الرحمن على الله تعالى يصح ان يكون بطريق الاستعارة
التمثيلية بان يقال شبه حالة تعالى في ايصال المعروف الى عباده وتعميمهم بحال
ملك بالنسبة الى رعيته كذلك ثم استعمل اللفظ الدال على حال الملك وهو الرحمن
في حاله تعالى واورد عليه ان اللازم في الاستعارة التمثيلية كون المشبه هيئة منتزعة
من امرين فاكثر والمشبه به كذلك والجامع بينهما كذلك كما في اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فالمشبه هيئة من يعزم على امر ثم يحجم عنه والمشبه به هيئة من يقدم
رجله اليمنى مثلا ثم يؤخرها والجامع هيئة تعمهما وهو مطلق التردد بين
امرين معنويين او حسيين فهذا المعنى لا يظهر في الرحمن اذ لا يقال انه لله
هيئة تشبه بهيئة الملك لا يجوز الاطلاق عليه لسوء الادب ولعدم وروده انتهى
ولا يخفى انه وان لم يصح نسبة هذه الهيئة اليه تعالى في الحقيقة لكنه عدم صحتها

بالنسبة الى ما يقتضيه بلاغة علم البيان والصناعة العربية ليس بمعلوم بل ان شيع
بوصلتنا انه كثيرا في القران وعموما ان التمثيل مطلقا لا يوجد بل لا يمكن فيما يتعلق
بذاته تعالى وصفاته بعيد واطلاق الحال عليه تعالى كثير في السنة المفسرين لا سيما
عند ضرورة التفهيم وقوله لعدم وروده ان بناء على الاستقراء التام فليس
بمسلم وان على الناقص فليس بمفيد وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم
الوجود وان سماع النوع كاف بلا احتياج الى سمع ورود شخصه نعم يرد عليه
انه يشترط في التمثيل كون الطرفين مركبا والمشبه به هنا لفظ الرحمن
مفرد وان كونه مشبها به يقتضي صحة اطلاقه على الملك بل على طريق
الشهرة والقوة وليس كذلك اذ قد عرفت اختصاصه به تعالى وانه
يشترط كون وجه الشبه اقوى واتم في المشبه به منها في المشبه وهذا بديهي
البطلان هنا ويمكن الجواب عن الكل اما عن الاول فانه قد يقتصر في الذكر
في المركب في الطرفين على ما هو العمدة فيه ويجعل اللفظ الدال عليه قرينة
على ارادة الباقي بالفاظ مخيلة منوية مقدرة في الارادة وبها
يتحقق التركيب كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على ما فصل
في محله فيكون فيشبه صورة منتزعة في انعامه تعالى على عباده وكون
العباد مستغرقين بانعامه على وجه كمل بصورة منتزعة من اعطاء الملك
رعاياه وكونهم محفوفين بعطاياه بجامع هيئة مطلق الانعام
والمنعم حقيقيا او مجازيا فعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة
على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك

الالفاظ

الالفاظ استعارة تمثيلية الا انه اقتصر على ذكر كلمة الرحمن منها لان الا
نعام هو العمدة في الصورة المنتزعة المشبه بها اذ بعد ملاحظته يقرب
الذهن الى ملاحظتها هذا على محاذات تحقيق بعض الفضلاء على انه قد جوز
بعضهم الافراد في طرفي التمثيل واما عن الثاني فيجوز صحة اطلاقه على الملك في الجملة
اي قبل ورود الشرع او بمجرد النظر الى اصل الوضع واما عن الثالث فما قالوا انه يكفي
الشبه ٤٤ في اشهرية وجه المشبه به ما يكون بالنسبة الى السامع وحده وان لم يكن في الوا
قع كما قيل في قوله تعالى مثل نوره كمشكاة انه تقريب الى اذهان المخاطبين اذ لا
اعلى من نوره فيشبه به فاذا اتفقت الجهة البيانية في الرحمن علمت تلك الجهة في لفظ
الرحيم ايضا بلا تفاوت ولو فرض كونه صفة تأكيد يكون مجازا عند من يجعل التأكيد
مطلقا مجازا زعما منه انه لا يفيد الا ما افاده الاول وان كان الصحيح كونه حقيقة
والرحيم ع ولك ان تعتبر التمثيلية في مجموع الرحمن الرحيم بمعنى معطي جلائل النعم ودقائقها
الحسية الظاهرية فيتحقق التركيب بلا كلفة فافهم فلعلك تستر شد على
مطلب علم بديع تبيينه بما ذكرنا انفا واما من جهة البديع الذي هو علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية المطابقة وضوح الدلالة
صنعة ابدال فاسم على تقدير كون اصله وسم قالوا ان الالفاظ التي جاء في تصغيرها وجمع تكسيرها
مثل وسمي واسامي فيها قلب كما اشير اليه في الصرفية ففيها صنعة ابدال الذي
صنعة تجريد هو اقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه قوله تعالى فانفلق اي انفرق
وقوله بسم الله ان اعتبر كون متعلق الباء امر كما مر في النحوية يمكن كونه من قبيل
التجريد على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه كانه جرد من نفسه شخصا وخاطبه

بل يمكن كونه التفاتا على هذا التقدير على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق
اخر كالسكاكي والتفصيل في حاشية دده على شرح الزنجاني والجلالي لعل انه
لم يوجد له شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمن وكذا الرحيم فيهما تورية
ويقال ايهام ايضا وهو لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمادا
على القرينة وزاد بعضهم ويورى عنه بالقريب فيتوهم السامع من اول الوهلة
لان رقة القلب معنى قريب بالنسبة الى اللغة وهو غير مراد والمعنى المراد
الانعام وهو بعيد وهذه من قسميها المجردة لعدم اقترانها بما يلايم القريب
كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى بخلاف قسميها المرشحة فانه مقارن
بما يلايم للمعنى القريب كما في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد فان البناء
ملايم لليد الجارحة التي هي القريب لغير المراد قال في الاتقان عن الزمخشري
لا ترى بابا في البيان ادق ولا الطف من التورية ولا انفع ولا اعون على
تعاطي تأويل المتشابهات ومن المقدمة المشهورة ان صفات الله تعالى متشابهات
في نهاياتها وقال صاحب المفتاح اكثر متشابهات القرآن من التورية وايضا
فيهما مبالغة هي ان يذكر وصف فيزاد فيه حتى يكون ابلغ في المعنى الذي قصد
والمشهور انها ان يدعى لوصف بلوغه حدا مستحيلا او مستبعدا والمشهور
ان المبالغة بالصيغة لم يذكر في المبالغة البديعية لكنه قال في الاتقان
في باب المبالغة من البديع وضربان مبالغة بالوصف بان يخرج الى حد الاستحالة
منه قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ومبالغة بالصيغة
كالرحمن والرحيم فهذا صريح في ان المبالغة الصرفية غير خارجة عن البديعية

فان قلت

صنعة الالتفات

صنعة تورية

الطف التورية وادقها

مبالغة

فان قلت كيف يتصور المبالغة في حقه تعالى والمبالغة ان تثبت للشيء اكثر من
ماله وهو تعالى وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة وان المبالغة انما
يتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان قلنا اجيب بتصييغ المبالغة في صفاته
تعالى مجاز واستحسن وانه ليس معنى المبالغة في صفاته تعالى ما هو بحسب زيادة الفعل
بل ما هو بحسب تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها لا يوجب للفعل
زيادة اذ الفعل الواحد يقع على جماعة ولهذا قيل في مبالغة حكيم هي
بالنسبة الى تكرار حكمه بالنسبة الى الشرايع كما في الاتقان عن الزركشي ويضمحل
بهما قيل ان تعميم افراد الفعل يستلزم المفعول وبالعكس وقد قال العلامة
التفتازاني وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد
وان اتحاد التعميمين لا يستلزم اتحاد الزيادتين ايضا ولعل وجه المجاز فيما تقدم
كون الكثرة بالنسبة الى فهم العقلاء وما مولهم يعني ان رحمته تعالى مثلا فوق ما
يخطر ببال كل عاقل ورجاء كل راج او كون الزيادة اضافيا يعني بحسب زيادة بعض
افعاله تعالى بالنسبة الى بعض اخر كما قال المولى العصام في قول البيضاوي لمن تاب
في تفسير قوله تعالى وهو الغفور الودود وقيد لمن تاب راجع الى المبالغة في غفور انتهى
ويمكن ان يقال وجه المجاز ما اشير اليه نقلا عن الزركشي وفي هذا المقام كلام آخر
لا يحتمله المقام ثم الظاهر انه من الاغراق من انواع المبالغة والاغراق ما يمكن عقلا
لا عادة اذ الرحمن ولو في الدنيا للاعداء ممكنة عقلا ولكنها مستحيلة عادة
تنبيه الا كثر ان فعلان ابلغ من فعيل ورجح بعضهم بانه ورد على صيغة
التثنية والتثنية ضعف وقيل الرحيم ابلغ من الرحمن ورجح بتقديم الرحمن عليه

الرحمن ابلغ من الرحيم

وبانه على صيغة الجمع كعبيد وبان نعم الاخرة جسيمة وكثيرة في ذاتها لانها اضعاف ما في
الدنيا ويمكن ان يكون هذا من قبيل الكلامي وهو ايراد حجة على المط على طريق اهل الكلام
اي اهل الميزان وهو ان يجعل بحيث تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمط بطريق
الاقتراني كقوله تع وهو الذي يبدا الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه او الاستثنائي
كقوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فقوله الرحمن حدا وسط لاقتراني
منتج للمط منفهم من مضمون قوله بسم الله وهو قولنا ان الله ذات متبرك باسمه
مثلا والله رحمن يعني ذات يفيض من جنابه كل خير وبركة وكل شانه كذا فهو متبرك
باسمه ولو اعتبر كونه خبر المبتدا او محذوف هو ضمير راجع الى الجلالة يكون استخداما
اذ المراد من المرجع الاسم ومن الراجع المسمى ولا يبعد ان يعتبر فيه الادماج وهو ان يدمج
المتكلم غرضا في غرض كقوله وله الحمد في الاولى والاخرة فان الغرض تفرده تع بوصف
الحمد وادمج فيه الاشارة الى البعث والجزاء فالغرض هنا هو التبرك باسمه تع وادمج
فيه الاشارة الى فيضان كل نعم الى كل مخلوق في البداية والنهاية وفيهما ايضا
ايتلاف اللفظ مع المعنى وهو ان يكون الفاظ الكلام ملايمة للمعنى المراد لكونه
كقوله تع وهم يصطرخون فانه ابلغ من يصرخون للاشارة الى انهم يصرخون صراخا
منكرا خارجا من الحد المعتاد وقال في الاتقان بعد ذكر امثال مما ذكر
ومثل الرحمن فانه ابلغ من الرحيم والرحيم فانه مشعر باللطف والرفق كما
ان الرحمن مشعر بالفخامة والعظمة انتهى يعني ان المعنى المراد من الرحمن
ملايم للفظ الرحمن ومعنى الرحيم له كذلك وقيل فيهما جناس الاشتقاق
لاشتقاقهما من الرحمة وان اختلف معناهما اذ الرحمن المنعم بجلائل

النعم

النعم وعظامها والرحيم المنعم بدقائق النعم ولطائفها ولعل
في قوله جناس الاشتقاق مسامحة اذ هذا انما هو من ملحق الجناس ثم قيل
وفيهما صنعة الطباق وهو الجمع بين المتضادين والمراد المنعم بالجلائل
غير المنعم بالدقائق باعتبار المتعلق به وهو النعم كما في قوله تع خافضة
رافعة انتهى والاشبه ان يعتبر الطباق بالنسبة الى كون
معنى احدهما مختصا بالدنيا والاخر بالاخرة اذ معنى التضاد اظهر
هنا مما اعتبره وفيهما ايضا صنعة التعديد وهو ايقاع الالفاظ
المفردة على سياق واحد قال في الاتقان واكثر ما يوجد في الصفات نحو
هو الله الذي لا اله الا هو الملك الى قوله المتكبر وفيهما الترقي من الادنى
الى الاعلى ان اعتبر الاغلبية في الرحيم نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم
ايد يبطشون بها الاية فان اليد اشرف من الرجل فعليك بباقي
ما يمكن اعتباره من البدايع كاللف والنشر والجمع واما من جهة
الكلام فقد عرفت ان المعنى بسم الله اقرأ والقراءة فعل من افعال العباد
والافعال العبادية المؤثر فيها اما قدرة الله تع فقط بلا قدرة من العبد اصلا
وهو مذهب الجبرية او بلا تاثير لقدرته وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد
فقط بلا ايجاب واضطراب وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلف
وهو مذهب الفلاسفة والمروي عن امام الحرمين او مجموع القدرتين على ان يؤثر
في اصل الفعل وهو مذهب الاستاد او على ان يؤثر بقدرة الله تع في وصفه
بان يجعله موصوفا بمثل كونه طاعة او معصية وهو مذهب القاضي والمراد هنا

بالنسبة الى الكل تشخص وان كانت متعلقاتها قليلة بالنسبة الى ما في الدنيا منه

الكلامي المذهب

الاستخدام

الادماج

الايتلاف

جناس الاشتقاق

الطباق صنعه

صنعة التعديد

مطلب علم كلام

تفصيل المذاهب في افعال العباد

هو مذهب الاستاد على ما فهم من الخيالي وصرح بعض محشيه وهو اللازم
لتحقيق الصدر الشريعة في التوضيح لكن على ان يكون مجموع القدرتين
مؤثرا تاما في فعل العبد بطريق جري العادة بان الله يخلقه عقيب قصد
العبد ولا يخلقه بدونه وان قدر على ذلك كما في سائر العاديات فلا يلزم
نقص في صفاته تعالى وما اشتهر من ان الاستاد مجوز لتوارد العلتين المستقلتين
فقد قال بعض المحققين انه وان كان له في تخريج مذهب الاستاد ثلثة اقوال
لكن الحق هو كون المجموع علة واحدة كما ذكرنا وتحقيقه ان الله تعالى خالق في
العبد قدرة موجودة بمعنى المبدأ والعبد فيه مضطر ثم العبد يصرفها
من عنده الى كل واحد من الفعل والترك على سبيل البدل ويرجح بها احد
المتساويين على الآخر وهذا الصرف اعني التعلق ليس بموجود في الخارج
بل من قبيل الامور اللاموجودة واللامعدومة وهو المسمى بالارادة الجزئية
والكسب وقد يسمى بالقصد ايضا فمتى صرف العبد قدرته الى فعل ما صرفا جازما
يخلق الله تعالى هذا الفعل على مذهب عادته وان صح انفراده تعالى في خلق هذا
الفعل ولم يصح انفراد العبد فهذا الفعل حاصل بمجموع قدرة الله وقدرة العبد فمن
حيث حصوله بقدرة الله تعالى مخلوق له تعالى ومن حيث حصوله بقدرة العبد مكسوب له
والموجب لاتصاف الفاعل بالمحذور والقبح ونحوه هو الكسب فمن حيث حصول الفعل
عن قدرته تعالى جبر ومن حيث حصوله عن قدرة العبد تفويض فاذن تبين معنى الجبر المتوسط
المنقول عن السلف فان قيل على ما ذكرت يلزم صحة كون فعل العبد مخلوقا له ومكسوبا
لله تعالى والا فما وجه التخصيص بالخلق لله تعالى والكسب الى العبد قلنا القدرة ما يصح

انفراد

انفراد الفاعل به والكسب ما لا يصح انفراده بل يتوقف على شيء لا صنع له
كقدرته وذاته وسلامة الآلة هذا هو مسلك الماتريدية واما الاشعري فعنده
ان الله تعالى يوجد في العبد قدرة ثم يوجد على وفقها فعل العبد فالتأثير لقدرة الله تعالى
فقط واما قدرة العبد فمدار محض فالعباد مختارون في افعالهم مضطرون في
اختيارهم فيكون صدور الفعل بالاضطرار يعني لا يتمكن العبد من فعله وتركه ولهذا
اورد عليه انه جبر محض في الحقيقة وان ادعى الاشعري انه جبر متوسط فحاصل مذهبه
انه لجري عادته في خلق افعال العباد مقارنا بقدرتهم ففعل العبد لكونه بتأثير
قدرته تعالى وبايجاده مخلوق له تعالى ولقرانه بقدرة العبد مكسوب له فالمذهبان متحدان
في اثبات القدرتين وفي كون قدرة الرب على وفق قدرة العبد وفي كون الفعل كسبا
للعبد وخلقا للرب وفي دعوى الجبر المتوسط ومفترقان في كون قدرة العبد
جزء مؤثر الكل وفق عادته تعالى وكون الفعل صادرا عن العبد بالاختيار واثبات الارادة
الجزئية اللاموجودة في الخارج لان كل ذلك ثابت عند الماتريدية خلافا للاشعري
هذا وبهذا التحقيق الانيق ظهر لك فساد ما ذهب اليه الفاضل النشاري
في حاشية اللاري انه ليس لقدرة العبد تأثير عند الماتريدية وجعل مذهب الما
تريدية متحدا بالمذهب الاستاد وضعف ما ذهب اليه المحقق الطرسوسي في انموذج
العلوم ان القدرتين مؤثرتين في محلين وفي محل آخر منه ايضا ان اختيار العبد فعلا
اوجد الله فيه قدرة عليه واوجد الفعل وضعف ايضا اذ هو ميل الى مذهب الاشعري
وليس بملائم لما ذكره آنفا وقد زاد بعد ما رد الاستاد وفي رسالته الموضوعة
لهذه المسئلة الايقاع من العبد والحاصل بالايقاع من الله الاول ليس بخلق الله لعدم

وجوده والثاني موجود بخلق الله وايقاع العبد وخفاء ما في بعض
المواضع الكسب يقيد الاشعري وخالفه ابو حنيفة رح هذا هو التحقيق
في هذا المقام الذي تحير فيه افهام اذكياء العظام وهو لراجح الاطناب
الكلام مع غاية عزة المرام منه الهداية والاعتصام ثم الاسم والمسمى
واحد عندنا كما في بداية الاصول وعند بعض الاشعرية الاسم غير التسمية
وغير المسمى وعند الاشعري الاسم اما نفس المسمى كقولنا الله واما غيره كالخالق
واما لا هو ولا غيره كالعالم واتفقوا ان التسمية غير المسمى وهي ما قامت
بالمسمى والصحيح ما قلنا فان من قال الله صح ان يقال ذكر اسم الله وذكر الله
فان قيل قال في المقاصد الاسم هو اللفظ الموضوع له والمسمى هو المعنى الموضوع له
والتسمية وضعه وذكره فكيف يصح ما ذكرت قلت المراد بالاسم هو المدلول
كما في زيد كاتب بخلاف زيد في قولنا زيد مكتوب كما في المقاصد
وحقيقته ثمرة الخلاف تظهر منه والله علم لذات الواجب لذاته المستجمع
لجميع الصفات الواجبة له والمستحيلة عليه فان قيل فعلى هذا يلزم
كون المعترف بالله موحدا قلنا اللزوم من هذا المعرف غير بين وانهم
جهلاء لا يعرفون مسمى اسم الله ثم ان معرفته تع واجب بالشرع عند الا
شعري وبالعقل عند امامنا ابي حنيفة رح لكن قيل لعله مبني على مسئلة
الحسن والقبح شرعي عند الاشعري وشرعي وعقلي عندنا كما يفصل في محله
ففي الاطلاق خفاء واول الواجبات القصد الى النظر في معرفته تع ثم الجزء
الاول من النظر ثم معرفته تع وهي المقصودة بالذات والمعرفة واجبة

على من لم

على من لم يبلغه الدعوة كشاهق الجبل ومن في زمان الفترة عندنا خلافا
للاشعرية وبعض الحنابلة فانه معذور عندهم والوجود مطلقا عين الموجودات
ولو ممكنا عند الاشعري وزائد عند المتكلمين وعين في الواجب وصفة في الممكن
عند المحققين والاصح انه لا يمكن معرفة كنه ذاته بل كنه صفاته للبشر في هذه
النشأة خلافا للبعض والاتفاق على انه يجوز رؤيته تع في الدنيا عقلا واختلف
في جوازها سمعا كما اختلف في وقوعه للنبي عليه السلام في ليلة المعراج واختلف
ايضا في جوازها في المنام بل وقوعها الرحمن الرحيم الرحمة قيل بمعنى ارادة
الخير فيكون من الصفات الحقيقية الموجودة في الخارج صفة ذاتية التي اختلف
فيها هل هي عين الذات كما عند الحكماء والمعتزلة او غيره كما عند المتكلمين
او لا هو ولا غيره كما هو عند اهل الحق وقيل بمعنى الانعام والاحسان فتكون
من افعال الصفات التي ترجع الى التكوين الذي اثبته الماتريدي ونفاه الاشعري
وقيل ليست براجعة اليه بل هي صفات متعددة على حيالها والحاصل ان الصفات
الفعلية كالتخليق والافضال والرحمة كلها قديمة ازلية لا هو ولا غيره عندنا
وعند الاشاعرة محدثة وعندنا واجب بالغير وممكن ذاتي خلافا للبعض واما
من حيث الاصول فالباء ان كان بمعنى الالصاق فهي لتعليق الشيء بالشيء وايصاله
به وكان متعلقه اقرأ فيقتضي تكرار اتيان اسم الله عند تكرار القراءة كما في
قوله لا تخرج الا باذني حيث يشترط الاذن عند كل خروج وان بمعنى الاستعانة
فلا يلزم ذلك التكرار بل يكون اسم الله وسيلة للقراءة او للانتفاع بالقراءة لان
الباء تدخل على الوسائل ولهذا رجح الالصاق واتيان البسملة للامتثال

مطلب علم اصولي

تعارض الحديثين

بيان شرط التعارض

دفع التعارض

بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر فان قيل هذا معارض
بحديث الحمدلة لان الابتداء باحدهما مناف للابتداء بالآخر اذ الابتداء
آني ليس له استمرار حتى يمكن اتيانهما قلنا التعارض يشترط فيه تساوي الدليلين
في القوة مع اقتضائهما وحدة الحكم والمحل والزمان يعني انما يتصور التعارض
اذا لم يمكن الجمع والتوفيق المعتبر فيه نحو ما يكون من قبل الحكم بان يدفع اتحادهما
او من قبل المحل بدفع اتحادهما كذلك او من قبل الزمان بذلك ايضا فنقول
المراد بالابتداء في الحديثين هو العرفي اي ما يمتد الى المقصود بالذات فلا اتحاد
في الزمان فيقال ان اريد الابتداء الحقيقي فلا نسلم كونه مرادا لانه متعذر وان
العرفي فلا نسلم كونه آنيا غير مستمر بل هو مستمر الى المقصود فيتسع البسملة والحمدلة
او المراد بالابتداء في البسملة حقيقي لما في اسلوب الكتاب المجيد لا سيما
في السور التي جاء في اوائلها بالحمد لله خصوصا الفاتحة وفي الحمد لله اضافي فلا نسلم
اتحاد الدليلين في الحكم والمحل وقيل كون الباء في الحديثين للاستعانة او للالصاق
بمعنى الاتصال واللصوق لا بمعنى المقارنة دافع للتعارض وفيه نظر ولا يبعد ان
يقال ان حديث البسملة مطلق لا تذكر لاسم يمكن ان يكون الاسم جنسا مرادا به المسمى
بلا قيد والحمدلة اسم جنس مرادا به ذلك المسمى لكن بقيد الحمد والحكم والحال ثمة
متحدان ولم يدخل على السبب وكانا مثبتين والمطلق عند هذه الشرائط
محمول على المقيد فيكون المقيد بيانا للمطلق كذا قيل اقول هذا انما يقرب الى الحق
ان اريد بالحمد هو الاتيان بما يدل على التعظيم مطلقا ولو بغير لفظ الحمد
فاتيان البسملة اتيان بالحمد وهذا لا يخلو عن خفاء ايضا بل الاقرب على هذا

الطريق

على هذا الطريق ان يحمل حديث كل منهما مطلقا باعتبار ومقيدا باعتبار ويحمل
اطلاق كل منهما على تقييد الآخر فيكون معنى الحديث لا يبدأ فيه ببسم الله والحمد لله على
نظير الاحتباك هو حذف ما اثبت في نظيره واثبات ما حذف في نظيره فان قلت
سيذكر في الجهة الحديثية انشاء الله تعالى ان الحديث في البسملة متعدد رواته كذلك
والحمدلة ليكن كذلك فلم لم يرجح البسملة قلنا لا ترجيح بكثرة الدليل عندنا كما لا
ترجيح بكثرة الشهود اجماعا وكذا لا يرجح بكثرة الرواة ما لم يبلغ حد الشهرة وبالجملة
الاعتبار الى القوة لا الى العدد ثم ان هذا الحديث من قبيل خبر الشارع في مقام الطلب
فهو آكد من صريح الطلب لانه اذا حكم الشارع بثبوت شيء او نفيه فيلزم كذبه عند عدم
تحققه فان قيل اذا اريد من الخبر الانشاء فمن اين يتصور الكذب على تقدير عدم الاتيان
بالفعل قلت نظرا الى ظاهر صورة الخبر كما في التلويح لعل انه وجه المبالغة المجاز
في الحقيقة ههنا فان قيل المذهب عندنا ان الامر لا يوجب التكرار ونعلم انه كلما
تكرر القراءة يتكرر اتيان البسملة قلنا يجوز ان يكون ذلك من باء الالصاق في بسم الله
كما اشير آنفا او من دليل آخر كفعل الرسول او الاجماع على ان الظاهر ان هذا الحديث
خبر واحد ووجود شرائط الرواية في رواية ليس بمعلوم ولو سلم انه مشهور او واحد
مستجمع لشرائط الرواية فعند ذلك يثبت الوجوب لكن انه من قبيل العام
الذي خص منه البعض اذ خص بعض امور فيه شرف وشان كالصلوة والزكوة
كما قيل فالعام ظني ولو سلم قوله ذي بال في الحديث ليس بمقطوع الدلالة ومنضبط
~~الدلالة على ان بعض الامر قد يكون للندب ولو مجازا على الاصح فان قيل الاصح ان~~
~~الامر للوجوب واتيان البسملة ليس بواجب شرعي قلنا هذا اللحن في نفسه~~

٧ فان قيل الاصح ان الامر للوجوب واتيان
البسملة ليس بواجب شرعي قلنا
هذا اللحن في نفسه واما في الحسن
بمعنى في غير نداء مع النفي والظاهر ان
حسن اتيان الاسم هنا لمعنى في القراءة
مثلا وهو عدم الابترية فيها فيتبع حكمه
الاتيان بحال القراءة من الوجوب والاستحباب مع

واما في الحسن لمعنى في غيره فدائر مع الغير والظاهر ان حسن اتيان الاسم هنا لمعنى
في القراءة مثلا وهو عدم الابترية فيها فيتبع حكم الاتيان بحال القراءة في الوجوب
والاستحباب بقي هنا بحثان الاول ان الباء لفظ مشترك بين معان كثيرة فمن قبيل
الخفي فحكمه التوقف الى ان يتبين المعنى المراد ولهذا يقال لا يجوز ارادة بعض معاني المشترك
بلا قرينة معينة للمراد فمن اين يصح ارادة الالصاق هنا والجواب انا لا نسلم الاشتراك
بل هو للالصاق فقط كما مر ولو سلم الاشتراك عند العربية فلا نسلم ذلك عند الاصولي لان لفظ
انه منفرد في الالصاق عندهم والتبادر اقوى امارات الحقيقة ولا شك في تبادريته
والاصل عند كون اللفظ دائرا بين كونه مشتركا بالنسبة الى المعنيين وبين كونه حقيقة
ومجازا هو حمله على الثاني ولهذا يقال المجاز خير من الاشتراك والنقل والحذف الثاني انه
لا شك ان المعنى المقصود من امتثال الحديث الابتداء هو حصول التبرك وهذا انما
يفهم من الحديث بطريق مفهوم المخالفة وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم
وهو ليس بمعتبر عندنا في الادلة والنصوص والجواب انا نسلم كون المقصود ذلك لم لا يجوز
ان يكون المتعلق هو الخلوص عن الابترية والاقطعية ولو سلم كون ذلك مقصودا يجوز ان
يكون بطريق الكناية او اشارة النص او يعلم بدليل آخر وقد قال صاحب العناية في اول
الرهن ان مفهوم الصفة معتبر عند صاحب الهداية كمفهوم العدد عنده ايضا كما في بعض
مواضع الهداية وكذا في التلويح وكمفهوم الاستثناء والغاية لكن على ان يكونا من قبيل
الاشارة كما في حاشية التلويح لحسن وقيل وهو المحمل لقول التلويح ان مفهوم
الغاية متفق عليه فان قيل ان بسم الله اخبار عن اتيان اسم الله ووعد عليه فليس باتيان
لاسم الله فمجرد هذا الكلام لا يثبت الامتثال بالحديث قلت لا نسلم كونه اخبارا

بل من

بل من الصيغ الانشائية الشرعية كصيغ العقود ولو سلم فالاخبار باتيانه
باسم الله انما يتصور بذكر اسمه كالاخبار بان الله واحد عين التوحيد واعلم ان
دلالة هذا الحديث على كون الامر الذي لم يبدأ ببسم الله ابتر واقطع بطريق عبارة
النص ان اعتبر كونه مسوقا له وعلى كون الامر الذي بدأ به تاما ونافعا وكثير الفائدة بطريق
اشارة النص وعلى كون المؤثر في جميع الامور هو الله تعالى بطريق اقتضاء النص لكونه
لازما محتاجا اليه كما في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الآية فان دلالته على وجوب السهم لهم عبارة
وعلى كونهم فقراء اشارة وعلى زوال ملكهم في دار الحرب اقتضاء والكل بطريق المنطوق و
دلالته على عدم لزوم اتيان اسم الله في ابتداء محقرات الامور بطريق المفهوم فافهم واسم
الله على تقدير كون الاضافة للاستغراق ليحصل التبرك بجميع الاسماء كما اشير في التحرير
يكون لفظ الاسم من الالفاظ العامة فان قيل العام ما يكون افراده غير محصورة مستغرقا
لها ولا شك ان افراد اسمائه تعالى محصورة كيف وقد قال النبي عليه السلام ان لله تسعة
وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة قلت وقد يقال العام على ما ينتظم جمعا من
المسميات ولو لم يستغرق ولو كان محصورا ولا شك ان دلالته على عدم الزيادة بطريق
مفهوم العدد وهذا ليس بجائز عند عامة مشايخنا في الادلة على ما اشير
انفا وقد قال في المقاصد يجوز ان يكون قوله عليه السلام من احصاها دخل
الجنة في موقع الوصف ويكون الاسم الاعظم داخلا فيها مبهما لا يعرفه
الا الخاصة وخارجا وزيادة شرفها بالنسبة الى ما عداها انتهى فان قيل قد وقع
في بعض مصنفات الغزالي رحمه الله ان اسمائه تعالى وان كانت غير متناهية عددا
لكنها راجعة الى تلك التسعة وتسعين قلنا يحصل المطلوب بسند هذا المنع

النص عبارة

في العام التحقيق

اذ فيه اعتراف بالمدعي علي انه يكفي عدم التناهي بالعدد والتحقيق ان عدم الحصر المعتبر
في مفهوم العام ليس بالنسبة الى ما في نفس الامر بل بالنظر الى المفهوم ولو منحصرا
في نفس الامر فان قلت فعلى اي تقدير ظاهر ان الشارع لا يبتدئ بجميع اسمائه تع بل لا يمكن
ذلك بوجه فيكون كذبا مخالفا للواقع قلت لا نسلم تحمله للكذب بل الظاهر انه انشاء ولو سلم
ذلك باعتبار المعنى الاصلي الذي مدار البحث عليه كفى في ذلك اتيان جميع الاسماء
اجمالا لا بالتفصيل كما في الايمان الاجمالي ويمكن ان يقال انه يجوز ان يقال
يكون من قبيل العام الذي خص البعض منه بشهادة العرف بل الحس لكن يرد انه
يلزم ح عدم فائدة اعتباره عاما بل اعتبار الخصوص اقوى لكونه مدلوله قطعيا
اجماعا وعدم احتياجه الى كلفة التخصيص وان العام يكون قريبا الى ان يكون
مؤولا بخلاف الخاص فانه نص بالحكم فافهم فان قيل سواء اعتبر الاسم عاما او
خاصا ليس الابتداء باسم الله الذي هو مدلول الحديث بل بلفظ باسم وهو ليس اسم الله تع
بل لفظ يعبر به عن اسماء غير الله تع ايضا من المخلوقين وكون الاسم عين المسمى
ليس ما هو ملفوظ بل ما هو مدلول كما في الجهة الكلامية والكلام في الملفوظ اجيب
عنه بان الباء للابتداء باسم الله تع والاسم انما جيء به لضرورة عموم التبرك
بجميع اسمائه تع يرد عليه انه انما يتم ذلك اذا لم يمكن الابتداء بدون ما ذكر وليس
كذلك اذ يمكن ان يقال الله ابتدئ باسمه واقرأ مثلا بل الظاهر على موجب الحديث ان يكتفي
بقوله الله او بقوله الله الرحمن الرحيم مثلا على التقريب ليس تمام ذا الكلام باعتبار
خصوص لفظ الاسم باقيا ايضا ان رعاية ما ذكره من عموم التبرك ليس مما دل
عليه الحديث وهو مم ولو سلم دلالته عليه فالعموم مستفاد من لفظ الجلالة لكونه

مستجمعا

مستجمعا بجميع الصفات ولزوم الدلالة على العموم على سبيل القصد ليس بلازم
بل كون الدلالة على هذا المراد بطريق اشارة النص كاف والمعنى في هذا الطريق قطعي
كما في عبارة النص ولا يضره عدم كون اللفظ مسوقا له وقد قال بعض المحققين
الدلالة مطابقة وتضمنا والتزاما جارية في الاشارة كما في العبارة وان كان المشهور
اختصاصها بالالتزام ورد عليه بعض مشايخنا انه على هذا يلزم ثبوت كثير
من الاحكام بدون قصد ممن وضعها الشارع الحكيم الا ان يفرق بين القصد من اللفظ
والقصد من السوق ويجعل المنفي في الاشارة هو الثاني فليتأمل والحق في الجواب ان
النصوص يفسر بعضها بعضا كما في بعض الروايات من قوله عليه السلام لم يبدأ باسم الله
الرحمن الرحيم وفي البعض بالبسملة واسلوب الفوائد يعين ذلك فالامتثال انما
يتحقق بعين هذا الاسلوب واما باقي الكلام من مقتضيات هذا المقام فليطلب
على غيره وان كان من مهمات المرام الرحمن الرحيم في هذين الوصفين ايماء الى علة
الحكم المذكور لان توصيف الحكم بصفة يشعر كون ذلك الوصف علة له
عند صلوحه لذلك فحاصل المعنى ح قراءتي باسم الله لانه رحمن او ذات فاض منه
الرحمة فان قيل وان كان المختار عندنا كون الاصل في النصوص معللا لكن فائدة التعليل
التعدية والقياس وههنا لا يجري ذلك لان الحق عندنا ان القياس لا يجري
في الصفات والافعال ولو سلم انه لا يتصور هنا القياس لا يكون في اثبات
الصفة لكن لا يخفى ان العلة ليست بمتعدية بل قاصرة لا يجوز تعديتها
قلنا لا نسلم انحصار فائدة التعليل بالتعدية لجواز ان يكون سرعة الاذعان
وزيادة الاطمينان بالاحكام والاطلاع على حكمة الشارع في شرعيتها من فوائد

فان قيل فهذه علة قاصرة وهي ليست بجائزة عندنا وان جوزها الشافعي
قلنا الاختلاف في المستنبطة واما في المنصوصة فالتعليل بالقاصرة
جائز اتفاقا وهذا من قبيل المنصوصة اذ المنصوصة انواع منها ما
هو صريح كلام التعليلية من الاجنبية ومنها ما هو تنبيه كان يترتب الحكم
على المشتق او الوصف فهذا من قبيل الوصف المناسب فان قيل فعلى هذا يلزم
كون افعاله تعالى معللة بالاغراض وهو مذهب الاعتزال قلنا ما ذكرنا ليس علة مؤثرة
حقيقة حتى يلزم ذلك بل من قبيل الحكم والمصالح والله تعالى راعى الحكم في
افعاله بلا وجوب لان افعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح تفضلا عند
الماتريدية خلافا لبعض الاشاعرة كما في المرآة والظاهر انه عام لجميع الافعال
كما في شرح المقاصد اذ بعض الافعال سيما الشرعية معللة بالحكم
والمصالح انما هو بالنظر الى علمنا وادراكنا به وبه يندفع ايراد المحقق الدواني
عليه انه لا وجه للتخصيص الجميع كذلك فان قيل فعلى ما ذكر لما ينبغي ان يكون مذهب
الاحكام التي يمكن للعقل ادراك عليتها ولو قاصرة معللة بالرأي والمذهب
عندنا انها اذا لم تكن منصوصة فلا يجوز تعليلها بالرأي قلنا لعل مرادهم
بالتعليل المنفي هو التعليل الذي فيه للقياس والا فالاشاعرة مع منعهم الحسن
العقلي اذا جوزوا ذلك فنحن مع تجويزنا ذلك اي الحسن العقلي ولو في بعض الامور
احق بذلك والتحقيق ان حسن الفعل بالشرع وكذا الحاكم بكونه حسنا هو الشرع
عند الاشاعرة وحسنه وحكمه للعقل عند المعتزلة والمختار عندنا ان الفعل
الحسن في نفسه بعضه مدرك للعقل وبعضه ليس بمدرك والحكم للشرع

فعند

فعند الاشاعرة حسن الفعل بعد الشرع وعندنا وعند المعتزلة قبل الشرع
لكن الحكم للشرع عندنا وللعقل عند المعتزلة ثم هذان الصفتان اعني
الرحمن الرحيم بحسب معناهما اللغوي ابتداء لعلهما من قبيل المشكل لان
المراد من الرحمة هنا خفي بحيث لا يدرك الا بالتأمل ثم بعد التأمل علم ان المراد به
الاحسان والانعام حملا له على معنى الغاية او بطريق ذكر السبب وارادة المسبب
كما سبق ثم بعد التأمل صار مفسرا قطعيا ويمكن ان يقال انهما من قبيل
المجمل الذي خفي المراد بحيث لا يدرك الا بالبيان من المجمل لا نزاع في المنقولات
الشرعية كالصلوة والزكوة ولا يبعد كونهما من المنقولات الشرعية اذ لا ينقل
عند الاطلاق الا الى معنى المحسن والمنعم لكن يرد عليه انه ما لا يدرك بالتأمل من
كلام الله ان لم يتعلق بالعمل يكون من المتشابهات الا ان يقال انهما من المتشابهات
حقيقة وما ذكر من المعنى تأويل لهما على طريقة المتأخرين وقد قيل ان من الا
صول المختلفة بين الاشاعرة والماتريدية ان تأويل المتشابهات اجمالا او تفويض
تفصيله الى الله عند الماتريدية خلافا للاشاعرة والمشهور ان المختار عندنا
التوقف ابدا مع اعتقاد حقيته فان قلت هل يعلم النبي عليه السلام المتشابه
ام لا قلت نعم قال في المرآة اما النبي عليه السلام فربما يعلم باعلام الله تعالى
كذا قيل ثم قال في المحل المذكور ايضا عن فخر الاسلام انه يعلم المتشابه
مطلب علم منطق
ثم قال ايضا ان ذلك على رأي المتأخرين فارجع فتأمل واما من حيث
المنطق الذي يوصل به الى المطالب المجهولة فان قيل كيف يتصور البحث
على البسملة الشرعية من حيث المنطق وقد صرح بحرمته في الاشباه ونسب

صاحبه الى البدعة بل تعليم كشرب الخمر كما في القهستاني والحا [redacted] تضييع
العمر على ما نقل عن الجواهر وصرح بحرمته علي القاري في شرح الفقه الاكبر
عن السيوطي وعن ابن الصلاح والنووي مدعيا في ذلك اجماع السلف
وبعدم قبول روايته عن ابن رشيد وفي بدر الرشيد يجوز الاستنجاء باوراق شرح
الخالية عن ذكر الله ونحوها قلنا ذلك اي المنع لمن قصر النظر اليه بحيث يهجر سائر
العلوم المقصودة لذاتها او يحصله لاغراض غير حميدة او يحصله ولكن لا
يستعمله في محله من العلوم الشرعية كما في منقذ الضلال للامام الغزالي او لمن
قصد التعصب والزام الموحدين كما في بعض الكتب كيف وقد اشار البزازي
الى وجوبه كفاية وكذا الامام البركوي والمحقق الشريف وغيره الى وجوبه عينا
واتفاق اكثر الاصوليين على انه جزء مبادي للاصول الذي هو احد العلوم
الشرعية وائمتها كلها من اكابر علماء الدين فيلزم تفسيق هؤلاء العلماء
وتجهيل كل من علمه وتعلمه وصنف فيه من كبار العلماء وقال السيوطي في الا
تقان ونوع من القرآن يستنتج منه النتائج الصحيحة من المقدمات
الصادقة الى اخر ما قال وقال ايضا عن العلماء ان القرآن مشتمل على جميع
البراهين والادلة الى آخر ما قال ايضا وما نقل ان الغزالي رجع الى تحريمه
فليس بثابت وعدم اشتهاره عن السلف محمول على عدم احتياجهم لجودة
طباعهم وقوة ذكائهم فان لم يوجد تفصيل المنطق فيهم لكن اجماله ليس
بخال عنهم وبالجملة المنع اما مكابرة او محمول على نحو ما ذكرنا فاذا تقرر هذا
فنقول الالصاق تعريف لفظي للباء اذ التعريف اللفظي جار في جميع انواع

الكلمة

الكلمة ولو حرفا لانه ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ وهذا يتحقق في الحرف
ايضا وقد قال بعض المحققين التعريف اللفظي اشبه بالمباحث اللغوية وكذا
قولهم في بيان معنى لفظ الكلمة ما ابناء عن المسمى لفظي اذ الظاهر ان هذا المعنى
معلوم قبل التعريف والمقصود من التعريف مجرد التعيين من بين سائر
المعلومات فان قيل اللفظي يكون بالمفرد وهذا ليس بمفرد قلت قد يكون بالمركب
لكن لا يقصد فيه التفصيل عند عدم المفرد او يوجد المفرد ولكن لا يكون اعرف
ويمكن كونه تعريفا اسميا بناء على انه معنى اصطلاحي وان صرح بعضهم انه لغوي
ولا كلام فيه كونه اسميا على ما قال بعضهم لا اسمي اشبه بالاصطلاحية ويكون
حدا تاما اسميا لتبادر ان هذا المعنى هو المتعقل في ابتداء الوضع فقوله ما اي لفظ
جنس قريب وقوله ابناء عن المسمى فصل قريب او بمنزلته فافهم وان قيل
في تعريف الله انه اسم ذات مستجمع لجميع الصفات فالاشبه انه تعريف لفظي
كما عرفت وان قيل انه الواجب الوجود لذاته فالاقرب انه ليس بلفظي بل الظاهر
انه تعريف حقيقي رسمي وناقص يعني رسم حقيقي ناقص اذ الجنس قريبا او بعيدا
ممتنع لاستلزامه التركيب المحال في حقه تعالى شانه اذ لو كان له تعالى جنس لكان
[redacted] له نوع اخر فيحتاج الى فصل مميز فيلزم التركيب فلهذا الدقيقة
تعذر الحد التام في حقه تعالى فقالوا يمتنع [redacted] معرفة كنهه تعالى للعباد وان اورد عليه بان
الرسوم قد يفيد الكنه وبانه يجوز ذلك بالتصفية والتهذيب والتجرد وبان يخلق الله تعالى
علما ضروريا لمن يشاء من عباده والنظري قد ينقلب ضروريا لبعض الاشخاص
كما في شرح المواقف فان قيل التعريف الحقيقي ولو رسما انما يكون بالكليات

منهم الغزالي وامام الحرمين والصوفية والفلاسفة وقيل ممكن لكن ليس بواقع عندهم

الجنس والمعرف ههنا هو ذات التشخص الجزئي فيكون اعم من المعرف والتساوي شرط
في جميع التعريفات عند المحققين وقد قال بعض المحققين التشخص لا يحد بل التعريفات
للكليات وان الرسوم انما هي بالعوارض وعرضيات الجزئيات ليست بلوازم بل من
المفارق والمفارق لا يجوز التعريف بها اذ شرط كون الخاصة في التعريف لازما بينا و
شاملا وقلنا قال في التلويح التحقيق ان تحديد الجزئي بما امتيازه عن جميع ما عداه
بحسب الوجود اي لازم الوجود ممكن نحو الكشاف هو الكتاب الذي صنفه جار الله العلامة
في تفسير القرآن وان الجزئي يمكن حده على الوجه الكلي وقد قال بعضهم التعريف جائز للجزئي
الغير المادي وان الشخصي مركب اعتباري من مجموع الهيئة والتشخص وقد قال
بعضهم انه لم يقم برهان على كونه نوعا بسيطا عقليا وان قام على كونه بسيطا
خارجيا فعلى هذا يجوز الحد التام فتأمل الرحمن الرحيم اي ذات قام به الرحمة
والمنعم والمحسن مثلا فالظاهر تعريف لفظي هذا هو بعض الكلام بحسب تصورات
البسملة الجليلة واما الكلام بحسب التصديق فقيل عن ملا خسرو وعلى البيضاوي
قضية البسملة كلية ان اعتبر اضافة لفظ الاسم الى الجلالة استغراقا اي
ابتدائي بكل اسم وشخصية ان عهد اي ابتدائي باسم معهود له تعالى وهو الجلالة
ثم قيل فان قلت انسداد الكلية والجزئية على الموضوع وههنا ليس على المو
ضوع بل على المفعول والظاهر انها شخصية قلنا ان المفعول قد يكون موضوعا
معنى وان فضلة لفظا فالمعنى كل اسم له تعالى ابتدائه كما في قول النحاة كل جار
ومجرور مخبر عنه في المعنى مثلا مررت بزيد معناه زيد ممرور به ومدار
المنطقي على المعنى لا على اللفظ وقيل ان هذه القضية ممكنة عامة

بمعنى

بمعنى ان سلب الابتداء عن الموضوع ليس بضروري مستحيلا او جايزا والوقوع
في ضمن الجواز وصح ان يكون ممكنة خاصة ومطلقة عامة اذا اعتبر فعلية النسبة
في المستقبل اقول بل الظاهر انها دائمة ثبوت الابتداء بكل اسم له تعالى واقع بالفعل
دائما في قولنا كل اسم ابتدائي به وهو المناسب لحديث الابتداء او مطلقة عامة بل الاظهر
كونها وقتية مطلقة اي الضرورة في وقت معين بلا وصف امتثال الحديث
والضرورة بحسبه يعني الابتداء بكل اسم ضروري وقت الامتثال بالحديث مثلا وانا
اقول الظاهر في حاصل قضية البسملة كل ابتدائي او قرائتي باسم الله تعالى ثم بضم الصغرى
سهلة الحصول ينتج من الشكل الاول هذا الابتداء باسم الله فيكون الكلام استدلاليا
لا تشبيها بقضايا قياساتها معها ثم قوله الرحمن يصح ان يكون دليلا على هذا الكبرى
هكذا لان كل ابتدائي باسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعمها واسم من شانه كذا فهو
اسم الله فينتج المطلوب بمساحة يسير ثم قوله الرحيم يصلح دليلا على هذه الكبرى
ايضا جوابا عن شبهة عليها بمعنى ان مجرد كون هذه الذات منعما في الدنيا لا يوجب
الابتداء باسمه فاجاب بان من فاض نعم الدنيا منه وفائض نعم الآخرة مختصا بالموحد
ويمكن ان يجعل مضمون حديث الابتداء دليلا على الكبرى فافهم ولك ان تقول
ابتدائي بالبسملة لان الابتدائي ورد في شانه عن النبي عليه السلام كل امر ذي بال
الخ وكل شانه كذا فبالبسملة فابتدائي بالبسملة او نقول ابتدائي هذا ليس
بابتر لانه بالبسملة فينتج من الثاني ابتدائي ليس بابتر ثم يجعل حديث الابتداء دليلا
على الكبرى واما النظر من حيث الادب فيمكن ان يقال على الدليل الاول على قولنا
الله ذات فاض منه الرحمة وكل ذات فاض منه الرحمة فابتدائي باسمه من طرف المعتزلة

مطلب علم اداب

ان اريد كل رحمة فاض من الله تع فلا نم الصغرى اذ بعض الرحمة من العباد بناء على مسئلة
خلق الاعمال عندهم وان البعض فلا نم التقريب اذ اللازم ح لا ينبغي الابتداء بغير
اسمه تع والمدعى اختصاص الابتداء باسمه تع فاللازم ليس بمطلوب والمطلوب
ليس بلازم وان شئت تجعل الترديد بين الصغرى والكبرى بانه ان اريد الكل فلا
نم الصغرى بما مر وان المطلق او البعض فالكبرى مم اذ بعض من فاض منه
الرحمة كالعبد فلا يبتدأ باسمه ولك ان تعتبر الاشكال نقضا بالتخلف هكذا
دليلكم هذا جار في العبد مع تخلف حكم مدعاكم اذ يمكن للعبد ان يقال انه
ذات منه رحمة وكل كذا فابتدأ باسمه فلا يقال العبد يبتدئ باسمه والجواب انا
نختار ان كل الرحمة من الله تع ونقول لو كان العبد خالقا لافعاله لكان عالما
بتفاصيله كيف وقد قال تع الله خالق كل شئ فهو من قبيل ابطال السند المساوي
ويمكن ان يعتبر اثباتا للمقدمة المم سيما الاية الكريمة فان قيل هذا السند
اخص لان المقدمة المم في الحقيقة كل رحمة من الله ونقيضه بعض رحمة ليس من الله
وحاصل السند بعض رحمة من العبد فالظاهر انه اخص قلت النسبة بين السند
ونقيض المم ليس بحسب المفهوم بل بحسب الصدق فالتساوي ظاهر على انا ندعي
كون المقدمة المم بديهية في نفسها فلا تقبل المنع وما اورد في مقام السند
انما هو شبهة فاذا ابطل هذه الشبهة ولو اخص بطل المنع فلا يتصور بقاء
المنع مجردا كما في حاشية ميرزاجان ولو سلم انك قد سمعت كون دليل الابطال
دليلا لاثبات المقدمة المم فان قيل اذا اعتبر المانع كون السند المذكور
معارضا له بعد اثبات المقدمة على ان يكون معارضة في المقدمة كما في ابي

على شرح حكمة العين عند بيان
مراد السيد الشريف في بحث اشتراك
الوجود عند بيان الدليل الاول
منه عفي عنه

الفتح

الفتح فالبحث باق قلنا فالامر ح سهل لانه يزول عنه حكم السند وينقلب
السند دليلا فيمنع ذلك فافهم وعلى تقدير النقض الجواب منع المقدمة الاولى من الصغرى
اي الجريان بالسند المذكور فبالحقيقة منع صغرى دليل الجريان اعني قوله العبد
ذات فاض منه رحمة وان شئت تعتبر الترديد هكذا ان اريد من الرحمة الحقيقية
فلا نم الصغرى وان مطلقا او مجازا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى مم اذ المراد
الحقيقة وان اريد في الصغرى المطلق وفي الكبرى الحقيقة فالمقدمتان
مسلمتان لكن تكرر الوسط مم ويمكن ان يقال على الدليل الاخير اعني قوله لان
ابتدائي ورد في شانه آه بطريق المعارضة ان دليلكم هذا قام على نقيضه دليل
وكل دليل شانه هذا فهو فاسد بيان الصغرى ابتدائي اتيما ورد في شانه عن النبي
عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو ابتر وكل شانه كذا فبالحمد لله فيكون
معارضة بالمثل في المدعى لاتحاد صورتي الدليلين مع تغاير الوسط فان
قيل نتيجتا القياسين ليستا بنقيضتين والشرط في التعارض التناقض قلنا
بعد تسليم ذلك ان التناقض وان لم يوجد ابتداء لكن موجود انتهاء اذ قولنا ابتدائي
بالحمد لله اخص من نقيض قولك ابتدائي بالبسملة اذ نقيضه ابتدائي ليس بالبسملة
والاخص يستلزم الاعم كاستلزام المساوي كما في حاشية ابي الفتح ثم ان التساوي
والاخص من النقيض كاف في المعارضة والجواب بالترديد في الصغرى ان اريد
بالابتداء في حديث الحمد لله الحقيقي فلا نم الصغرى وان العرفي مثلا فلا نم
التقريب اذ النتيجة ح ليس نقيضا ولا مستلزما له اذ الاتحاد في الوحدات
الثمانية شرط في التناقض ولا اتحاد في الزمان على هذا التقدير ويمكن على الدليل

نتيجتا بان

المذكور ايضا بطريق النقض بان دليلكم هذا مستلزم للتسلسل والدور وكل ما شانه
هذا ففاسد لان نفس البسملة امر ذو بال وكل امر ذي بال بالبسملة وهلم جرا والجواب
بتحرير ان الحديث من قبيل عام خص منه البعض اذ العقل بل الشرع ايضا خصص الامر
الواقع في الحديث بما عدا نفس البسملة فهذا رجع الى منع الكبرى ويمكن على هذا
الدليل ايضا بطريق المناقضة ان المطلوب هو اتيان البسملة على طريق الكتابة
والظاهر ان الحاصل من الدليل هو مطلق الاتيان او باللفظ فقط وان المطلوب هو اتيان
مجموع بسم الله الرحمن الرحيم واللازم من الدليل هو اتيان مطلق اسم الله فحاصلهما
منع التقريب اذ التقريب انما يتم اذا كان النتيجة عين المطلوب او مساويا او اخص منه
مطلقا وههنا ليس بواحد مما ذكر بل عام والعام لا يستلزم الخاص باحدى
الدلالات الثلث فلا تقريب عند كونها عاما من المطلوب كما عند كونها اعم من وجه
او مباينا وان شئت قلت ان اردت من الابتداء في الصغرى الابتداء كتابة وقولا
فلا نم كون الابتداء في الحديث كذلك بل الظاهر من الابتداء في الحديث ما هو بالقول
وان اريد القولي فلا نم التقريب وعليه قياس المنع الاخر اذ الظاهر من اسم الله في الحديث هو
المطلق وجوابه انه اذا كان المراد من الامر في الحديث الكتابة فالظاهر من الابتداء
كذلك ويؤيده كتابة البسملة في اسلوب الكتاب المجيد على انه يفسر بحديث الكتابة
كما يشير بمكاتبته عليه السلام الى الملوك وكذا بحديث البسملة ايضا واسلوب
الكلام المبين ايضا واما من حيث الفقه الذي هو علم يعرف به كيفية العمل
من الوجوب والندب والاباحة والحرمة والكراهة فيجري في هذه البسملة
الجليلة هذه الاحكام الشرعية اما الوجوب فكما في الابتداء الذبح او رمي

مطلب علم فقه

الصيد

الصيد او ارسال الكلب لكن لا يشترط البسملة بل يكفي مجرد الذكر كما في البحر لكن
يشترط كونه خالصا عن شوب الدعاء وغيره وفي بعض الكتب انه لا يأتي
بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بملائم للرحمة وكما في ابتداء الفاتحة في
كل ركعة كما في سجود السهو من القنية حتى يلزمه السهو بتركها وتبعه
ابن وهبان نظما لكن الاكثر بل الزيلعي والبدائع وحاصل حجتهم ان حديث كون
البسملة جزء من الفاتحة ليس باقل ان يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر واحد
فصارت في الفاتحة عملا لكن الاصح انها سنة واما الندب بالمعنى الاعم
للسنة والمستحب فاما السنية فكما ذكر انه على الاصح كما في البحر والمسألة
شاملة للجهرية والسرية فما في المنية من ان الامام اذا جهر لا يأتي بها فغلط
فاحش مخالف لكل الروايات كقوله من قال انه لا يسمي الا في الركعة الاولى
كقول القنية انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزم بتركها السهو
كما في البحر لكن الشرط هنا البسملة لا مطلق الذكر وكما في ابتداء الوضوء
قبل الاستنجاء وبعده لا حال الانكشاف و في محل النجاسة فيسمي بقلبه ولو
نسيها فسمى في خلاله لا يحصل السنة بل المندوب كما في سراج الوهاج
ولفظ اذا نسي التسمية في اول الطهارة اتى بها اذا ذكرها قبل الفراغ
حتى لا يخلو الوضوء منها فما في اكثر الكتب من عبارة تدل على عدم الاتيان
مطلقا مما لا ينبغي وكما في ابتداء الاكل لكن لو نسي في ابتدائه ثم ذكرها
في خلاله لم يحصل السنة في باقيه لا فيما فات وليقل بسم الله اوله وآخره كما
في البحر عن ابن الهمام والفرق ان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل

وفي فصول الاستروشني يجب رفع رقعة
ملقوطة على الارض فيها البسملة عظيمة
ويجب في كل سورة نذر قراءتها عند الشافعي
لانها جزء من كل سورة كما هو قوله الشافعي
عفي عنه

لقمة فعل مبتداء كما فى الزيلعى فما فى الكنز الموضع مح اشعار بحصول السنة
فى الجميع ليس كما ينبغى ايضا واما المستحب فكما بين السورة والفاتحة سواء
مقروءة جهرا او سرا صرح فى الذخيرة والمجتبى انه حسن عند ابى حنيفة ورجحه
ابن الهمام وتلميذه الحلبى وعند محمد سنة فى المخافتة وعند ابى يوسف
مع رواية عن الامام ليس بسنة ولا مستحبة ولكن الاتفاق على عدم الكراهة
كما فى البحر وكما فى ابتداء كل كتاب وفى سائر كل امر ذى بال كما فى بعض
الرسائل ولعل الظاهر انه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء
لا سيما صاحب الحل والعقد عليه مع شهادة اسلوب النظم القديم كما اشير
اليه سابقا فان قيل استنباط الحكم الشرعى من الادلة التفصيلية
انما هو منصب المجتهد قلت هذا مشترك بين من ذهب الى الاستحباب
والسنية وانه لا يختص بالمجتهد انما هو نحو العبارة واستخراج
الاحكام من نحو الخفى والمجمل والمشكل والمشترك واما فهم الاحكام
من نحو الظاهر والنص والمفسر فليس بمختص به بل قد يقدر عليه العلماء العامة
على ان الاجتهاد متجزئ عند بعض الفقهاء فافهم وكما فى ابتداء قراءة القرآن
بعد التعوذ عند بعض وبعض حين هذا الباب سيأتى انشاء الله فى محل آخر
واما المكروه فكما فى اكل الثوم قيل وهذا الاتيان بها فى شرب الدخان
عند الجمهور ومنه ابتداء سورة البراءة دون اثنائها فيستحب هذا الرملى
واما عند ابن الحجر فحرام فى ابتدائها ومكروه فى اثنائها واما المباح فكما
فى نحو المشى والقعود والقيام لان البسملة انما تطلب لما فيه شرفا

صونا

صونا للاقتران اسمه تعالى بالمحقرات وللتيسير على العباد فان جئ به
فى محقرات الامور على وجه التعظيم والتبرك لا بأس بل حسن والا
فالظاهر انه لا ينبغى اتيانها لانك قد عرفت ان اتيانها انما هو فيما له شرف
وشان فان قيل قد وقع فى بعض الكتب انه لا تسن فى نحو الصلوة والحج والاذكار
والدعوات مع انها مما فيه شرف عظيم شرعا وعرفا قلت قيل فى جوابه عن
جواهر الفقه لانها مشتملة للذكر او هى نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر
لكن اورد عليه بالقرآن فانه مشتمل للذكر مع ان السنة اتيانها اقول لعلها
فيه ثابتة بنص على حدة فى قياس فلا يقاس عليها غيرها وانا امنع وجود الذكر
فى اول جميع القرآن بل الاكثر عدمه والحكم فى الجنس بحسب اكثر
افراده واما الحرام فكما فى ابتداء المحرم بل قد يكفر قال فى الخلاصة ان
قال بسم الله عند شرب الخمر او عند اكل الحرام او عند الزنا كفر لعل المراد من
الحرام ما هو حرام قطعى سواء فى ضمن الحرام لعينه ولغيره وكان الوجه فيه
استحلال حله واستحلال ما ثبت حرمته قطعا كفر لان ايراد التسمية انما
يتصور فيما فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك باسمه تعالى والاستعانة
منه تعالى لا يتصور فيما ليس فيه رضاه تعالى ويؤيده ما فى آخر صيد در المختار
ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجد صاحبها هل تؤكل
الاصح لا لكفره بتسميته على الحرام القطعى بلا تملك ولا اذن شرعى انتهى
فيحرر انتهى وفيه ايضا وجد شاة مذبوحة هل يحل ام لا ومقتضى ما ذكرنا
لا يحل لوقوع الشك فى ان الذابح ممن تحل ذكوته ام لا وهل سمى عليها ام لا

انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفر من اكل المغصوب والظا
ان ثبوته قطعي ايضا قلت بعد تسليم قطعيته فلا نم كونه في مرتبة السرق
في القوة اذ الجزاء في الغصب هو الضمان غاية التعزير ايضا وهو عند
بعض واما جزاء السرقة فالحد اي قطع اليد لان جزاء سيئة سيئة
مثلها على انهم قالوا في الغصب ان الغاصب يملكه من وقت الغصب كما
في الدرر عن النهاية والكافي وسائر المعتبرات وظاهر ان السرقة ليست
كذلك فما في وصايا التركية لتقي الدين محمد البركوي عليه رحمة الملك القوي
من تخصيص الكفر بالحرام لعينه بناء على لزوم تخفيف اسم الله تع استدلالا
بعدم الكفر في الغصب مما ينبغي ان يتأمل فيه على ان هذه العلة تجري في
الحرام لعينه ويحرم قراءة البسملة اي تمامها على الجنب والحائض الا اذا
قصد التيمن والذكر كما في المجموع عن المحيط فان قيل فعلى هذا يلزم جواز
الصلوة بها فقط لانها اية على هذا التقدير قلنا سيذكر انه وان كانت اية
متواترة لكن فيها خلاف ففيها شبهة وفرض القراءة فرض بيقين فلا يسقط
بما فيه شبهة تتمة قال في الفصول اذا سمع اسما من اسمائه تع يجب عليه
ان يعظمه وان كان غير ظاهر نحو عز الله وجل جلاله وان لم يعظمه حين
سمع لم يمكن قضاؤه وكذا وقع التعبير في قاضيخان من قوله سمع اسما من اسماء الله
تع فالظاهر من عبارته عدم الوجوب للذاكر وانه ليس يختص بلفظ
الجلال كما توهم بل عام لجميع الاسماء وفي بعض الكتب اذا كتب اسمه تع
اتبع بالتعظيم نحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلوة والسلام على

رسوله

رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يسأم عن تكراره وان لم يكن في الاصل ويصلي بلسانه
كما كتبه ايضا وكذا الترضي والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاقتصار
على الصلوة دون السلام وبالعكس كما فصلنا في حاشيتنا على الدرر ويكره
الرمز بالصلوة والترضي بالكتابة بل يكتب ذلك كله بكماله وفي بعض المواضع عن التاتار
وتخفيف ح خانية من كتب عليه السلام بالهمزة والميم يكفر لانه تخفيف الانبياء كفر بلا شك ولعل
انه ان صح النقل فهو مقيد بقصده والا فالظاهر ليس بكفر وكون لزوم الكفر كفرا
بعد تسليم كونه مذهبا مختارا اذا كان اللزوم بينا نعم الاحتياط في الاتقاء
مطلب علم التفسير والاحتراز عن الايهام والشبهة واما من حيث التفسير الذي هو علم يبحث
فيه عن احكام النظم من حيث القرآنية والنزول ونحوه لكن قيل عن العلامة
الفناري انه ليس لعلم التفسير قواعد يتفرع عليها الجزئيات فليس بعلم
حقيقة لعدم مسئلته فاطلاق العلم مسامحة فقال النيسابوري في
اسباب التنزيل عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اول ما نزل به جبرائيل
عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قال يا محمد استعذ ثم قل بسم الله الرحمن
الرحيم ومثله في الاتقان ايضا وفيه عن عكرمة والحسن قالا اول ما نزلت
من القرآن بسم الله الرحمن الرحيم واول سورة اقرأ باسم ربك ثم قال وعندي
انه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها فهي اول اية نزلت على الاطلاق
انتهى لكن فيه كلام يعرف مما سيقرر ثم ان البسملة اية من القرآن انزلت للفصل
بين السورتين ليست من الفاتحة ولا من [illegible] كل سورة وهو الصحيح من
مذهب الحنفية قال في البحر وجهه اجماعهم على كتابتها مع الامر بتجريد المصحف

وقد تواترت لا يخفى انه هذا انما يدل على كونها من القرآن لا على كونها منزلة
للفصل ولا على عدم جزئيتها من السورة فلا يتم التقريب اقول لعل الوجه ما روي
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي عليه السلام لا يعرف فصل السورة
حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم زاد البزار واذا نزلت عرف ان السورة
قد ختمت واستقبلت او ابتدأت سورة اخرى وروى عنه ايضا قال كان المسلمون
لا يعلمون انقضاء السورة حتى نزلت بسم الله الرحمن الرحيم فاذا نزلت علموا ان
السورة قد انقضت اسناده على شرط الشيخين وعن ابن مسعود رضي الله عنه
قال كنا لا نعلم فصل ما بين السورتين حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم كما في
الاتقان وايضا حديث قسمت الصلوة بيني وبين عبدي فاذا قال الحمد لله
الى آخره فانه لم يذكر البسملة فدل انها ليست من الفاتحة وحديث عدد
سورة الملك ثلثين آية وهي ثلثون دونها كما في البحر فان قيل لو كان كذلك
لم تثبت في الفاتحة اذ لا يتصور معنى الفصل لكونها في ابتداء القرآن
قلت انا تأملت فيما ذكر من الاعصار حق التأمل تفطنت الجواب على انه
يمكن الفصل بالنسبة الى آخر القرآن واورد عليه سورة البراءة ودفع
ان ذلك لحكمة وهي ان البسملة آية رحمة وبراءة للقهر والسيف
وقيل هي آية من الفاتحة ومن كل سورة وهو قول ابن عباس وابن عمر — قيل صح
وسعيد وابن جبير والزهري وعطاء بن المبارك وعليه قراء مكة والكوفة
وفقهائهما وهو القول الجديد للشافعي رضي الله عنهم ورحمهم لكن
البيضاوي اطلق قول الشافعي ثم قال لنا احاديث منها ما روى ابو هريرة

رضي الله

رضي الله عنه انه عليه السلام قال فاتحة الكتاب سبع آيات اوليهن بسم الله الرحمن
الرحيم وقول ام سلمة قرأ رسول الله عليه السلام الفاتحة وعد بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين آية ثم قال والاجماع على ان ما بين الدفتين كلام الله والوفاق
على اثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القرآن حتى لم يكتب امين لا يخفى
ان المط كونها آية وجزء من الفاتحة ومن كل السورة واللازم من الحديث الاول هو
كونها آية وجزء من الفاتحة فقط ومن الثاني جزء آية من الفاتحة فاللازم ليس بتمام
المط الا ان يدعى ان المط هنا كونها جزء من الفاتحة مطلقا بدليل ان المقام هو
الكلام على الفاتحة لكن تعديم تحرير المدعى لا يلايمه على ان بين الحديثين في
الظاهر تعارض ودعوى الاجماع لا يفيد شيئا مما ذكر بل انما يقوم حجة على من يقول انها ليست من القرآن وقيل صح
انها ليست من القرآن اصلا وهو قول ابن مسعود ومذهب مالك والمشهور من مذ
هب قدماء الحنفية وعليه قراء المدينة والبصرة والشام وفقهائها وما ذكر من
الاجماع آنفا ينبغي هذا القول نعم يرد عليه انه كيف ينعقد الاجماع مع مخالفة
هذه الطائفة وارادة اتفاق الاكثرين لا يفيد لانه مع كونه غير مسلم في نفسه
لا يقوم حجة وايضا هذا الدليل منقوض باثبات اسماء السورة وعدد آياتها وكونها مكية
او مدنية بالمصاحف العثمانية ويدعي انها ليست بمكتوبة فيها او يراد بما بين الدفتين — في المصاحف الآن يراد صح
ما لم يجمع على عدم كونها من القرآن وما ذكر ليس كذلك كما ذكر الاستاذ العلامة
قال في الاتقان مع منعهم ان يكتب في المصحف ما ليس منه كاسماء السور
وآمين والاعشار ولو لم تكن قرآنا لما استجازوا اثباتها بخط من غير
تمييز ويمكن ان يقال انه يجوز ان يكون البسملة عند هذه المخالفين مستثناة

يكفر في هذا الحكم وانهم لم يثبتوها في مصاحفهم ويؤيده التعبير بالوفاق في الى
ضيح مع تعيين الاجماع في الاول في عبارة القاضي او اثبتوها لكن برسم مغايرا
لرسم القرآن كرسم كتابة اسماء السور مثلا ويجوز كون الاجماع بعدهم
اذ الاختلاف السابق لا ينافي الاجماع اللاحق كما في الاصول واعلم
انه يرد على هذا المقام انها ان كانت متواترة لزم [illegible] تكفير منكرها
ولم يكفروا وان لم تكن متواترة فليست قرآنا ويمكن ان يقال انكار التواتر
انما يوجب الكفر ان كان عاريا عن الشبهة من جميع الوجوه وخلاف تلك
الطائفة هنا اورث شبهة مانعة عن الكفر كمنكر قرآنية المعوذتين
فانه لا يكفر على الاصح لانكار ابن مسعود كونهما من القرآن او لعدمهما
في مصحفه وان قيل ان هذا كذب على ابن مسعود وقيل باطل ليس بصحيح
وما يقتضيه هذا المقام من البحث والتفصيل بما لا يحتمله هذه الكراسة
ما ذكرنا من المذاهب الثلاثة هو المشهور وقيل انها اية من الفاتحة مع كونها
قرآنا في سائر السور ايضا من غير تعرض لكونها جزءا منها او لا ولا لكونها
اية تامة او لا وهو احد قولي الشافعي رحمه الله وقيل انه قول ابن عباس
وابي هريرة رضي الله عنهما وقيل انها اية تامة في الفاتحة وبعض في البواقي
وقيل بعض اية في الفاتحة واية تامة في البواقي وقيل انها بعض اية
في الكل وقيل اياتٌ من القرآن متعددة بعدد السور المصدرة بها من
غير ان تكون جزءا منها وقيل اية تامة في الفاتحة وليست بقرآن في
سائر السور وروي عن احمد بن حنبل رحمه الله في كونها اية كاملة وفي

كونها

قال في التلويح عند تعريف القرآن وعدم [illegible] من انكرها كونها من القرآن انما هو لقوة شبهة في ذوق بحيث يخرج كونها من القرآن من حيز الوضوح الى حيز الاشكال ومثل هذا يمنع التكفير وتحقيق هذا البحث هذا احوال كون العلم [illegible] في المرات ... [illegible]

كونها في الفاتحة روايتان وقيل انه ممن يقول انها ليست من القرآن نعم ان البسملة
هل هي في خاصة القرآن قال السيوطي في الخصائص نعم وقيل لا لقوله صلى الله
عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب ووفق ان كونها من الخصائص
بالنظر الى عربيتها وباختصاصها باسم الجلال ثم الرحمن ثم الرحيم
على هذا الترتيب وعدمها بالنظر الى انها عبرانية وسريانية وانها
ليست على هذا الترتيب اقول الصواب التفصيل على ما فهم من قوله عليه السلام
على ما روي عن [illegible]ريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لاعلمنك اية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري بسم الله الرحمن الرحيم
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال اغفل الناس من كتاب الله لم تنزل على ١٢ اية مع
احد سوى النبي عليه السلام الا ان يكون سليمان بن داود بسم الله الرحمن الرحيم
واما من حيث الاسناد فالمفهوم من الزيلعي انها ليست بمتواترة لانه مطلب علم الاسناد
ذكر انها ليست من القرآن عندهما لكن لان القرآن بالتواتر والبسملة ليست
بمتواترة ثم اجاب عنه بشيء لا يفهم منه منع عدم تواترها وافادة تواتر
يتها لكن قال في البحر كتابتها متواترة وهو دليل تواترة كونها قرآنا وبه اندفعت
الشبهة للاختلاف فيرد عليه بما في الزيلعي جوابا عن قول الشافعي انها جزء
من جميع السور لاجماعهم على كتابتها من ان الكتابة لا يدل على انها
من اول السورة او من اخرها ولهذا طولوا بانها ليعلم انها ليست منها
لانه كما لا يدل على كونها في اولها او اخرها كذلك لا يدل على كونها من القرآن
بعين هذه العلة فالجواب الجواب في الاتقان ذهب كثير من الاصوليين

الى ان التواتر يشترط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب اصله وليس بشرط
في محله ووضعه وترتيبه بل يكثر فيها نقل الآحاد قيل وهو الذي يقتضي
صنع الشافعي في اثبات البسملة في كل سورة ورد بان العادة فيما تواتر
اليه الدواعي بما هذا المجرى الذي هو اصل الدين التواتر وقال ايضا
عن القاضي ابي بكر ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين الى اثبات القرآن
حكما لا علما بخبر الواحد وقال قوم من المتكلمين انه يسوغ اعمال الرأي
والاجتهاد في اثبات قراءة او وجه وحرف اذا كانت صوابا في العربية
وان لم يثبت ان النبي عليه السلام قرأها وكل ذلك خطأ ومنكر عند
اهل الحق منكروا البسملة كالمالكية بنو قولهم على ذلك الاصل اعني
لزوم تواترية اصله ومحله وترتيبه لانها لم تواتر في اوائل السور
فليس بقرآن واجيب من قبلنا بمنع كونها لم تواتر بل متواتر عند قوم
دون آخرين وفي وقت دون آخر ويكفي في تواترها اثباتها في مصاحف الصحابة
فمن بعدهم مع منعهم عن كتابة غيره انتهى ملخصا لا يخفى ان بمجرد
تواتر المكتوبية في المصاحف لا يثبت التواتر المطلوب هنا على ما اشير
آنفا على ان ثبوتها في مصحف بعض الصحابة كابن مسعود رضي الله عنه
ليس بمعلوم بل الظاهر على ما فهم من مذهبه عدم ثبوتها في مصحفه
اقول لعل الحق في هذا المطلب الدقيق على ما ذكر في مواضع متعددة من
الاتقان وفي الزيلعي والبحر ونحوها من احاديث جامعة لكثرها شروط
الرواية بالغة اعداد جميعها الى عشرين كونها قرآنا منزلا بين السور

فيحصل

فيحصل التواتر المعنوي بلا اشكال ولا تكلف وعن وجه عدم اكفار منكرها
ان كان الانكار دينا او تأويلا نحو ما فهم من السلف والا فالظاهر هو الكفر فان قيل
انها لو كانت آية متواترة لجازت الصلوة بها عند ابي حنيفة اذ لا يشترط
اكثر من آية قلنا قال الزيلعي في جوابه انما لا يجوز الصلوة بها لاشتباه الا
ثار واختلاف العلماء في كونها آية لا لانها ليست من القرآن انتهى لكن
قوله لاشتباه الآثار ليس على ما ينبغي الا ان يحمل قوله واختلاف العلماء من
قبيل عطف العام على الخاص ويخص الآثار على مذهب الصحابي فافهم
فحاصل الجواب قريب الى الجواب عن سؤال عدم الكفر فيما سبق وقال المحقق
التفتازاني في حاشية الاصول المتواتر قد يكون ناقصا انما يفيد الظن
على ما هو التحقيق لكن المفهوم من كلامه في التلويح انه انما يفيد علم
مطلب علم قراءة — اليقين بطريق الضرورة وكذا من كلامه في شرح العقايد واما من حيث
القراءة فقال في الاتقان وليحافظ على قراءة البسملة اول كل سورة
غير براءة لان اكثر العلماء على انها آية فاذا اخل بها كان تاركا لبعض الختمة
عند الاكثرين فاذا قرأ من اثناء سورة يستحب له ايضا نص عليه الشافعي
قال القراء ويتأكد عند قراءة نحو اليه يرد علم الساعة وهو الذي انشأ
جنات لما في ذكر ذلك بعد الاستعاذة من البشاعة وايهام رجوع الضمير
الى الشيطان انتهى والمفهوم من كتب اصحابنا ليس بخارج عما ذكر وتعليله
القراء بيانه — ذلك يحتمله مذهب اصحابنا المذكور فيما مر واما القراء فقد اختلفوا
في البسملة بين كل سورتين غير براءة قالون والكسائي وعاصم

وابن كثير لما روى سعيد بن جبير رضي الله عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يعلم انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم
وقد مر في التفسير بطرق متعددة ولثبوتها في المصحف بين السور غير براءة
وهو الموافق لما ذكر من قول اصحاب الحنفية لكن لم نطلع على هذا الا شيئا
منهم فليتتبع وكل آيتين لحمزة بل يصل في آخر السورة الاولى باول السورة
المتأخرة ففيه امران ترك البسملة ووصل السور اما الاول فلما
روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال كنا نكتب باسمك اللهم فلما نزلت
بسم الله مجريها كتبنا بسم الله فلما نزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
كتبنا بسم الله الرحمن فلما نزلت انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
كتبناها فهذا دليل انها لم تنزل اول كل سورة واما الثاني فاذا كان
كل سورتين كآيتين في عدم البسملة وقد جاز الوصل بين آيتين
فكذلك بين سورتين بلا احتياج الى السكت فيكفي بسملة الفاتحة
وخير بين الوصل والسكت ابن عامر وورش وابو عمرو واما الوصل
فلما مر واما السكت فان آخر السورة الاولى واول الثانية آيتان
وسورتان وفيه اشعار بالانفصال لكنهم رجحوا واستحسنوا في اول (السكت مع)
اربع سور وهي ما اوله لا وويل والسكت قطع الصوت زمانا
قليلا اقصر من اخراج النفس لانه ان طال صار وقفا ويجب البسملة
في الكل وبعضهم يأتي بالبسملة في هذه الاربع لكراهة الاتيان
بلا بعد المغفرة وصدق وبويل بعد اسم الله والصبر والكراهة في الثلاثة (صوت بين)

لا اللبس

لا اللبس واما السكت فلحصول الفصل الواقع للوهم المذكور واتفقوا في عدم
البسملة وصلا وابتداء بين الانفال والبراءة لان البسملة امان وبراءة
ليس فيها امان لنزولها بالسيف على ما روي عن علي رضي الله عنه او لان قصة
احدى السورتين شبيهة بقصة الاخرى وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبل البيان فظن وحدتهما على ما روي عن عثمان رضي الله عنه او لان النبي
عليه السلام امر في اول كل سورة ببسم الله ولم يأمر في هذه على ما روي عن ابي
ابن كعب رضي الله عنه او لان اولها نسخ ونسخ منه البسملة نقل عن مالك
وقيل البسملة ثابتة في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ورد انه لا يؤخذ بهذا
واختار الاول الشاطبي وتبعه الجعبري وقال في الاتقان عن القشيري الصحيح ان
التسمية لم تكن فيها لان جبرائيل لم ينزل بها فيها ويحتمل ان يكون هذا
وجها خامسا ثم ان كلهم متفقون في اثباتها في ابتداء جميع الا براءة واما
في اجزاء السور غير براءة فللقارئ الخيار بين اتيانها وتركها واما في براءة
فكذا على ما فهم من ظاهر الشاطبي والمنقول عن السخاوي لكن عدم البسملة
على ما نقل عن نص الجزري والذي اختاره الشاطبي من العلة اعني النزول
بالسيف يقتضي عموم الحكم للاجزاء ايضا لا سيما بالنسبة الى بعض الاجزاء
كآية ثم في البسملة بين السورتين بحسب الوقف والوصل اربعة احتمالات وصل
طرفيها وفصل عن المتقدمة مع الوصل بالمتأخرة ووصل المتقدمة مع الفصل
عن المتأخرة وهذا الرابع مكروه والثالث مستحسن لاشعاره بترك الا
الابتداء المقصود وفي سنة القراء ايضا وصل البسملة باوائل ست سور حسن منها

(النزول بيان)

في اوايلها الحمد لله وسادسها سورة اقرأ وغير الادبان لا توصل الاستعاذة
بالبسملة ثم البسملة في ابتداء السور سنة مؤكدة في ظاهر الرواية وواجب
عند القراء غير قالون فمستحب عنده ثم اعلم ان للتكبير باعتبار الفصل والوصل
ستة اوجه السكت على آخر السورة وعلى التكبير وعلى البسملة ووصل
الثلثة والسكت على الاول ووصل الاخرين والسكت على الاولين ولا يجوز
السكت على الاخر ووصل الاولين ولا وصل الوسط والسكت على الطرفين
واذا وصلت آخر السورة اجريت احكام الوصل وبقي المتحرك والمنون فما في السورة على
حالهما وتعطي الساكن منها ولو تنوينا احكام التقاء الساكنين فتكسر
الصحيح وحذف المدي وتحذف همزة الوصل وتعامل الجلالة بحالها واذا
سكتت اعطيته حكم الوقف من اسكان وحذف وبدل وروم واشمام ومد
واعطيت حكم الممدود به فتثبت همزة وتفخم الجلالة نحو الحاكمين الله الخبير
الابتر الله الخبير الله فحدث الله محمودة الله تواب الله رضي الله ربه الله كذا في شرح الجعبري
على الشاطبي واما من حيث الحديث فعلى وجهين الاول بما يتعلق بالابتداء
المشهور في السنة جمهور الشارحين في وجه الابتداء بالبسملة هو الحديث
المعروف بحديث الابتداء الذي سبق الاشارة اليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي بعض الكتب فهو اقطع بدل ابتر
وفي بعضها اجذم وفي رواية الحديث في شرح النخبة للمولى علي القاري كل
امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر ومثله للخطيب في بعض
الرسائل وهو اظهر دلالة على المقصود بلا احتياج الى بعض العناية

مطلب على حديث

السابعة

44

السابعة اشارتها لعلها الاوضح في دلالته على المقصود هنا على الاطلاق بلا
احتياج الى شيء اصلا وما في الجعبري من انه روي عن النبي عليه السلام اول ما كتب القلم
بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل
ولما نزل على جبرائيل بها اعادها ثلثا وقال هي لك لامتك فمرهم لا يدعوها
في شيء من امورهم فاني لم ادعها طرفة عين منذ نزلت على ابيك ادم عليه السلام
وكذلك الملائكة وقريب الى هذا الحديث ما في كتب بعض المشايخ في قوله عليه السلام
اذا كتبتم كتابا فاكتبوا في اوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبتموها فاقرؤها
وفي بعض الكتب من مفتاح الحصن الحصين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلوة علي
فهو ممحوق من كل بركة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم تخلقوا باخلاق الله تعالى
ولا شك ان عادته تعالى في ابتداء كل سورة هو اتيان البسملة فنحن
مأمورون به والثاني بما يتعلق بفضلها وشرفها ولا يمكن احاطة كل ما
يتعلق بذلك لعدم حصره ولكن لنذكر بعضها وان لم يثبت عندنا شروط
الرواية في بعض الاحاديث لانها ليس باقل عن احتمال كونها ضعيفا والا
حاديث الضعيفة يجوز روايتها فيما يتعلق بالفضائل سيما اذا وافق
القياس وقد استوفي في حاشيتنا على الدرر منها ما في بعض المعتبرات
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل ما في الكتب المنزلة فهو في القرآن فهو في
الفاتحة وكل ما في الفاتحة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم في الباء وكل ما في الباء
فهو في النقطة التي تحت الباء وفي الفواتح المكية اسند ذلك الى علي رضي الله

وكل ما في القرآن صح

وورد وكل ما في بسم الله الرحمن الرحيم صح

عندتم زاده قوله وانا النقطة التي تحت الباء وفي الرسالة الموضوعة لسر البسملة
للشيخ البوني قيل انا لما نزل بسم الله الرحمن الرحيم اهتزت لها
الجبال الراسيات وتزلزلت لها الارضون السبع والسموات وازدادت الملائكة
ايمانا والمخلوقات يقينا وخرت الجن على وجوهها وتحركت الافلاك وحركت
لعظمتها الاملاك وكانت مكتوبة على جبين ادم عليه السلام من قبل ان
يخلق بخمسمائة عام وكانت على جناح جبرائيل عليه السلام يوم نزوله
على ابراهيم عليه السلام فقال بسم الله الرحمن الرحيم يا نار كوني بردا
وسلاما على ابراهيم وكانت مكتوبة على عصى موسى عليه السلام بالعبرانية
ولولاها ما انفلق البحر وكانت مكتوبة على لسان عيسى عليه السلام يوم
تكلم في المهد صبيا وكان يتكلم بها على الموتى ويبرئ الاكمه والابرص
باذن الله وكانت مكتوبة على خاتم سليمان عليه السلام وفي شمس المعارف
روي عن النبي عليه السلام من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكان مؤمنا
سبحت معه الجبال الا انه لا يسمع تسبيحها وقال ايضا صلى الله عليه
وسلم اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قالت الجنة لبيك اللهم وسعديك
الهي ان عبدك فلانا قال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم زحزحه عن النار وادخله
الجنة وروي عنه ايضا صلى الله عليه وسلم قال ان من امتي قوما يأتون يوم
القيمة وهم يقولون بسم الله الرحمن الرحيم فتثقل حسناتهم على سيئاتهم
فتقول الامم سبحان الله ما ارجح حسنات امة محمد فيقول لهم انبياؤهم انما ذلك
لانه كان ابتداء كلامهم ثلثة اسماء من اسماء الله تعالى ولو وضعت في كفة

الميزان

ثبوت الشيء للشيء فرع
المثبت له في الاعلى وجود
في الخارج في قولنا زيد لا
المحمول شيكون الخارج
ده والموجود الخارجي
جوده لا لنفسه ولذا
جود في الخارج كون وجود
اقتضى كون نفس زيد
نفي حاشية مطول

لف الدال الوضعي
عن شرح مطالع

الميزان ووضعت السموات والارضون وما فيهن وما بينهن في الكفة
الثانية لرجحت عليها وهي بسم الله الرحمن الرحيم قد جعلها امنا من كل بلاء
ودواء لكل داء وحرزا من الشيطان الرجيم وامنت هذه الامة من الخسف و
القذف والغرق فالزموا قراتها وتقربوا بها الى ذي الجلال والاكرام وقال الحسن في قوله تع
واذا ذكرت ربك في القران وحده ولوا على ادبارهم نفورا فانه يعني بسم الله الرحمن الرحيم
وقيل في قوله تع والزمهم كلمة التقوى انها بسم الله الرحمن الرحيم واوحى الله تع
الى عيسى عليه السلام يقول له يا ابن مريم اما علمت اي اية انزلت عليك فقال
بلى يا رب فقال له يا عيسى انزلت عليك اية الامان وهي بسم الله الرحمن الرحيم
فالزم قراتها في ليلك ونهارك وبركوعك وسجودك وقعودك وقيامك و
اكلك وشربك وفي جميع احوالك فانه من جاء يوم القيمة وفي صحيفته بسم الله
الرحمن الرحيم ثمان مائة مرة وكان مؤمنا موقنا بربوبيتي اعتقته من
النار وادخلته الجنة دار القرار وقال عليه السلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم
غفر له كما في الروضة للامام الزندوسي وبالجملة ان عجائب بحر فضائله لا
يقتضي انتهائها ويكفي في قوة شرفه وفضله كونه في اول كل سورة من كلام الحكيم
الخبير لاهل العلم وكونه اول وحيه لافضل نبيه عليه افضل الصلوة واتم
التسليمات بقوله اقرأ باسم ربك واما من حيث التصوف الذي هو نتيجة
رسوم اصل المعارف وخلاصة اس العوارف لانه عبارة عن دوام العبودية بكمال
التزام السنة والعزيمة وتمام الاجتناب عن البدعة بل الرخصة بلا ضرورة
مع دوام الحضور بالله تعالى على طريق الذهول والاستهلاك فيحتاج الى ما لا

مطلب على تصوف

الصحيفة امتناع
او السلب عن الموصـ
متناع ثابتا عن ذ
لاجل الذات

منه من العلوم حتى يقطع عقبات النفس بالتنزه عن ظلمات الجسمانية
ليتوصل الى تخلية القلب عن غيره تعالى وتحليته بذكره تعالى وهو علم المكاشفة
الذي هو نور يظهر في القلب ويشاهد به الغيب وهو المعني في قوله صلى الله عليه وسلم
على ما في جامع الصغير علم الباطن سر من اسرار الله وحكم من حكم الله يقذفه في
قلوب من يشاء من عباده ومن قوله عليه السلام على ما في عين العلم اذا دخل
النور في القلب انشرح اي عاين الغيب وقال الغزالي في الخاتمة واما علم المكاشفة
فلا يحصل بالتعليم والتعلم وانما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله تعالى
مقدمة للهداية حيث قال والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وبالجملة
انه علم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا عوج في بدايته ولا نهايته بل لو
جمع علم العلماء وحكمة الحكماء ليغيروا شيئا من اوضاعه واسراره ويبدلوا
بما هو خير منه لم يجدوا اليه سبيلا لانه مقتبس من نور مشكاة النبوة وليس وراء
النبوة نور يستضاء به كيف يتصور الاشتباه في طريقه اول شروطها
تطهير القلب عما سوى الله تعالى ومفتاحها استغراق القلب بذكر الله وآخرها
الفناء بالله تعالى قال المحقق التفتازاني في شرح المقاصد اذا انتهى السلوك
الى الله تعالى وفي الله يستغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث يضمحل ذاته في ذاته
وصفاته في صفاته ويغيب عن كل ما سواه ولا يرى في الوجود الا الله وهذا الذي
يسمونه الفناء في التوحيد واليه يشير الحديث الالهي ان العبد لا يزال يتقرب
الي حتى احببته كنت سمعه الذي به يسمع وبصره الذي به يبصر وح ربما　بالنوافل صح
يصدر عنه عبارات تشعر بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحال　فاذا احببته

وتعذر

وتعذر الكشف عنها بالمقال ونحن على ساحل التمني نغترف من
بحر التوحيد بقدر الامكان ونعترف بان الطريق فيه العيان دون البرهان
والله الموفق انتهى قال الامام حجة الاسلام لبعض تلامذته الجواب
عن بعض ما سئلت والتكلم بها حرام على انت بما تعلم تنكشف لك ما لم
تعلم ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم وتيقن انك لا تصل الا بالسير
اولم يسيروا في الارض فينظروا قال ذو النون المصري ان قدرت على بذل الروح
فتعال والا فلا تشتغل بترهات الصوفية فان قيل انا نرى كثيرا من العلماء
يمنعون هذه الطريقة بل بعضهم يكفرون اصحابها قلنا المنع المعتبر لمن عرف
هذه الطريقة ولم يتبعها بل تكلف ان يجعل الطريقة الشريفة تابعة لمشتهى
هواه ويحدث في ذلك ترهات كاذبة وحالات كاسدة خارجة عن قاعدة الشرع
القويم ومن دايرة الصراط المستقيم واما التكفير سيما الاسلاف منهم كالشيخ
محي الدين العربي حيث ذهب الى اكفاره جماعة من العلماء كعلي القاري وضع
رسالة مخصوصة على اكفاره بخصوص الفاظه في الفصوص والفتوحات
وقد ذلك الى التفتازاني فالحق الامساك لما في الفروع نحو البزازية اذا كان
فالعالم صح　في المسئلة ماية وجوه تسعة وتسعين يوجب الكفر وواحد يمنعه يميل
لما يمنعه ولا يفتى بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن وفي الاصول
لا ترجيح بكثرة الادلة سيما قد تواتر من حسن حاله ويشهد على حسن اعتقاده
سائر مصنفاته وبالجملة ان ظاهر بعض كلماته وان اوجب صريح الكفر
لكن لا ينبغي ان يكفر وقد وقع للسيوطي وابن الكمال ولابي السعود ولصاحب

فكاك النسخ اللاحقة
سواء كان في ذلك الا
ك الموضوع والمضغة

القاموس ولسيد الشريف ولغيره من اكابر العلماء فتاوى وكلمات يوجب مدح
والمنع عن مطالعة كتبه والتفصيل في رد المحتار والتفصيل ليس له مجال والا
جمال ليس له غناء مقتضى الحال ثم لنرجع على ما نحن بصدده من البسملة
الكريمة وقد عرفت ان هذه الطريقة لا تحصل بالبرهان والبيان الا بالمجاهدة
والابرام والمجاهدة على ما اختاره سادة جمهور المتصوفة واكابرهم قدس
الله اسرارهم وافاضنا من رحيق زلالهم بتخييل اسم الذات لفظة الجلالة الله بمعنى
اى مسماه اعنى ذاته سبحانه وتعالى في القلب وهو واخواته من الروح والسر والخفي
والاخفى في عالم الامر الذى خلق الله تعالى بكن من غير مادة وهى النفس الناطقة
والعناصر الاربعة فمحل القلب المضغة تحت ثدى اليسار والروح مثلها في اليمين
والسر في يسار الصدر والخفي في يمينه والاخفى في وسطه والنفس في الدماغ والعناصر
تندرج فيها وكل من المحال محل الذكر على الترتيب فكيفية ذكر اسم الذات بالقلب
مثلا ان يلتصق اللسان بسقف الحلق وينطبق النفس على حاله والاسنان على الاسنان
وتخيل في القلب لفظة الجلالة ويستمر على ذلك من غير انقطاع وان تكلم باللسان
عند الحاجة فلا ينقطع خياله فانه ممكن لما وراء هذه المعهودة من القوى الوهبانية
عند كون القلب بالمذكور ونسيانه عما سواه فان حقيقة ذكر الشئ نسيان
ما دونه فاذا دام الذكر دام النسيان وانا الرسخ بحد لو تكلف باخطار الغير
الغير لم يخطر انتقل ذكره الى الروح ثم الى السر ثم الى الخفي ثم الى الاخفى ثم الى
النفس فاذا رسخ الذكر في لطيفة النفس حصل سلطان الذكر بان يعم على
جميع الانسان بل على الآفاق ايضا هذا البعض ما ذكر بعض ساداتهم قالوا

ان

ان طريقتهم لو يتأتى بالكتابة بل بالصحبة والاخذ من كاملها ولشرائط
الاخذ المتصلة في محالة متسلسل الى النبي عليه السلام والا فيكون مسخرة للشيطان قال ابو يزيد البسطامي قدس الله روحه من لم يكن له شيخ
فالشيطان شيخه وقال غيره لو ان الرجل يوحى اليه ولم يكن له شيخ لا يجيء منه
شيء كما في الفواتح والمصادفة الى مثل هذا الشخص انما هو بكرم الله تعالى
ومن مساعدة السعادة من يوفقه الله تعالى اليه لكن لا يصلح كل مدعي ان يقتدى
اليه سيما في هذا الزمان بل لا بد ان يتأمل في هذا الباب لان سفهاء الحلاوي
وشركاء الطعام ممن لا يشم رائحة من نوافحها ولا الهدايحة من فواتحها كانوا
يدعون الشيخوخة فضلوا واضلوا شعر ومن يطلب الحسناء في غير اهلها
بعيد عليه ان يفوز بوصلها فان قيل حقيقة هذه اذا لم يكن
تحصيلها بالكتابة بل بالمجاهدة وبذلك بالاخذ عن رجل عالم عامل
بصير فما فائدة هذا البيان قلت نعم لكن المراسلة قد توصل المشافهة
ومن فوائد المتصوفة ايضا ما في شمس المعارف من اخلص المجاهدة والريا
ضة وتخلص به من رديا الشهوة والغضب ونحوهما وجلس في مكان خال
وغلق طرف الحواس وفتح عينه الباطنة وسمعه وجعل القلب في مناسبة
عالم الملكوت وهو يقول لفظة الكريمة وهي الله دائما بالقلب دون اللسان
الى ان يصير لا خبر له من نفسه ومن العوالم وبحيث لا يرى شيئا الا الله سبحانه وتعالى
انفتحت له طاقة ينظر منها ويبصر في اليقظة ما يبصره في النوم فتظهر له
ارواح الملائكة والانبياء وغير ذلك من الصور الحسان ثم انكشف له ملكوت

وقد تقرر في محله ان
انما يتوقف على وجود
الثابت فيه لان قولنا
كاتب في الخارج
ظرفا لنفسه لا لوجو
ما كان الخارج ظرفا
لم يقتضي قولنا زيد مو
زيد موجود في الخارج
في الخارج كما حققه ال
كلنبوي افندي
تخا
عن المدنوك جا

السموات والارض وراى ما لا يمكن شرحه ووصفه كما قال عليه السلام
زويت لي الارض فرايت مشارقها ومغاربها وقال الله تعالى وتبتل اليه
تبتيلا معناه الانقطاع عن كل شيء وتطهير القلب عن كل شيء والابتهال
الى الله تعالى بالكلية وهو طريق الصوفية وقال في اللوايح عن بعض المشايخ
وعليك بذكر لفظة الله الله من غير مزيد فانه نتيجة اذكاره عظيمة وبركة
اثاره عميمة وذلك كما قال الامام حجة الاسلام في بعض كتبه حتى انهم
وهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وارواح الانبياء ويسمعون منهم
اصواتا ويقتبسون منهم فوايد الى آخر ما قال والتفصيل في كتاب عجايب القلب
من الاحياء فكن من الذائقين ترياق سكرهم ولا تكن من السامعين من وراء
حجاب لان المصدق مدعاهم هو التجربة الصادقة وهي بالدخول في
طريقتهم مع قوة المجاهدة لا البيان بالبرهان والا فلا ينتج الا ما يوجب
الاستهزاء والهوان ونحن كما قال العلامة الرباني المحقق الثاني في ساحل التمني
رزقنا الله تعالى الخوض في بحار معرفتهم واعلم ان اسم الجلال هو الاسم الاعظم عند
ابي حنيفة والكسائي والشعبي واسمعيل ابن اسحق وابي جعفر وسائر جمهور
العلماء وهو اعتقاد جواهر مشايخ الصوفية ومحققي العارفين فانه
لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق مقام الذكر باسم الله مجردا قال الله تعالى
لنبيه صلى الله عليه وسلم قل الله ثم ذرهم الرحمن الرحيم قال الشيخ ابو العباس
البوني فالرحمن الرحيم من اذكار المضطرين ليسرع لهم بتنفيس الكرب وفتح
ابواب الفرج وقال ابن العربي من داوم على ذكره لا يبقى ابدا بفتح المقفل من كنوزه

ويوضح

ويوضح المجمل من رموزه والرحمن من البسملة صفة الرب والرحيم منها
صفة محمد قال الله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم وبه كمال الوجود وبالرحيم
تمت البسملة وبتمامها تم العالم خلقا وابداعا وانختم الكلام بختام
سيد الانام عليه افضل الصلوة والسلام وآله البررة الكرام ولنقبض
عنان الاقلام في ابداء اسرار غر الارقام خوفا على السامعين من الملال
والناظرين من الكلال والافهام منطوقاتها لا تساعد الاسفار واصداف
نفائس دلالتها لا تتحمل الاعمار لكون بحار عجايبها لا تنقضي ابدا ومضمار
غرائبها لا ينتهي سرمدا كيف لا وهي مفتاح للكلام القديم ومظهر لجميع
اسرار القرآن العظيم فالمطلب في غاية العزة والبضاعة في غاية القلة
مع كون ذلك ثمرة قريحة جامدة ونتيجة فطنة خاملة مع صدوده
عن الاوطان للاشتغال وتكاثر عوائق الاحوال فالمرجو من الاخوان المتحابين
في الله سلام الله عليهم اجمعين واوصلهم الله الى غاية بغيتهم الى ان يصلوا
الى مرتبة حق اليقين ان يذكروني بخالصة دعواتهم اجمعين
سبحان ربنا رب العزة عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين
هذا آخر ما ابدع حكمة الحكيم من بيان
بسم الله الرحمن الرحيم تمت في شهر
ذي الحجة في شهور تسعين وماية
والف من هجرة من له كل العز
والشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حبب الينا الايمان وكره الينا الكفر والعصيان والصلوة والسلام على من اظهر الايات وبين العلامات وعلى اله واصحابه الذين وجب حبهم ومودتهم وحرم بغضهم وعداوتهم وبعد فيقول افقر عباد الله الباري علي بن سلطان محمد القاري قد سالني بعض المحبين بل الواصل الى درجة المحبوبين عن الحديث المشهور على السنة الاعيان حب الهرة من الايمان وعن ترجيح وتصحيح من البحث المعروف بين السيد السند المحقق الشريف الجرجاني والشيخ المعتمد المعتقد السعد التفتازاني فاجبت بما بدا لي فيما هنالك وان كنت معترفا باني لست اهلا لذلك فقلت اما لفظ الحديث فاتفق الحفاظ على انه ليس له اصل مرفوع بل صرح بعضهم بانه موضوع فان قيل فهل معناه صحيح لان اصغاء الاناء لها الثابت في الحديث صريح قلت فيه ايما الا انه لا ينافي الايمان الا انه لا ينافي الايمان واما كونه دالا على انه من علامة الايمان فلا عند ارباب الايقان لان حب الهرة امر مشترك بين المؤمن والكافر فلا يصلح ان يكون علامة دالة مميزة بين الصالح والفاجر الا ان تعتبر الحيثية الفارقة عن الامور العادية كما حكي ان هرة كانت في مطبخ بعض المشايخ العظام فاراد الطباخ يوما من الايام ان يعرف الطعام من الزحمة للشيخ واصحابه الكرام فجاءت الهرة فرفعته فدفعها فما اندفعت وتكرر منها ذلك فلما غلب الهرة ودفعها دفعا عنيفا رمت نفسها في البرمة وماتت فيها فكبوا ما فيها فظهرت حية فيها فتبين منه على خرق العادة انها كانت تحب الشيخ والفقراء ورأيت الحية فيها وانها فدت نفسها عنهم هذا وقد قال العلامة السخاوي في حديث حب الوطن من الايمان لم اقف عليه ومعناه صحيح فنازعه المنوفي وقال ما ادعاه من صحة معناه عجيب اذ لا ملازمة بين حب الوطن والايمان ويرده قوله تعالى ولو انا كتبنا عليهم فانه دل على حبهم وطنهم مع عدم تلبسهم بالايمان اذ ضمير عليهم للمنافقين واغرب الخطاب وتكلف في الجواب وقال ليس في كلامه انه لا يحب الوطن الا مؤمن وانما فيه ان حب الوطن لا ينافي الايمان فتأمله انتهى وانت تعرف ان هذا الكلام مدخول وفي النظر الصحيح معلول فان السخاوي اراد انه جاء في القرآن حكاية عن اهل الايمان وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا فاعترضه المنوفي بقوله تعالى ولو انا كتبنا عليهم ان اقتلوا انفسكم او اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم فدلت الايتان على ان حب الوطن من جبلة الانسان ولا خصوصية له باهل الايمان فلا يصلح ان يكون علامة عليه ولا دلالة له تشير اليه هذا ولا يبعد ان يكون مراده بقوله صحيح ان يقصد بالوطن الجنة فانها المسكن الاول لابينا آدم او مكة فانها ام القرى للعالم ثم اعلم انه ورد في الاحاديث النبوية على صاحبها افضل الصلاة والتحية حب العرب ايمان وحب ابي بكر وعمر ايمان وحب الانصار اية الايمان ولا شك ان في هذه الاحاديث اضافة المصدر الى فاعلها وردهم احب العرب فقد احبني ومن ابغض العرب فقد ابغضني والاصل في النظائر ان يكون على طبق واحد فهذا احد المرجحات لكلام السعد ومنها ان نسبة المحبة الى الهرة مجازية فالاولى حمل الكلام على الارادة الحقيقية ولذا اشكل على العلماء قوله صلى الله عليه وسلم احد يحبنا ونحبه فقالوا محبة الحي للجماد داعي الجابه ويكون النفس اليه والموانسة به لما يرى فيه من نفع ومحبة الجماد للحي مجاز عن كونه نافعا اياه سادا بينه وبين ما يتعرض ومنها ان محبة الهرة غيرها جارية بطبعها لمن يطعمها ولا فرق عندها بين المؤمن والكافر فلا يصلح ان يكون علامة للايمان ومنها ان فعل شخص لا يكون علامة شخص اخر فكيف يصح ان يكون حب الهرة لاحد يكون علامة لايمانه لا يقال يجوز ان يجعل الشارع علامة ودليلا فانا نقول يحتاج اثباته لدليل خارج لانه خلاف الاصل ومنها ان لام الايمان بدل من المضاف اليه والظاهر انه المحب فالتقدير حب الهرة من ايمان المحب ولا يصح ان يكون المراد الهرة فتعين ان تكون الاضافة من باب المصدر الى مفعوله ثم مما يؤيد هذا المعنى ويؤكد هذا المبنى قوله تعالى وآتى المال على حبه سواء كان الضمير راجعا الى الله تعالى او الى المال او الى الماء وكذا قوله سبحانه ويطعمون الطعام على حبه اي على حب الله او حب الطعام ومنه اني احببت حب الخير عن ذكر ربي اي حب الخيل عن صلاة ربي ومنه قوله وانه اي الانسان لحب الخير اي المال لشديد ومنه الحديث اللهم اني اسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقربني الى حبك اللهم اجعل حبك احب الي من الماء البارد ومنه قول مجنون بني عامر

امر على الديار ديار ليلى • اقبل ذا الجدار وذا الجدارا • وما حب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديارا • ومنه قول الشافعي

لو كان رفضا حب آل محمد • فليشهد الثقلان اني رافضي • وقال اخر كل من لم يرد [illegible] فرضا حبهم • فهو مردود وال[illegible] وصاما • وقال اخر

لو كان نصبا حب صحب محمد • فليشهد الثقلان اني ناصبي • ومما يوضح هذا المعنى ويبين هذا المبنى ما في كامل ابن عدي في ترجمة ابي يوسف صاحب ابي حنيفة رحمهم الله انه روى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصغي لها يميل الاناء فتشرب ثم يتوضأ بفضلها واما ما اشتهر على السنة العوام من ان هرة رقدت على ثوبه صلى الله عليه وسلم فاراد القيام للصلوة فقطع ثوبه مخافة [illegible] انتباهها فكلام باطل لا اصل له نعم روى احمد والبزار والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دعي الى دار قوم فاجاب ودعي الى دار اخرى فلم يجب فقيل له في ذلك فقال ان في دار فلان كلبا فقيل له ان في دار فلان هرة فقال الهرة ليست بنجس انما هي من الطوافين عليكم والطوافات وروى ابن خيثمة عن ميمونة بنت سعيد مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الاستيعاب عن سلمان خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوصى بالهر وقال ان امرأة عذبت في هرة ربطتها ولم تطعمها ولم تتركها تأكل من حشرات الارض الحديث وهو في الصحيحين وفي الزهر لاحمد رأيتها في النار تخدشها في قبلها ودبرها قال القاضي عياض في شرح مسلم يحتمل ان تكون كافرة ونفى النووي هذا الاحتمال وروى ابن عساكر في تاريخه عن بعض اصحاب الشبلي في النوم بعد موته فقلت ما فعل الله بك قال اوقفني بين يديه وقال يا ابا بكر اتدري بماذا غفرت لك فقلت بصالح عملي فقال لا فقلت باخلاصي في عبوديتي قال لا قلت بحجي قال لا بصالحين فقال لا فقلت بادامة اسنادي في طلب العلم فقال لا فقلت يا رب هذه المنجيات التي كنت اعقد عليها خنصري وظني انك بها تعفو عني قال كل هذه لم اغفر لك بها فقلت بماذا قال اتذكر حين كنت تمشي في درب بغداد فوجدت هرة صغيرة قد اضعفها البرد وهي تنزوي من جدار الى جدار من شدة الثلج والبرد فاخذتها رحمة لها فادخلتها في فرو كان عليك وقاية لها من اليم البرد فقلت نعم قال برحمتك لتلك الهرة رحمتك ومن الامثال

دره من الامثال كالوا ابر من هرة ارادوا بذلك انها تأكل اولادها من شدة الحب لها قال الشاعر اما ترى الدهر وهذا الورى كهرة اولادها وقالوا فلان لا يعرف الهر من بر قال ابن سيدة معناه لا يعرف الهر من الفار يعني فاه البر من معاليه الفارة وقال الزمخشري لا يعرف من يكرهه ممن يبره وفي القاموس اي ما يهره مما يبره او القط من الفار او دعاء الغنم من سوقها او دعاؤها الى الماء من دعائها الى العلف او العقوق من اللطف او الكراهة من الالزام او الهرهرة من البربرة فهذا الذي سنح لي في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام والصلاة والسلام على سيد الانام وعلى اله الكرام وصحبه العظام وتابعيه الى يوم القيام والحمد لله الذي [illegible] به البدء والختام حمدا كثيرا لا نحصيه ولا يقدر فكرنا غايته ومتناهيه تمت

بحث لا شك ان نحو حكمت وبعت واشتريت الى غير ذلك من الانشاءات اخبارات في الاصل فما فائدة العدول الى الانشاء الجواب ان الفائدة هي تحصيل غرض المتكلم على ما قصده بكلامه على ما هو عليه فان الالفاظ ليست مقصودة لذاتها بل انما هي دائرة مع اغراض المتكلم وجودا وعدما بحسب اصل قانون الوضع واما المتولدات من المعاني فهي لا تخلو من الرجوع الى قانون الوضع بوجه من الوجوه ايضا ولهذا قيل ان دلالات الالفاظ مبنية على الحكمات وضعية ومناسبات ظنية وعادات الفية وامور وجدانية فان قلت فهل نحو بعت يدل على الزمان قلت لا فان الزمان لا دخل له في المقصود منه ولهذا قال المحققون الانشاء لا يدل على الزمان وان اقترن به على سبيل الاتفاق لا على سبيل قصد الدلالة عليه فان قلت يلزم من هذا ان لا يدل بالفعل الماضي على الزمان وانه باطل بالاتفاق قلت انه يدل على الزمان بحسب اصل المعنى لكنه لا يدل عليه بحسب المعنى الانشائي لعدم الاحتياج اليه في ذلك فاستقام كلام المحققين هاهنا كما استقام كلام النحاة في دلالة الفعل على الزمان فان قلت فهل يجوز ان يكون نحو حكمت خبرا قلت نعم كما اذا قال الحاكم [illegible] حكمت على فلان بكذا في العام الماضي فان قلت فهل نحو حكمت من قبيل المنقول ام المجاز قلت الظاهر انه من قبيل المنقول لكن اذا نظر الى العرف [illegible] والاصطلاح واما اذا نظر الى استعمال اهل اللغة مع ارادة المعنى الانشائي فيكون مجاز لغويا فان قلت ما السر في تخصيص الحكم بالحقوق الدنيوية لمصالح الدنيا قلت السر فيه ان الدنيا دار البلاء فيقع فيها ظلم كثير وتدافع كبير لاجل حطام الدنيا فشرع فيها الحكم بين العباد لدفع المفاسد عنهم ولاصلاحهم بالمصالح واما الاخرة فهي دار المجازاة على حسب اعمالهم فليس المجازي الا الله وحده فهو يحكم بينهم فيها كذا في شرح كتاب الاحكام في تمييز الفتاوى من الاحكام للعلامة قاسم انتهى ومن خط السيد احمد الحموي [illegible]

اعلم انه قد شاع بين الطلبة وفي حواشي الكتب المزيلة بارقام اثني عشر ان المحقق معناه من يعلم المسائل بدليلها والمدقق من يعلم ادلتها ايضا بدليلها هذا ولا يخفى عليك ان العلم بالمسائل النظرية لا يحصل الا بعد العلم بدليلها والعلم بدليل النظري لا يحصل الا بعد العلم بدليل الدليل وهذا اظهر من الشمس الباهرة فعلى ما ذكر يلزم ان يكون كل من علم مسئلة محققا ومدققا بالنسبة اليها ولا شك ان المحقق ابلغ من العالم واخص منه والمدقق ابلغ من المحقق واخص منه ولا يخفى قبح الجواب بتجويز انفكاك العلم بالمدلول عن العلم بالدليل بان يكون الاول تقليديا على من له ادنى دراية الحق ان المحقق من العرف العالم المهتدي بما لا يطلع عليه الا الخواص من النكات والمسائل فكانه يثبت ويشهد والمدقق العالم المهتدي بما لا يطلع عليه الا اخص الخواص فكانه يدقق علما بحيث يمتنع عن مشاهدة كل احد فهذا هو المناسب لمعنييهما وما تشهد موارد الاستعمال الا على ذلك فوا اسفا على الزمان ويا عجبا على حد رسيه يعبرون عن هذين اللفظين كل يوم مرارا ويفسرونهما بما اشتهر ولا يتأمل احد منهم ماذا يقولون ولو لاقيت منهم احدا عند ما ينفخ الشدق ويموج بحا وخلقه لوليت منه فرارا ولملئت منهم رعبا والله الموفق واليه المآب تمت من مزاد سيد حانح [illegible]

قيام زيد في هذا الان ممكن في الواقع وقعود ممكن ايضا بلا شبهة فنقول قيام زيد في هذا الان مستلزم لعدم امكان قعوده في هذا الان وكل عدم امكان قعوده في هذا الان فاسد لانه خلاف الواقع ينتج قيام في هذا الان مستلزم للفاسد وكل مستلزم للفاسد غير ممكن ينتج قيام زيد غير ممكن وهذا خلاف الواقع لان قيام زيد ممكن وهذا مغالطة فعليك بالحل

من مستغنا الدهر لدى العبد العصر
الى ته المحب مصطفى المحب
عفى له

في كتب وقف الالنسب بمكة
انقد لكان ... ترة نعملان

50

[illegible]

رسالة بسملة للخادمي

[illegible]

هذه كتاب زبدة القواعد وعقدة الفوائد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم زينا للعلماء ۰ وسراجا للطالبين في ظلمة الظلماء ۰ وهدية للمهتدين كالنجوم في جو السماء ۰ وسلاحا على القاصدين والاعداء ۰ فصار واقفا الذين بتابع الحكم ۰ وفي الشريعة مصابيح الظلم ۰ عفا الله عنهم السيئات وضاعف لهم الحسنات ۰ ورفع لهم في جناته الدرجات ۰ كما اخبر في كتابه عالم السر والخفيات ۰ والذين اوتوا العلم درجات والصلوة والسلام على شفيع العصاة ۰ وعلى اله واصحابه نالوا روضات الجنات ۰ وفازوا عن نيران الدركات اما بعد فيقول افقر عباد الله الغني العلي ۰ واحوجهم الى غفرانه وعفوه الجلي وكرمه الوفي ۰ ولطفه الخفي ۰ المدعو بين امثاله واخوانه بلفظ ولي الدين البكاني ۰ المعترف بقصوره ونقصانه وعجزه ثبته الله تعالى على منهج الصدق والسداد ۰ في العمل والقول والاعتقاد واناله اماله ۰ وكل من دعا له عروس المقال ۰ وبديع الجمال لما كان علم النحو في الكلام ۰ كالملح في الطعام ۰ والاساس في المقام كالاب في الغلام ۰ والمدار في المرام ۰ كالدين في الانام فقد خلج ببالي وخطر في خيالي ۰ ان اشرح الكتاب المسمى بالعوامل الجديد ۰ المعروف في القريب والبعيد ۰ المرغوب للوضيع والشريف ۰ النافع للطالب والمريد ۰ المثنا في الغائب والشهيد فانها كالروضة يجد فيها كل خير وبر ۰ ونصيحة وثمرة ونتيجة في حق الطالبين لمولانا افضل المتاخرين ۰ وخاتم المحققين وفائق المدققين ۰ ووارث علوم المرسلين ۰ وسراج الملة والدين ۰ وقدوة الراسخين ۰ وقطب العارفين ۰ وسلطان الزاهدين ۰ وامام المتقين ۰ وبرهان الكاملين ۰ ونعمان عصره وتاج العاشقين ۰ ورئيس المرشدين ۰ وواعظ المسلمين ۰ وخواص المجاهدين ۰ واعلم العالمين ۰ واعمل العاملين ۰ واقنع القانعين ۰ واعبد العابدين ۰ وازهد الزاهدين نظم شريعت بوستاننده ثمر دره ۰ طريقت اسماننده قمر در معارف سفنك اولدر شراعى ۰ طوتيلدى دوماني اولدى رائعى ۰ بناى شرعه اولدى تازه معمار ۰ اساسن محكم ايتدى چار ديواره ۰ بو اهين ايله قيلدى رفع اركان ۰ شرايع مخزننه اجدى دكان ۰ مسائلدن كتوردى چوق متاعى اولوب خسار معيندن قناعى ۰ رياض شرعنك اولوب باغبانى ۰ قلاع دهرك اولدى پاسبانى ۰ كروه امتك اولوب سراجى ۰ قرار ايتدى بو جمعك انده راجى ۰ دور رشدى بوكا معمار اولدى فرزان اعطا سيله خوعنلو ويره رحمان محمد بن بير علي البركوي عفا عنهما العفو العلي ۰ وادخله الله تعالى في

قوله لام الحمد للجنس او للاستغراق

قوله زينا بمعنى زينت

قوله الظلماء جمع ظلمة

قوله مصابيح جمع مصباح

قوله العصاة جمع العاصي

قوله فاء فيقول جواب لما

قوله الملح ...

فقد خلج جواب لما

قوله شارع كمينك ...

قوله چار دورت ديوار ديمك

قوله قناع بالكسر باش اورتسى

قوله قلاع ...

قوله پاسبانى ...

وايانا في دار البقا فشرحت شرحاً مختصراً مفيداً نافعاً
جميلاً لنا ملأ من القواعد مغنياً عن الغير معترفاً بقلة بضاعتي
وعدم وجودي وكثرة شغلي متوكلاً على الله وبه ملتجئي
ليكون ذخراً لآخرتي يوم الاحزان وزاداً للطالبين العطشان
وهدية للملتمسين الاضوان وتحفة للمقتبسين الخلان
وباعثاً لنجاتنا عن النيران ودرجاتنا في روضات الجنان
اذا عملوا بها الاخوان ودعوا لنا بالغفران من جناب
الديان انه المعطي المنان وعليه الاعتماد والتكلان
فسميته هذا الكتاب زبدة القواعد وعقدة الفوائد
ورجوت ان لا اكون في هذه البغية العظيمة من اهل
الخسران واسأل الله ان يجعل ما اعتمدته خالصاً
لوجهه الكريم ومكفراً لذنوبي بفضله العميم وجالباً
لشفاعة حبيبه الداعي الى السبيل القويم آمين بجاه
سيد المرسلين ونحن نذكر بمنه وكرمه ان شاء الله تعالى
قبل الشروع الى المتن بعض القواعد المتفرقة والفوائد
المتعلقة وجدتها في تصانيف بعض العلماء الربانية
وبنيتها على طريق الاسولة والاجوبة تعليماً للطالبين في
الامتحان واسكاتاً للسائلين في الازمان نعم الله
لنا بالغفران فان قيل لنا قدمتم الصرف على النحو قلت

قوله مختصراً وبعده صفة الشرح منه

قوله معترفاً حال من فاعل شرحت منه

لام ليكون متعلق لشرحت منه

قوله زبدة بالضم ... كذا في الاختري

قوله عقدة بالضم ... منه

قوله الاسولة جمع سؤال

قوله الاجوبة جمع جواب

مطلب في تقديم الصرف على النحو

مطلب في لغة النحو

ان الصرف يعرف به الكلم والنحو احوالها الكلم بمنزلة الذات
واحوالها بمنزلة الصفات ومعرفة الذات مقدم على معرفة
الصفات فلهذا قدمت المتكلمون قراءة الصرف على قراءة النحو
فان قيل كم يجيء النحو من اللغة قلت يجيء على ستة اللغة ومعنى
احدها معنى الجانب كقولك سرت نحو دار اي الى جانبها والثاني
معنى القصد كقولك نحوت نحوك اي قصدت قصدك
والثالث معنى المقدار والمثل كقولك جاء جيشهم نحو الف اي
مقداره والرابع معنى الشبه والمثل كقولك مررت برجل نحوك
اي شبهك ومثلك والخامس معنى النوع كقولك عندي ثلثة
انحاء من الطعام اي انواع منه والسادس معنى البعض كقولك
اكلت نحو السمكة اي بعضها كما جاء في قول الشاعر نظم نحونا
نحو دارك يا حبيبي لقينا نحو الف من رقيبي وجدناهم جياعاً
نحو كلبي تمنوا منك نحو من شربي فان قيل ما النحو في الاصطلاح
قلت علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب
والبناء فان قيل ما الكلمة في النحو قلت الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد وهي اسم وفعل وحرف فان قيل ما الاسم قلت
هو ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فان قيل ما الخواص له قلت خواصه دخول التنوين
وحرف الجر ولام التعريف وكونه مبتدأ وخبراً وفاعلاً و

مطلب في نظم نحو النحو

مطلب في تعريف النحو

مطلب في الكلمة

مطلب في الاسم

مطلب في خواصه

مفعولاً ومضافاً وبعضه عامل كاسم الفاعل وبعضه غير عامل
كانا وانت والذي فان قيل ما الفعل قلت هو ما دل بهيئته وضعاً
على احد الازمنة اي الماضي والحال والاستقبال فان قيل ما
الخواص له قلت خواصه دخول قد والسين وسوف وان
ولم ولما ولام الامر ولام النهي فان قيل ما الحرف قلت هو ما دل
على معنى غير مستقل بالفهم بل هو آلة الفهم غيره وبعضه عامل
كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد فان قيل ما الفرق بين اللفظ
والكلمة قلت ان اللفظ اعم من الكلمة لان كل كلمة تسمى لفظاً وكل
لفظ لا يسمى كلمة كالالفاظ المهملة فان قيل ما الجملة الاسمية
قلت وهي ان بدئت بالاسم كزيد قائم وان زيداً قائم وهل زيد قائم
وما زيد قائماً فان قيل ما الجملة الفعلية قلت وهي ان بدئت
بالفعل كقام زيد وهل قام زيد وضربت زيداً فان قيل كم جملة
التي محلها لها من الاعراب قلت سبع جمل لها من الاعراب
الاولى الجملة الواقعة خبراً للمبتدا نحو زيد قام ابوه وان زيداً
ابوه قائم والثانية الجملة الواقعة حالاً كقوله تعالى وجاؤا
اباهم عشاء يبكون فجملة يبكون حال من فاعل جاؤا والثالثة
الجملة الواقعة مفعولاً نحو ظننت زيداً يقرأ مفعول ثاني والرابعة
الجملة الواقعة مضافاً اليها ومحلها الجر نحو اجلس حيث زيد
جالس فجملة الاسمية في موضع الجر لكونها مضافاً اليه لحيث

مطلب في الفعل
مطلب في خواص
مطلب في الحرف
مطلب في الفرق بين اللفظ
مطلب في جملة الاسمية
مطلب في جملة الفعلية
مطلب في جملة التي محل لها

والرابعة

53

والخامسة الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ومحلها الجزم
نحو ان قام اخوك قام عمرو والسادسة الجملة الواقعة تابعة
لمفرد ومحلها بحسب مفعوليتها نحو قوله تعالى واتقوا يوماً
ترجعون فيه جملة ترجعون في محل النصب صفة ليوماً والسابعة
الجملة التابعة لجملة لها المحل نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه
جملة وقعد اخوه معطوفة على جملة قام ابوه فان قيل
كم جملة التي لا محل لها من الاعراب قلت سبع جمل لا محل لها
من الاعراب الاولى الجملة الابتدائية نحو زيد قائم والثانية
الجملة الواقعة صلة لاسم الموصول نحو جاء الذي قام ابوه
لا محل لجملة قام ابوه لكونها صلة والثالثة الجملة التفسيرية
نحو قوله تعالى كمثل آدم خلقه من تراب فجملة خلقه تفسير
كمثل آدم والرابعة الجملة الواقعة جواباً لقسم نحو قوله تعالى
انك لمن المرسلين بعد قوله يس والقرآن الحكيم فجملة انك
لمن المرسلين لا محل لها من الاعراب لكونها جواباً لقسم والخامسة
الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم نحو اذا جاءني اكرمته
فجملة اكرمته لا محل لها من الاعراب لكونها جواباً لشرط غير جازم
والسادسة الجملة العاطفة على جملة التي لا محل لها من الاعراب
نحو قام زيد وقعد عمرو والسابعة الجملة الواقعة
فان قيل ما الجملة المعترضة بين الشيئين قلت هي التي

بين الشيئين نحو زيد رضي الله عنه جائز فجملة رضي الله عنه معترضة

مطلب في جملة التي لا محل لها

هي التي

مطلب في جملة المعترضة

بينهما لافادة الكلام تقوية وتشديدا وتحسينا فان قيل
كم تجيء المعترضة من المواضع قلت تجيء في ستة مواضع
احدها الواقعة بين المبتدا والخبر والثانية الواقعة
بين الفعل والفاعل والثالثة الواقعة بين الصفة والموصوف
والرابعة الواقعة بين الحال وذي الحال والخامسة الواقعة
بين القسم وجوابه والسادسة الواقعة بين المضاف والمضاف
اليه فان قيل ان الجملة الخبرية اذا تقع بين النكرة المحضة

مطلب في جملة الخبرية

هل تقع من الاعراب قلت هي تقع بعد النكرة المحضة فصفة
نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة لكتابا لانه
نكرة محضة فان قيل ان تقع بين المعرفة المحضة هل تقع
من الاعراب قلت فحال نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن لان الضمائر
كلها معارف بل هي اعرف المعارف فان قيل ان تقع بعد غير
المحضة منهما قلت فمحتملة للحال والصفة مثال المحتملة
للوجهين بعد النكرة مررت برجل صالح يصلي وان شئت
قدرت جملة يصلي حالا منه لانه قد قرب من المعرفة صفة
ثانية لرجل لانه نكرة فان شئت قدرت جملة يصلي حالا منه
لانه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة ومثال
المحتملة للوجهين بعد المعرفة نحو قوله تعالى كمثل الحمار

يحمل

يحمل اسفارا فان المراد بالحمار الجنس فيقرب من النكرة وذو
التعريف فيحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل اسفارا الوجهين
احدهما الحالية لان الحمار بلفظ المعرفة والثاني الصفة
لانه كالنكرة في المعنى فان قيل هل يتعدى القول بحرف قلت

مطلب في القول

هو يتعدى بخمسة احرف الاول الباء نحو قال به اي حكم به
والثاني اللام نحو قال له اي خاطب له والثالث الفاء
نحو قال فيه اي اجتهد فيه والرابع العين نحو قال عنه اي
روى عنه والخامس العلى نحو قال عليه اي افترى عليه فان
قيل هل يستعمل لفظ النظر بحرف الجر قلت ان استعمال النظر

مطلب في النظر

بحرف الجر في اربعة مواضع الاول اذا استعمل بفي يكون بمعنى
التفكر نحو نظرت فيك اي تفكرت فيك والثاني اذا استعمل
بلك يكون بمعنى الترحم نحو نظرت لك اي ترحمت لك والثالث
اذا استعمل بعليك يكون بمعنى الغضب نحو نظرت عليك اي
غضبت عليك والرابع اذا استعمل باليك يكون بمعنى الرؤية
نحو نظرت اليك اي رايتك فان قيل كم يجيء الحصر من الاقسام

مطلب في اقسام الحصر

قلت هو يجيء على ستة اقسام الاول ضمير الفصل نحو زيد
هو قائم والثاني تعريف المسند نحو زيد المطلق والثالث
عطف على الخبر نحو زيد قائم وقاعد والرابع تقديم الخبر
قائم زيد والخامس انما نحو انما زيد قائم والسادس حتى

النفي مع الاستثناء نحو ما زيد الا قائم فان قيل كم يجيء
الحصر عند الفصحاء قلت هو يجيء عندهم على ثلثة انواع
الاول حصر عقلي وهو الحصر الذي بين بين والاثبات كانحصار
مطلق الدلالة في اللفظية وغير اللفظية والثاني حصر
استقرائي وهو الحصر الذي لم يوجد مع الاستقراء قسم آخر
كانحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والعقلية
والطبيعية والثالث حصر جعلي وهو الحصر الذي يجعل
الجاعل منحصرا كانحصار الكل واجزائه فان قيل كم
الكليات خمسة الاول النوع كالانسان والثاني الجنس كالحيوان
والثالث الفصل كالناطق والرابع العرض الخاص كالضاحك
والخامس العرض العام كالماشي فان قيل كم التركيبات
قلت التركيبات ستة الاول تركيب تعدادي نحو خمسة عشر
والثاني تركيب اسنادي نحو زيد قائم والثالث تركيب اضافي
نحو غلام زيد والرابع تركيب مزجي نحو بعلبك والخامس
تركيب توصيفي نحو حيوان ناطق والسادس تركيب صوتي
نحو سيبويه فان قيل كم الكلمات في علم النحو جاءت على
وجه واحد قلت جاءت اربع الكلمات على وجه واحد
احدها قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في لغة الفصحاء
وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان للنفي نحو ما فعلته قط

مطلب في انواع الحصر

مطلب في الكليات

مطلب في التركيبات

مطلب في الكلمات

مطلب في قط

والثاني

والثاني عوض بفتح العين وسكون الواو وضم الضاد المعجمة
وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان للنفي نحو لا افعله عوض
والثالث اجل بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام وهو حرف موضوع
لتصديق الخبر في الاثبات والنفي نحو جاءني زيد ما جاءني زيد فيقول
اجل اي صدقت والرابع بلى بفتح الباء واللام وهو حرف لايجاب المنفي نحو
قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا فان قيل كم يجيء
نعم من معان قلت هو يجيء على ثلثة معان الاول حرف تصديق اذا وقع
بعد الجملة الخبرية نحو قام زيد ما قام زيد فيقول نعم والثاني
حرف اعلام اذا وقعت بعد الاستفهام نحو اقام زيد فتقول نعم
والثالث حرف وعد اذا وقعت بعد الطلب نحو احسن الى فلان فيقول
نعم فان قيل كم يجيء هل على اوجه قلت انه هل يجيء على سبعة اوجه
احدها بمعنى قد نحو هل اتى اي قد اتى والثاني بمعنى الا نحو هل
اذكركم اي الا اذكركم والثالث بمعنى ان نحو هل في ذلك اي ان في ذلك
والرابع بمعنى بل نحو هل النار الاغيار اي بل النار الاغيار والخامس
بمعنى ما النافية نحو هل جزاء الاحسان اي ما جزاء الاحسان
والسادس بمعنى الامر نحو فهل انتم منتهون اي انتهوا والسابع
بمعنى الاستفهام نحو هل عندك خبزا اي اعندك خبزا كما قال
العرب حين ضال حماره لرجل هل رايت هولبة تنتهاد ولبة
[illegible] وكدكة ترالى ترالى فان قيل كم يجيء قد على اوجه قلت

مطلب في عوض

كذلك ابدا نحو لا اصله ابدا منه

مطلب في اجل

مطلب في بلى

مطلب في نعم

مطلب في معان هل

مولبة دنبتجار ومولبة يومى
ويكدكة جنقرغ [illegible]

ان قد يجيء على سبعة اوجه الاول ان يكون اسما بمعنى حسب نحو قدي اي حسبي والثاني ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي قدني اي يكفي
والثالث ان يكون بمعنى التحقيق فيدخل على الماضي نحو قد افلح من زكيها وعلى المضارع نحو قد يعلم ما انتم عليه والرابع ان يكون بمعنى الانتظار فيدخل على الماضي نحو قد ركب الامير لقوم ينتظرون وقد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون والخامس ان يكون تقريب الماضي الى الحال نحو بالله لقد قام زيد وفي قوله تعالى لقد اثرك الله علينا والسادس ان يكون بمعنى التقليل فيدخل على المضارع نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل والسابع ان يكون بمعنى التكثير نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء فان قيل ما الفرق بين اليقين والظن والوهم والشك قلت اليقين هو الذي لا يحتمل غير الحق نحو الله الهنا الظن هو يحتمل الثبوت وغيره لكن طرف الثبوت مرجحا نحو زيد قائم الوهم هو الذي يكون دلالته على الثبوت وغيره لكن جانب الغير مرجوحا الشك هو الذي يكون الدلالة على الطرفين فان قيل ما الفرق بين الايجاز والاختصار والاقتصار قلت ان الايجاز يستعمل في المعنى مثلا يقال فلان تكلم كلاما موجزا يعني تكلم لفظا واحدا يشتمل على معنى كثيرة والاختصار يستعمل في اللفظ مثلا يقال فلان تكلم كلاما مختصرا يعني تكلم لفظا واحدا مع قطع النظر الى معناه والاقتصار حذف الشيء في

مطلب في معاني قد

مطلب في المفرقات

مطلب في الفرق بين الايجاز

اللفظ والمعنى فان قيل ما الفرق بين التفسير واي يعني قلت التفسير باي للبيان والتوضيح والتفسير بيعني لدفع السؤال وازالة التوهم وقيل لا فرق بينهما وقيل اي يستعمل في المقام الذي فيه ابهام قليل ويعني يستعمل في المقام الذي فيه ابهام كثير فان قيل ما الفرق بين الدال والدليل قلت ان الدال يستعمل في التصديق والتصور فان قيل ما الفرق بين النعت والصفة قلت النعت يستعمل في المدح نحو رجل كريم والصفة يستعمل في المدح والذم نحو رجل صالح رجل بخيل فان قيل ما الفرق بين الوقف والجزم قلت ان الجزم لا يكون الا بعامل نحو لم يضرب والوقف يكون لا بعامل نحو اضرب فالاول يستعمل في المعرب والثاني في المبني فان قيل ما الفرق بين العالم والعارف قلت ان العالم هو الذي يعرف الشيء بالحقيقة والعارف بخلافه ولذا يقال الله عالم ولا يقال الله عارف فان قيل ما الفرق بين العائد والراجع قلت ان العائد يستعمل في الضمير البارز والراجع يستعمل في الضمير المستتر فان قيل ما الفرق بين التخصيص والتوضيح قلت ان الاول عبارة عن تقليل العموم في النكرات والثاني عبارة عن ازالة الشركة العارضة في المعارف فان قيل ما الفرق بين المشابهة والمشاكلة قلت ان الاولى الموافقة لفظا ومعنى والثانية الموافقة لفظا فقط فان قيل ما الفرق بالجملة وفي الجملة قلت ان الاول يستعمل في الكثرة والثانية يستعمل في القلة فان قيل ما الفرق بين البيت والسجع قلت ان السجع

والدليل يستعمل في الاول والثاني في التصديق

مطلب في الفرق بين اي يعني

مطلب في الدال والدليل

مطلب في النعت والصفة

مطلب في الوقف

مطلب في العالم

مطلب في العائد

مطلب في التوضيح

مطلب في المشابهة

مطلب في بالجملة

مطلب في السجع

من البيت لان كل بيت يكون سجعا من غير عكسه فان قيل
ما الفرق بين التحقيق والتدقيق قلت ان الاول اثبات المسئلة
بالدلائل والثاني اثبات الدلائل بالدلائل فان قيل ما الفرق بين
المبهم والنكرة قلت ان المبهم يجوز اطلاقه على غير الحدود
فقط والنكرة يجوز استعمالها في الحدود وغيرها فان قيل
ما الفرق بين السباق والسياق قلت ان السباق
بالباء الموحدة يستعمل فيما قبل الكلام والسياق بالياء
المثناة يستعمل فيما قبله وبعده معا فان قيل ما الفرق
بين الاكتناز والتكثير قلت ان الاكتناز يستعمل في الاوصاف
والتكثير يستعمل في الذوات فان قيل ما الفرق بين الوسط
بسكون السين والوسط بتحريكه قلت ان الوسط بسكون
السين ظرف وفتح السين اسم معرب فتقول ضربت
وسط راسه بسكونه اي وقع الضرب وسط راسه وضربت
وسط راسه بالتحريك اي جرم راسه فان قيل ما الفرق
بين همزة الوصل والقطع في اسم التصغير قلت ان همزة تصغير
الاب والام همزة القطع نحو ابي في تصغير الاب وامي في
تصغير الام وهمزة تصغير الابن والاسم همزة الوصل
نحو بني في تصغير ابن وسمي في تصغير اسم فان قيل كم يجيء
همزة القطع من المواضع قلت هي يجيء في ثمانية مواضع
الاول همزة الافعال نحو اكرم والثاني همزة نفس المتكلم نحو اضرب
والثالث همزة اخذ والرابع همزة الاستفهام نحو ازيد قائم

مطلب في التحقيق
مطلب في الدال
مطلب في المبهم
مطلب في السباق
مطلب في الاكتناز
مطلب في الوسط
مطلب في همزة الوصل
مطلب في همزة القطع

والخامس همزة الجمع نحو افعال والسادس همزة افعل التفضيل
نحو انصر والسابع همزة الجلالة اذا كان منادى يا الله والثامن
همزة صفة المشبهة نحو احمر فان قيل ما الفرق بين المعرفة
والعلم والفهم والظن والشك قلت ان المعرفة عبارة عن ادراك
الجزئيات والعلم عبارة عن ادراك الكليات والفهم عبارة عن
قصود معنى اللفظ والظن عبارة عن تجويز الامرين احدهما
اظهر من الاخر والشك عبارة عن تجويز الامرين من ترجيح فان
قيل ما الفرق بين الابله والاحمق الاول بمعنى غوذ والثاني بمعنى
قلة العقل فان قيل الكلمة فرد من افراد الاسم فكيف يكون جنسا
قلت من حيث الصيغة فرد من افراد الاسم ومن حيث المفهوم
جنس ولا يمنع ان يكون الشيء جنسا وفردا باعتبارين
فان قيل كل مذكر دلت على المؤنث فالموافقة قلت كلمة كل
لازمة الاضافة وان اضيف الى المذكر فهي حكم المذكر وان
اضيف الى المؤنث فهي حكم المؤنث فان قيل ما الفرق بين الضيا
والنور قلت انهما لفظان مترادفان فان قيل ما الفرق بين
العام والمطلق قلت ان العام يدل على الافراد على سبيل الجميع
والمطلق على البدل فان قيل ما الفرق بين عن ومن في مثل
خرجت عن البلد ومن البلد قلت ان عن يدل على الانقطاع
ومن لا يدل عليه كقولك خرجت عن البلد اذا لم يرجع اليه

مطلب في المعرفة
مطلب في الاحمق
مطلب في الكلمة
مطلب في لفظ الكل
مطلب في الضياء
مطلب في العام
مطلب في بين عن ومن

مطلب في الفصاحة

ومنه البلد اذا يرجع اليه فان قيل ما الفصاحة قلت هي
يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم فان قيل ما البلاغة قلت

مطلب في البلاغة

هي يوصف بها الكلام والمتكلم ثم اعلم المؤنث السماعي العين
والاذن والدار والدلو والسن والكتف والجهنم والسعير

مطلب في المؤنث السماعي

والجحيم والنار والعقرب والارض والعضد والاست
والعصا والريح واللظى واليد والقوس والفردوس والفلك
والذراع والثعلب والملح والناس والورك والفرس
والارنب والخمر والبئر والفخذ والاسد والفهد والضبع
والدرع والقدم والكبد والكرش والسقر والحرب والنعل
والكاس والشمس والعقب والعنكبوت والموسى واليمين
والاصبع والرجل والسراويل والشمال والضبع والكف

مطلب في فعيل

والساق ثم اعلم فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو مررت برجل قتيل وامراة
قتيل واذا لم يذكر الموصوف يفرق بين المذكر والمؤنث
نحو قتيل وقتيلة فعيل بمعنى فاعل يفرق بين المذكر والمؤنث
سواء كان ذكر الموصوف اولا نحو مررت برجل نصير و
امراة نصيرة ولم يذكر الموصوف نحو نصير ونصيرة
فعول بمعنى مفعول نفرق بين المذكر والمؤنث سواء كان
ذكر الموصوف اولا نحو مررت برجل منوع وامراة منوعة و

لم يذكر

مطلب في فعول

ولم يذكر الموصوف نحو منوع ومنوعة فعول بمعنى فاعل يستوي
فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف مررت برجل صبور وامراة
ويفرق بين المذكر والمؤنث اذا لم يذكر الموصوف نحو صبور وصبورة

مطلب في تمام القواعد

ثم اعلم ان قواعد النحو كثيرة جدا فقد انتخبنا بعض ما وجدته
في كتب العلماء الربانية من درة الصافية ونبذة الكافية

الى متعلق بقوله
من

للطالبين فاشرع الى كتاب افضل الفضلاء المتاخرين واثير الملة
والدين شرحا مستمدا في ساحة كرمه الذي لا يرد السائل
في بابه فجعلنا الله تعالى واياكم غيورا في تحصيل العلم والعمل كالنحل
وحلوا في لذة العلم والعمل كالعسل امين بجاه سيد المرسلين
فقال المصنف محمد البركوي عليه رحمة الباري في اول كتابه

مطلب في مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين فجمع بينهما
موافقة للكتاب الكريم والذكر الحكيم وامتثالا لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر وفي رواية
اخرى كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اقطع رواه ابو داود وقدم
البسملة على الحمدلة اقتداء بما نطق به الكتاب واتفق اولوا الالباب
الباء للملابسة والظرف مستقر حال في ضمير ابتداء الكتاب كما
في دخلت عليه بثياب السفر او للاستعانة والظرف لغو كما

مطلب في متعلق الباء

في كتبت بالقلم فان قيل ان الباء متعلق بالفعل والاسم قلت
ان الباء في بسم الله متعلق بمضمر وهنا المضمر يحتمل ان يكون اسما

مطلب في معنى البسملة

وفعلًا وعلى هذا التقدير يجوز ان يكون متقدمًا او متأخرًا فهذه
اربعة اقسام اما اذا كان متقدمًا وكان فعلًا فكقولك ابتدئ بسم الله
واما اذا كان متقدمًا وكان اسمًا كقولك ابتدائي كائن بسم الله
واما اذا كان متأخرًا وكان فعلًا فكقولك بسم الله ابتدئ وبدأت
واما اذا كان متأخرًا وكان اسمًا كقولك بسم الله ابتدائي
لكن التقديم اولى قوله الله علم لذات الواجب الوجود المستجمع
لجميع الصفات الكمالية والجلالية والجمالية المستحق
لسائر المحامد قوله الرحمن الرحيم قيل هما بمعنى واحد وهو
ذو الرحمة وفرق بعضهم بينهما بان رحمن عام والرحيم خاص
والرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم المؤمن والكافر وغيرهما
من الحيوانات والرحيم بمعنى العافي في الاخرة وهو للمؤمنين
خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ورحيم
الاخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ
وخاص المعنى لانه يقال في غير الله رحيم ولا يقال رحمن
وقال بعض العلماء الباء تدل على بقاء الله والسين تدل
على سلامة المسلمين والميم تدل على محبة العارفين
وقال بعض العلماء الميم تدل على محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم والبياض في وسط الميم اشارة خلق الآدم
والذنب تحت الميم وبعض العلماء قال الباء مفتاح اسمه

مطلب في معرفتها

بصير

بصير والسين مفتاح اسمه سميع والميم مفتاح اسمه مالك
والالف مفتاح اسمه الله واللام مفتاح اسمه لطيف والهاء
مفتاح اسمه هادي والراء مفتاح اسمه رزاق والحاء مفتاح
اسمه حليم والنون مفتاح اسمه نور ومعنى هذا كله دعاء الله عند
افتتاح كل شيء وقال عمر النسفي في البسملة تسعة عشر حرفًا
وفيه فائدتان احديهما ان الزبانية عليهم السلام تسعة عشر
فالله تعالى يدفع باسمهم بهذه الحروف التسعة عشر والثانية
خلق الله تعالى اليوم والليلة اربعة وعشرين ساعة ثم فرض خمس
صلوات في خمس ساعات كفارات للذنوب فهذه الحروف التسعة عشر
تقع كفارات للذنوب التي تقع في تلك الساعات التسعة عشر
وقال المبرد البسملة انعام بعد انعام وتفضل بعد تفضل
وتخصيص البسملة بهذه الاسماء ليعلم العارف لان يستعين به تعالى
في مجامع الامور وهو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها
عاجلها واجلها جليلها وحقيرها فيتوجه بشراشره الى جناب
القدس ويتمسك بحبل التوفيق ويشغل سره بذكره والاستمداد
عن غيره فان قيل لما قدم لفظة الله على الرحمن قلت ان لفظة الله
اسم الذات والرحمن اسم الصفات والذات مقدم على الصفات
فان قيل لما قدم الرحمن على الرحيم قلت ان الرحمن يستعمل في الدنيا
والرحيم يستعمل في الاخرة والدنيا مقدم على الاخرة وقال

مطلب في بيان تقدم

البكاني غفر الله له البسملة في اللغة تدل على العلو والشرف
وفي العرف قليل الالفاظ كثير المعنى فذكرت ذرة من الشمس وفضة
من الابحر في حق البسملة تبركاً وتيمناً لان معناها بحر عميق لا يعقل عقول
الحمد لله المعنى اللغوي للحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
والتبجيل الاختياري مطلقاً والمعنى العرفي للحمد هو فعل يشعر
بتعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان ذلك الانعام واصلة الى
الحامد او الى غيره والشكر ايضاً المعنى اللغوي وهو فعل ينبئ عن
التعظيم المنعم قصداً لانعامه على الشاكر والمعنى العرفي وهو صرف
العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح المعنى اللغوي
هو الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل والمعنى العرفي هو فعل يشعر
بالتعظيم فهو اعم مطلقاً من الكل وقيل الحمد يستعمل في الخالق
فقط والشكر يستعمل في الخالق والمخلوق والمدح يستعمل
في المخلوق فقط وقيل الحمد يستعمل قبل النعمة وبعد النعمة
والشكر يستعمل قبل النعمة فقط وقيل الحمد والمدح يحصلان
باللسان فقط والشكر يحصل باللسان والاعضاء اذا عمل الانسان
عملاً صالحاً فهو الشكر واذا حمد الانسان حمداً في مقابلة النعمة
فهو شكر ولذا ورد في الحديث الحمد راس الشكر ما شكر الله من لم يحمده
واللام للاستغراق الحقيقي اي كل حمد يصدر من كل احد مما فهو مختص
ومستحق له تعالى حقيقة وان كان قد يوجد لغيره صورة

مطلب في الحمد لله
مطلب في الشكر
مطلب في المدح
مطلب في الاختلافات
مطلب في اللام

رب العالمين الرب في الاصل بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى
كماله شيئاً فشيئاً ثم وصف به للمبالغة كالصوم بمعنى صائم والعدل
بمعنى عادل العالمين جمع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون
في حالة النصب والجر لان اعرابه بالحروف قال الراغب العالم اثنان
الاول عالم كبير وهو الفلك بما فيه والثاني عالم صغير وهو الانسان
يسمى كل انسان عالماً لان فيه من جواهر العالم الاكبر الاخلاط الاربعة
ولان لحمه كالارض الرخوة وعظامه كالجبال ودمه الجاري في
العروق كالانهار والمياه ونفسه كالريح وشعره كالنبات
وفيه من صفات الملك العقل ومن صفات البهائم الشهوة والنبات
النمو وفيه من عالم الغيب الروح والعقل ومن عالم الشهادة البدن
المركب من الاعضاء المتخالفة والصلوة يعني مغفرة من الله واستغفار
من الملئكة ودعاء من الناس والسلام يعني ان يكون امينا من
الكونين على محمد يعني محمود وممدوح مرغوب في السموات والارضين
والدنيا والاخرة قبل ظهوره وبعد طلوعه صلى الله تعالى عليه وسلم
واذا اردت تفصيله فانظر في الفاسي شرح الدلائل فان قيل
ما الفرق بين الصلوة والسلام من جهة الاستعمال قلت الصلوة
مخصوص بالميت والسلام مخصوص بالحي فان قيل ان النبي صلى الله
عليه وسلم فلا يخلو من ان يكون حياً او ميتاً فان كان حياً يكفي
السلام وان كان ميتاً يكفي الصلوة قلت ان النبي صلى الله وسلم

مطلب في رب
مطلب في العالمين
مطلب في الصلوة

ميت في الحقيقة لقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وميت في المجاز
لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون لا يموتون بل ينقلون من دار
الفناء الى دار البقاء والآل اختلف العلماء في الآل قال بعضهم الآل
اهل بيته وقال الحسن والحسين رضي الله عنهما وقال بعضهم اصحاب
الاربعة وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وقال
بعضهم كل من هو على دينه وملته في عصره وسائر الاعصار سواء
كان نسيبا او لم يكن فهو من آله ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آله
فابو لهب وابو جهل ليسا من آله ولا من اهله قالوا من آلك
يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل مؤمن تقي نقي الى يوم القيمة
فهو آلي الحديث اجمعين تاكيد معنوي لآله قال البكا في كتب المصنف
في صدد كتابه البسملة والحمدلة والصلولة لكان كتابتها واجبا
عليه وكل واحد منها الدلالة الثلثة على وجوبيتهما الاول وجوب
البسملة بدليل الثلثة اما عقلي واما نقلي واما الهي اما
عقلي فهو فرق بين كتاب المسلم والكافر بالبسملة واما نقلي
فهو كل امر ذي بال لم يبدا بالبسملة فهو ابتر واما الهي فهو
اقرا باسم ربك والثاني وجوب الحمدلة بدليل الثلثة ايضا
اما عقلي واما نقلي واما الهي اما عقلي فهو شكر المنعم على المنعم عليه
واجب واما نقلي فهو كل امر ذي بال لم يبدا بالحمد لله فهو اقطع
واما الهي فهو الحمد لله رب العالمين والثالث وجوب التصلية

مطلب في الآل

مطلب في البسملة

مطلب في الحمدلة

مطلب في التصلية

بدليل الثلثة ايضا اما عقلي واما نقلي واما الهي اما عقلي
فهو منه دعا الى الله تعالى ولم يذكره صلى الله عليه وسلم في دعائه لا يستجاب
دعاؤه واما نقلي فهو من صلى علي مرة لم يبق ذنوبه ذرة
واما الهي فهو ان الله وملئكته يصلون على النبي الاية
وبعد ظرف من الظروف المكانية لانه من جهات الستة لكن
استعير هنا للزمان لكونه مضافا الى الزمان تقديره بعد زمن الفراغ
من البسملة والحمدلة والصلولة بعد مبني على الضم منصوب
المحل من الاعراب بمفعول فيه صريح المقدر والمؤخر تقديره بعد
زمن الفراغ فاقول لان الافعال تعملون في الظروف مقدما
كان او مؤخرا اعلم كلمة اما مقدرة فيها معنى الشرط و
لذلك لزمت الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند
سيبويه مهما يكون من شيء فزيد منطلق ثم حذفت الجملة
الفعلية ثم ابدلت اما من مهما فصار زيد منطلق ثم اعطيت الفاء
الى الخبر لكراهتهم الموالاة بين حرف الشرط والجزاء لفظا فحصل لك
اما زيد فمنطلق فاعلم خاطب المصنف خطابا خطاب العام تنبيها
للطالب عن غفلة المنام على التعلم الذي هو اصل المرام
فلم يقل افهم لان فهم الشيء بعد تعلمه فلا يناسب في وله
ولم يقل اقرا اشعارا بان اربح البضاعة هو التعلم لا القراة
ولذا اتى بصيغة الحاضر بناء على غالب التعليم وتاثير الخطاب

مطلب في بعد

مطلب في فاعلم

مطلب في ديباجة الكتاب

في التفهيم انه لابد لكل طالب المقتبس على العلم النحو كالنحل
على الحلومة ناف الى معرفة مضاف الى الاعراب مضاف اليه
لمعرفة من معرفة الجار متعلق لكل مضاف الى مائة مضاف
الحاشي مضاف اليه قال البكائي قيد المص لكل طالب معرفة الاعراب
لان المعرفة عبارة عن ادراك الجزئيات فان العلم النحو جزء من المعلوم
ستون جمع بالواو والنون في حالة الرفع لانها مبتدا وخبره
جملة تسمى منها الضمير راجع الى المائة تسمى مبني للمفعول وفاعلها
مستتر فيها راجع الى ستون عاملاً مفعولاً لتسمى وثلثون
جمع بالواو والنون ايضاً في حالة الرفع ومنها الضمير راجع الى
المائة تسمى فعل مضارع مجهول مفرد مؤنث غائبة فاعلها
مستتر فيها راجع الى ثلثون معمولاً مفعول لتسمى وعشرة مبتداء
منها الضمير راجع الى المائة تسمى عملاً واعراباً عطف على عملاً
فابين الفاء تعريفية او جوابية لشرط محذوف لك الخطاب
لابنه او لكل طالب باذن الله اي بتوفيق الله تعالى فان قيل كم
يجيء التوفيق من اوجه قلت يجيء على اربعة اوجه الاول معرفة

مطلب في التوفيق

الشيء بما هو حقه على سبيل الخير والثاني تسهيل الامور
والثالث جعل الله فعل عباده لما يحبه ويرضاه والرابع
سد باب المعصية وفتح باب الخير هذه اشارة الى ما في الذهن

مطلب في هنا

من الالفاظ المحفوظة المخصوصة او النقوش الدالة عليها الدالة على تلك الالفاظ

او المعاني الدالة لها او الالفاظ والنقوش معاً او الالفاظ
والمعاني معاً او النقوش والمعاني معاً او الالفاظ والنقوش و
المعاني جميعاً الثلثة منصوبة لفظاً صفة لهذه عند

مطلب في الايجاز

المحققين او بدل الكل من الكل لهذه او عطف البيان على طريق
الايجاز قال البكائي نية المص على رغوبية كتابه بلفظ الايجاز
لانه يستعمل في المعنى مثلاً يقال فلان يتكلم كلاماً موجزاً يعني
تكلم لفظاً واحداً يشتمل على معنى كثيرة في ثلثة ابواب جمع الباب

مطلب في العوامل

الباب الاول في العامل هو ما اوجب بواسطة كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص من الاعراب ويحصل المعاني الخفية في
الاسماء مثلاً قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون
اخر زيد مضموماً واخر غلام مفتوحاً بواسطة ورود الفاعلية
على زيد والمفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما واوجب
غلام ايضاً كون اخر عمرو مكسوراً بواسطة ورود الاضافة في
عليه الباب الثاني في المعمول اي بيان احوال المعمول او في

مطلب في المعمول

تحصيل ادراكها يعني احوالها من المرفوعية والمنصوبية
والمجرورية والمجزومية من الامور العارضة الباب

يعني حركة او حرفا او حذف منه

الثالث في الاعراب يعني بيان احوال الاعراب وهو شيء جاء من
العامل الباب الاول في العامل معنا مكان انفا وهو

مطلب في العامل

الضمير راجع الى العامل على ضربين الاول لفظي والثاني

معنوي عطف على جملة الاول فالفا للتفصيل وهو ما
يكون للشيء فيه حظ على قسمين الاول سماعي والثاني قياسي
عطف على جملة الاول ايضا فالسماعي الفاء للتفصيل وهو
الذي يتوقف اعماله على السماع من الفصحاء تسعة واربعون
تركيب تعدادي خبر المبتداء وانواعه جمع نوع الواو ابتدائية الضمير
راجع الى السماعي خمسة خبر المبتداء النوع مبتداء بعض من
الخمسة الاول صفة للنوع حروف خبر المبتداء بحر تمييز مستتر
راجع الى الحروف اسما مفعول به لبحر واحد صفة لاسما فقط الفاء
جواب لشرط محذوف وعاطفة او زائدة الاول قول الجمهور
قط اسم من اسماء الافعال بمعنى انته تسعى حروف الجر وحروف
الاضافة عطف على حروف الاول وهي الواو ابتدائية الضمير
راجع الى الحروف عشرون جمع بالواو والنون في حالة الرفع
لانه خبر المبتداء الاول مبتداء الباء خبر نحو امنت بالله
وبه لابعثن اللام جواب للقسم فان قيل كم يجيء جواب القسم
من معان قلت يجيء على سبعة معان الاول ان المشددة كقوله
تعالى والفجر ان ربك لبالمرصاد والثاني ما نافية كقوله تعالى
والضحى ما ودعك ربك والثالث اللام المفتوحة كقوله تعالى
فوربك لنسئلنهم اجمعين والرابع ان الخفيفة كقوله تعالى
تالله ان كنا لفي ضلال مبين والخامس لا كقوله تعالى واقسموا بالله

مطلب في السماعي

مطلب في الباء

مطلب في جوابات القسم

جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت والسادس قد كقوله
تعالى والشمس وضحيها قد افلح من زكيها والسابع بل كقوله تعالى
ق والقران المجيد بل عجبوا ان جاءهم فان قيل كم يجيء الباء من معان
قلت يجيء على اربعة عشر معان الاول للالصاق نحو مررت بزيد اي
الصاق مروري بموضع يقرب منه زيد والثاني للاستعانة نحو كتبت
بالقلم اي استعنت في الكتابة بالقلم والثالث للمصاحبة نحو
خرج زيد بعشيرته اي خرج زيد بصحبة عشيرته والرابع
للمقابلة نحو بعت هذا بهذا اي قابلت هذا بهذا والخامس
للتعدية نحو ذهبت بزيد والسادس للظرفية نحو جلست
بالمسجد اي جلست في المسجد والسابع زائدة نحو هل زيد
بقائم اي هل زيد قائم والثامن للتفدية نحو بابي وامي اي
فداك ابي وامي والتاسع للبدل نحو اقتضيت بحسن الثوب
اي بحسن منه والعاشر للتجريدية نحو لقيت بزيد بحرا و
الحادي عشر بمعنى عن قوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام
اي عن الغمام والثاني عشر بمعنى على نحو قوله تعالى ومنهم من
ان تأمنه بدينار اي على دينار والثالث عشر بمعنى تبعيضية نحو
شربت بماء النهر اي بعض النهر ومنه قوله تعالى وامسحوا
برؤسكم عند الشافعي والرابع عشر بمعنى نحو ونومن بك اي
بملك والثانية من نحو تبت من كل ذنب فان قيل كم يجيء من

مطلب في معان الباء

مطلب في معان من

من معان قلت يجيء على خمسة معان الاول لابتداء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة يعني ابتداء سيري من البصرة الى الكوفة والثاني لتبيين الجنس نحو خاتم من فضة والثالث للتبعيض نحو شربت من الماء اي بعض الماء والرابع بمعني في كقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة والخامس زائدة نحو ما جاءني من احد اي ما جاءني احد وتعرف بانها لو اسقطت لم يخل المعنى والثالثة الى نحو تبت الى الله تعالى فان قيل كم يجيء الى من معان قلت يجيء على معنيين الاول انتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة يعني انتهاء سيري الى الكوفة والثاني بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى ويزدكم قوة الى قوتكم اي مع قوتكم وكقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم والرابعة عن نحو كففت عن الكلام فان قيل ما معنى عن قلت هي البعد والمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس اي تجاوز السهم عن القوس وايضا اذا قلت بلغني عن زيد حديث فمعناه تجاوز الي عنه حديث والخامسة على نحو يجب التوبة على كل مذنب فان قيل ما معنى على قلت هي للاستعلاء حقيقة او مجازا مثال الحقيقي نحو زيد على الشجر ومثال المجازي نحو عليه دين والسادسة اللام نحو انا عبد الله تعالى فان قيل كم يجيء اللام من معان قلت يجيء

مطلب في بيان الى

مطلب في بيان عن

مطلب في بيان على

مطلب في بيان اللام

64

على خمسة معان الاول التمليك نحو المال لزيد والثاني التخصيص نحو الجل للفرس والثالث تعليل نحو ضربت زيدا للتاديب والرابع بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا والخامس زائدة كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والسابعة في نحو المطيع في الجنة فان قيل كم يجيء في من معان قلت يجيء على معنيين الاول الظرف وهي حلول الشيء في غيره حقيقة او مجازا مثال الحقيقي نحو المال في الكوز والمال في الكيس ومثال المجازي نحو النجاة في الصدق كما ان الهلاك في الكذب والثاني بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والثامنة الكاف نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء فان قيل كم يجيء الكاف من معان قلت يجيء على معنيين الاول للتشبيه نحو زيد كالاسد تشبيها مجازيا لشجاعته لا حقيقيا والثاني زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء فان قيل كم التشبيهات قلت هي اربعة الاول تشبيه المحسوس بالمحسوس والثاني تشبيه المعقول بالمعقول والثالث تشبيه المحسوس بالمعقول والرابع تشبيه المعقول بالمحسوس والتاسعة حتى نحو اعبد الله تعالى حتى الموت فان قيل كم يجيء من معان قلت يجيء على خمسة معان الاول ان تكون جارة فتدخل على الاسم

مطلب في بيان في

مطلب في بيان حتى

العشرون لانتهاء الغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها
اى انتهاء اكلى الى رأسها والثانى ان تكون بمعنى الى او بمعنى كى
فتدخل على الاسم المؤول من ان مضمرا والفعل المضارع نحو حتى
يرجع الينا موسى اى الى ان يرجع الينا موسى ونحو اسلم حتى تدخل
الجنة اى كى ان تدخل الجنة والثالث ان تكون حرف عطف
وبعضا من المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبيا والرابع
ان تكون حرف الابتداء فتدخل على الجملة الاسمية نحو حتى
ماء دجلة اشكل والخامس ان تكون بمعنى مع نحو جاء بنى الحجاج
حتى المشاة اى مع المشاة والعاشر رب نحو رب تال
يلعنه القران فان قيل لم قدم رب تال على الفعل قلت
لان رب يقتضى صدر الكلام وهى تختص باسم نكرة موصوفة
نحو رب رجل كريم لقيته فان قيل استعمالها قليل ام كثير
قلت استعمالها للتقليل عند الاكثرين والتكثير عند البعض
والحادية عشر واو القسم نحو والله لا افعل الكار وقال الكسائى
ان لنا واوين تجران ما بعدهما الاولى واو القسم نحو والتين
والزيتون فان قيل تدخل هذه الواو على المظهر ام على المضمر قلت
لا تدخل الا على المظهر ولا يتعلق الا بمحذوف والثانى واو رب
كقوله الشاعر وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس الواو بمعنى رب
وبلدة مجرور بها العيس جمع الاعيس وهو الابيض والاليعافير

مطلب في بيان رب
مطلب في بيان الواو

جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشى فان قيل اتدخل على النكرة
ام المعرفة قلت لا تدخل الا على النكرة ولا يتعلق الا بمؤخر والثانية
عشر تاء القسم نحو تالله لا افعل الفرائض التاء لا يتعلق الا
بمحذوف تقديره اقسم تالله ولام افعل جواب القسم الفرائض مفعول
به صريح لا افعل والثالثة عشر حاشا نحو هلك الناس
حاشا العالم وهى وضعت للتنزيه واختلف الائمة فى كونها
حرف جر فعند سيبويه انها حرف جر وقال المبرد انها فعل
ماض تنصب الاسم بمعنى جانب نحو جاءنى القوم حاشا زيدا
اى جانب مجيئهم زيدا والرابعة عشر مذ نحو تبت من كل
ذنب فعلته مذ يوم البلوغ وهى لابتداء الغاية فى الزمان
الماضى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى ابتداء عدم رؤيتى
مذ يوم الجمعة والخامسة عشر منذ نحو يجب الصلوة منذ
يوم البلوغ وهى كذلك لابتداء الغاية فى الزمان الماضى نحو
ما رايته منذ يوم الجمعة ولكن فمنذ حرف اوصلت الفعل
الذى فيما قبلها الى الاسم الذى فيما بعدها كانت وقت غاية انتهاء
الرؤية يومان واول وقته وآخره يومان وقد يرفع ما بعدهما
اى ما بعد مذ ومنذ ورفع ما بعدهما ليس بجار على الاطلاق
وقال صاحب الفتوح وانما بنى مذ على السكون لكونه مهملا في الاصل
في البناء ومنذ على الحركة لاجتماع الساكنين وعلى الضمة لكونها

مطلب في بيان التاء
مطلب في بيان حاشا
مطلب في بيان مذ
مطلب في بيان منذ

مطلب في بيان خلا

مطلب في بيان عدا

متضمنة بمعنى حرفين احدهما من والثاني الى لانك اذا قلت ما
رايته منذ يومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاءها فتحقق
فمناسبا انه بني على اقوى الحركات وهو الضم والسابعة عشر
خلا نحو هلك العالمون خلا العامل بعلمه والسابعة عشر
عدا نحو هلك العاملون عدا المخلص قال البكاني انهما اذا كانتا
حرفين تجران ما بعدهما نحو جاء في القوم خلا زيد وعدا زيد
فاذا كانتا فعلين بمعنى الا تنصبان ما بعدهما نحو جاء في القوم خلا
زيدا وعدا زيدا حاشا خلا عدا للاستثناء ومعنى الاستثناء
هو اخراج الشيء مما دخل فيه غيره لا اول مثالها كما مر هاهنا

مطلب في بيان لولا

والثامنة عشر لولا نحو لولاك يا رحمة الله لهلك الناس
لولاك مع المجرور مبتدا خبره محذوف تقديره لولاك

مطلب في بيان معان لولا

موجود فان قيل كم يجيء لولا من معان قلت تجيء على اربعة
معان الاول ان تكون بمعنى امتناع يعني تقتضي امتناع جوابه
لوجود شرطه فتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا
نحو لولا زيد لاكرمتك والثاني ان تكون بمعنى طلب فتختص
بالمضارع نحو لولا تستغفرون الله والثالث ان تكون
بمعنى توبيخ فتختص بالماضي نحو قوله تعالى فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة والرابع ان تكون بمعنى
استفهام نحو قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب وقد

قد

مطلب في بيان كي

قد يجيء بمعنى لم نحو قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت اي لم يكن
قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس والتاسعة عشر كي نحو كيمه عصيت
كي حرف الجر بمعنى لام التعليل وما استفهامية وحذفت الفها
لدخول حرف الجر عليها والاستفهام مبني على السكون مجرور
المحل من الاعراب بكي والجار مع المجرور متعلق مؤخر بعصيت منصوب
المحل من الاعراب مفعول له مؤخر لعصيت فان قيل لم قدم الجار دون المجرور
على الفعل قلت لان الاستفهام صدر الكلام في هذا المقام

مطلب في بيان لعل

والعشرون لعل في لغة عقيل نحو لعل الله يغفر ذنبي ولعل للترجي
يستعمل في الممكن نحو لعل زيدا قائم ولا يتقدم معمولها عليها

مطلب في حروف المشبهة

ولها صدر الكلام النوع الثاني الحروف تنصب الاسم بعد الاعراب صفة الحروف
وترفع الخبر عطف على الجملة المتقدمة وهي الواو ابتدائية الضمير

مطلب في بيان ان

مبتداء خبره ثمانية الاول ان نحو ان الله عالم بكل شيء فان قيل
كم مواضع كسرت ان قلت كسرت ان في ستة عشر مواضع الاول
في ابتداء الكلام نحو ان زيدا قائم والثاني في جواب القسم نحو والله
ان زيدا قائم والثالث في الصلة نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة والرابع في الخبر عن اسم عين نحو زيد
انه قائم والخامس في جملة دخلت على خبرها اللام الابتداء نحو علمت
ان زيدا لقائم والسادس بعد القول العرية عن الظن نحو قل ان الله
... فاصبح والسابع بعد حتى الابتداء نحو تقول ذلك حتى زيد كقوله

والثامن بعد حرف التصديق نحو نعم إن زيداً قائم والتاسع
بعد حرف الافتتاح نحو ألا إن زيداً قائم والعاشر بعد
واو الحال نحو قوله تعالى وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون والحادي
عشر بعد حروف الردع نحو كلا إنهم والثاني عشر بعد ثم نحو
ثم إنهم لمحجوبون والثالث عشر بعد الدعاء نحو اللهم إنك غفور
فاغفر ذنبي والرابع عشر بعد الأمر نحو ذق إنك عاص والخامس
عشر بعد النداء نحو يا لوط إنا رسل والسادس عشر بعد النهي
نحو لا تحزن إن الله معنا والثانية أنّ نحو اعتقدت أن الله
تعالى قادر على كل شيء فإن قيل كم مواضع فتحت أنّ قلت فتحت أنّ
في عشرة مواضع الأول أن تكون فاعلة نحو بلغني أنك قائم
والثاني أن تكون مفعولة نحو علمت أن زيداً قائم والثالث
أن تكون مضافاً إليها نحو اجلس حيث أن زيداً جالس والرابع
بعد لو لأنه فاعل نحو لو أنك قائم لكان كذا أي لو ثبت قيامك
والخامس بعد لولا لأنه مبتدأ نحو لولا أنك ذاهب لكان
كذا أي لولا ذهابك موجود والسادس بعد ما المصدرية
بالفعل نحو اجلس ما أن زيداً قائم والسابع بعد حرف
الجر نحو عجبت من أنك قائم والثامن بعد حتى العاطفة
للمفرد نحو عرفت أمورك حتى أنك صالح والتاسع بعد مذ و
منذ نحو ما رأيته مذ أنك قائم والعاشر أن تكون [illegible]

مطلب في بيان أنّ

عشر

67

عند نحو أنك قائم قال الكافي حيث جاز التقدير انجاز الأمران
كالتي وقعت بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فإني أكرمه فإن كسرت
فالمعنى فأنا أكرمه وإن فتحت فالمعنى فإكرامي إياه ثابت والثالثة
كأنّ نحو كأن الحمام نار وهي للتشبيه مجازي لا حقيقي فإن قيل
لم قدمت الكاف على أن قلت قدمت ليعلم إنشاء التشبيه من أول
الأمر فإن قيل لم فتحت الهمزة قلت فتحت لأن الكاف في الأصل
جارة وإن خرجت عن حكم الجارة والجارة إنما تدخل على المفرد
فرعوا الصورة وفتحوا الهمزة وإن كان المعنى على الكسر وتخفف
كأن فتلغى على الأفصح نحو كأن ثدياه حقان ويجوز دخولها على
الفعل نحو كأن قام زيد والرابعة لكنّ نحو ما فاز الجاهل لكن
العالم فائز ومعنى الاستدراك في الاصطلاح رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فإذا قلت جاءني زيد فكأنه رفع توهم
بقولك لكن عمراً لم يجئ وفي اللغة طلب تدارك السامع وتوسط
بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً وتخفف لكن فيجب إلغاؤها
نحو ما جاءني زيد لكن عمرو صاحبي ويجوز دخولها على الفعل نحو
ما قام زيد لكن قعد والخامسة ليت نحو ليت العلم مرزوق
لكل أحد وهي موضوعة للتمني ومعنى التمني طلب حصول الشيء
سواء كان ممكناً أو ممتنعاً فالممكن نحو ليت زيداً قادم والممتنع
نحو ليت زيداً طائر كما في قول الشاعر نظم ليت الشباب يعود يوماً

مطلب في بيان كأنّ

مطلب في بيان لكنّ

مطلب في بيان ليت

فاخبره بما فعل المشيب ۶ ليت الحبيب يعود يوماً فاخبره
بما فعل الرقيب ۶ ليت الوصال يعود يوماً فاخبره بما فعل
الفراق والسادسة لعل نحو لعل الله تعالى غافر ذنبي وهي موضوعة
للترجي ومعنى الترجي اظهار ارادة الشيء الممكن نحو لعل زيداً
قائم فان قيل ما الفرق بين التمني والترجي قلت ان
التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه كالمحال وفيما
لا يمكن وقوعه والترجي لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ
المحال لا يرتجى وقوعه بلعل وهذه الستة تسمى حروف
المشبهة بالفعل فان قيل لم سميت هذه الحروف بالفعل
قلت لكونها على ثلثة احرف فصاعداً وفتح اواخرها ووجود
معنى الفعل في كل واحد منها كما ان الفعل يرفع وينصب
فكذلك هي ترفع وتنصب كالفعل لمشابهتها الفعل من هذه الوجوه
والسابعة الا في الاستثناء المنقطع نحو المعصية مبعدة
عن الجنة الا الطاعة مقربة منها وهو الذي لم يخرج من متعدد
لكونها بمعنى لكن فيقدر له الخبر نحو جاءني القوم الا حماراً
اي لكن حماراً لم يجئ والثامنة لا لنفي الجنس نحو لا فاعل شر
فاثم وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة مفرداً مضافاً او مشابهاً
به غير مفصولة عنها نحو لا غلام رجل عاقل عندنا فان
قيل ما الفرق بين لا بمعنى ليس ولا لنفي الجنس قلت الفرق

مطلب في بيان لعل

مطلب في بيان المشابهات

مطلب في بيان الا

مطلب في بيان لا

بينهما ظاهر لفظاً ومعنى عند اولي الالباب اما لفظاً فان عمل كل
واحدة منهما عكس الاخرى واما معنى فقولك لا رجل افضل منك
اذا كانت لنفي الجنس معناه ليس رجل من جنس الرجال افضل منك
واذا كانت بمعنى ليس معناه ليس رجل افضل منك فيحتمل ان يكون
رجلان او اكثر افضل منك كذا في المغني النوع الثالث حرفان
ترفعان الاسم وتنصبان الخبر وهما ما ولا المشبهتان بليس الاولى
ما نحو ما الله تعالى متمكناً بمكان الثانية ولا نحو لا شيء متشابهاً
له تعالى فان قيل كم مواضع المشابهات بين ما وليس قلت
المشابهات بينهما ستة مواضع الاول ما للنفي والثاني ما لنفي
الحال والثالث ما للدخول على المعارف والرابع ما للدخول
على النكرات والخامس ما للدخول على المبتدا والخبر والسادس
دخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك فان قيل كم موضع المشابهات
بين لا وليس قلت المشابهات بينهما على ثلثة مواضع الاول ان
لا للنفي والثاني لا للدخول على المبتدا والخبر والثالث لا
للدخول على النكرات دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول
الباء على خبره فان قيل ما الشرط في عملهما قلت وشرط عملهما
ان لا يفصل بينهما وبين اسميهما بان ولا بخبرهما ولا بغيرهما وان
لا ينتقض النفي بالا وان لا يتقدم معمول خبرهما عليهما وان لم يوجد
الشرط فلا عمل لهما نحو ما ان زيد قائم وما قائم زيد وما زيد الا

مطلب في النوع الثالث

مطلب في بيان ما ولا

مطلب في شرط عملهما

مطلب في النوع الرابع

قال ثم النوع الرابع حروف تنصب الفعل المضارع وهي اربعة الاول
ان نحو احب ان اطيع الله تعالى فان قيل كم يجيء ان من معان قلت

مطلب في بيان ان

يجيء على اربعة معان الاول ان تكون مصدرية تنصب المضارع
نحو قوله تعالى يريد الله ان يخفف عنكم ونحو اعجبني ان صمت
والثاني ان تكون زائدة نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير و
الثالث ان تكون مفسرة نحو قوله تعالى واوحينا اليه ان
اصنع الفلك والرابع ان تكون مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى
علم ان سيكون منكم مرضى والثانية لن نحو لن يغفر الله للكافرين

مطلب في بيان لن

وهي موضوعة لتاكيد النفي في الزمان المستقبل فان قيل
ما الفرق بين لا ولن للنفي في المستقبل قلت هما للنفي في المستقبل
لكن لن ابلغ لتاكيد النفي مثلا اذا قلت لن يخرج زيد غدا من داره
فانه افاد النفي بالتاكيد في الخروج فاذا قلت لا يخرج زيد غدا من داره فانه
افاد النفي بلا تاكيد في خروجه والثالثة كي نحو احب لطول

مطلب في بيان كي

العمر كي احصل العلم وهي موضوعة للسببية ما قبلها لما بعدها
نحو اسلمت كي ادخل الجنة فيكون الاسلام سببا لدخول
الجنة والرابعة اذن نحو قولك اذن تدخل الجنة لمن قال

مطلب في بيان اذن

اطيع الله تعالى وهي موضوعة للجواب والجزاء كقولك لمن قال انا
اتيك اذن اكرمك وشرط عمله ان يكون فعله مستقبلا غير
معتمد لما قبله وان اريد به الحال او اعتمد على ما قبله لم تعمل

نحو

نحو اذن اظنك كاذبا لمن قال قلت هذا القول ونحو انا اذن
اكرمك لمن قال جئتك ويجوز اضمار اذن خاصة فينصب المضارع به
نحو زرني اكرمك بتقدير فاذن اكرمك اعلم ان الحروف النواصب
هذه الحروف فقط والبواقي ينصب باضمار ان بعدها وكلها
مستوية الاقدام في النصب بيت الناصبات اربعة
اى بيس ان لن كى اذن مختص بس بعدور دى بيلو سكى

مطلب في النوع الخامس

تا ولو رسك معتبر النوع الخامس كلمات تجزم الفعل المضارع وهي

مطلب في بيان لم

خمسة عشر الاول لم نحو قال الله تعالى لم يلد ولم يولد وهي تقلب
معنى المضارع ماضيا وتنفيه فان قيل ما الفرق بين لم ولما في
النفي قلت هما تقلبان معنى المضارع ماضيا وتنفيانه لكن لما
استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم

مطلب في بيان لما

دون لم والثانية لما نحو لما ينفع عمري وهي تقلب معنى المضارع
ماضيا وتنفيه باستغراق ازمنة الماضي فان قيل كم يجيء لما
من معان قلت يجيء على اربعة معان الاول ان تكون بمعنى حين
اذا دخلت على الماضي نحو قوله تعالى ولما جاء موسى لميقاتنا اي حين جاء
موسى والثاني ان تكون جازمة اذا دخلت على المضارع نحو
لما ينصر زيد عمرا والثالث ان تكون بمعنى الا اذا دخلت على
غيرهما نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي ما كل نفس
الا عليها حافظ والرابع ان تكون فعلا بمعنى جمع نحو قوله تعالى

اكالاً لماً والثالثة لام الامر نحو ليعمل عملاً صالحاً وهو طلب
حصول الفعل عن فاعل الغائب وقيد المص لام الامر بهذا
احترازاً عن لام الجر ولام الابتداء والرابعة لام النهي نحو
لا تذنب وهو طلب ترك الفعل عن فاعل الغائب وقيد المص
ايضاً لام النهي وهو احتراز لام الدعاء ولام الالتماس وهذه
الاربع تجزم فعلاً واحداً بيت الجازمات اربعة يا غلام
لم لما لا و اللام والخامسة ان نحو ان تتب يغفر ذنوبك
فان قيل كم تجيء ان من معانٍ قلت تجيء على خمسة معانٍ الاول
ان تكون شرطية نحو ان تكرمني اكرمك والثاني ان تكون
نافية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ والثالث
ان تكون زائدة نحو ما ان زيد قائم والرابع ان تكون مخففة
من الثقيلة نحو قوله تعالى وان كلاً لما ليوفينهم والخامس
ان تكون وصلية نحو جاءني زيد وان كان مشغولاً واعلم
حيث اجتمعت ما وان فان تقدمت ما فهي نافية وان
زائدة نحو قوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ
اليهم على سواء والسادسة مهما نحو مهما تفعل
تستل منه وهي حرف الشرط تجزم الفعلين تفعل
فعل الشرط تستل جزاء الشرط والسابعة ما نحو
ما تفعل من خير تجزه عند الله تعالى وهي حرف الشرط

مطلب في بيان لام الامر

مطلب في بيان لام النهي

مطلب في بيان ان

ان بمعنى ما النافية

اصل اما ان ما فادغم النون في الميم فصار اما تخافن منه

مطلب في بيان مهما

مطلب في بيان ما

بجزم

بجزم الفعلين تفعل شرط تجد جزاء الشرط فان قيل
كم تجيء ما من معانٍ قلت تجيء على ثمانية معانٍ الاول
ان تكون كافة نحو انما زيد قائم والثاني ان تكون نافية نحو
ما ضربت زيداً او ما زيد قائماً والثالث ان تكون موصولة
نحو عرفت ما اشتريته والرابع ان تكون استفهامية
نحو ما عندك درهم او ما فعلت زيد والخامس ان تكون
شرطية نحو ما تصنع اصنع والسادس ان تكون موصوفة
نحو مررت بما معجب لك اي يعجبك والسابع ان تكون تامة
بمعنى نعم نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئاً والثامن ان
تكون صفة نحو ضربه ضرباً ما اي ضرباً كان
والثامنة من نحو من يعمل عملاً صالحاً يكن ناجياً وهي
حرف الشرط يعمل فعل الشرط يكن جزاء الشرط فان قيل
كم تجيء من من معانٍ قلت تجيء على اربعة معانٍ الاول
ان تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك والثاني
ان تكون استفهامية نحو من غلامك او من ضربت او
من بعثنا والثالث ان تكون شرطية نحو من تضرب
اضرب والرابع ان تكون نكرة موصوفة نحو مررت
بمن معجب لك فان قيل ما الفرق بين من وما قلت
لفظة من تستعمل في ذوي العقول وما في غيره والتاسعة

اين نحو اين تكن يدركك الموت وهي ظرف المكان وهي حرف
الشرط وتكن فعل الشرط ويدرك جزاء الشرط والحادية
انى نحو انى تذنب يعلمك الله تعالى وهي حرف الشرط تجزم الفعلين
بمعنى الزمان او بمعنى المكان تذنب فعل الشرط يعلم جزاء الشرط
والثانية عشر اى نحو اى عالم يتكبر يبغضه الله تعالى
وهي حرف الشرط تجزم الفعلين مضاف الى العالم يتكبر فعل الشرط
يبغض جزاء الشرط فان قيل كم يجيء اى من معان قلت يجيء
على اربعة معان الاول ان تكون موصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والثاني ان تكون استفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والثالث ان تكون شرطية نحو ايهم يكرمنى اكرمهم والرابع
ان تكون موصوفة نحو يا ايها الرجل والثالثة عشر حيثما
نحو حيثما تفعل يكتب فعلك وهي حرف الشرط تجزم الفعلين حيث
بمعنى المكان وما زائدة تفعل فعل الشرط يكتب جزاء الشرط
والرابعة عشر اذما نحو اذما تتب يقبل توبتك وهي حرف
الشرط تجزم الفعلين بمعنى الزمان وما زائدة تتب فعل الشرط
يقبل جزاء الشرط والخامسة عشر اذا ما نحو اذا ما تعمل بعملك
تكن خير الناس وهي حرف الشرط تجزم الفعلين بمعنى الزمان
تعمل فعل الشرط تكن جزاء الشرط وهذه الاحدى عشرة تجزم فعلين
تسميان شرطا وجزاء بيت بونلره اسماء منقوصة ديوني مثلي

مطلب في بيان اين

والعاشرة متى نحو متى تحسد تهلك وهي حرف الشرط تجزم الفعلين بمعنى الزمان تحسد فعل الشرط تهلك جزاء الشرط صح

مطلب في بيان متى

مطلب في بيان انى

مطلب في بيان اى

مطلب في بيان حيثما

مطلب في بيان اذما

مطلب في بيان اذا ما

مطلب في بيان بيت

ان فعل كيبي جونكه بونلر دني اولور معنى مراد جزم ادن لم يفعله لر
افعال له بونلر الفاظ ما متى مهما من اين اذما اذا ما اى انى حيثما
اين برله حيثما معناسيدر ظرف المكان حرف اذما بيله
مهما ده اولور ظرف الزمان ايكي شيدن يا جماعتدن بريجون
اى همان حرف انى كيف معناسنه ابخوي جوابي شرطيه تخصيص
نفسي ايجون كلور من مطلقا نفس وحاله صرف اولور عموما حرف وما
اعلم ان هذه الكلمات تسمى كلم المجازات لتقتضي شرطا وجزاء وهما
مجزومان ابدا اذا كانا مضارعين نحو ان تخرج اخرج و
اذا كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزاء نحو ان خرجت خرجت
واذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز في الجزاء الرفع
او الجزم ولكن الجزم اولى بالرفع نحو ان اكرمتني فاكرمك و
اذا كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فالجزم في المضارع
واجب نحو ان تضرب ضربت وقد يجيء بالفاء اذا كان الجزاء
جملة الاسمية نحو ان تأتني فانت مكرم او كان امرا نحو
ان لقيته فاكرمه او كان نهيا نحو ان اتاك فلا تهنه او
كان دعاء نحو ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا او كان ماضيا
صريحا نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس
في القياسي هو الاي توقف اعماله بخصوصه على السماع
ويمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصورة

مطلب في الشرط والجزاء

مطلب يجيء الفاء في الجزاء

مطلب في القياسي

مطلب في الفعل

وهو تسعة الاولى الفعل مطلقاً فكل فعل يرفع وينصب
نحو خلق الله تعالى كل شيء ونزل القران نزولاً ولا بد لكل فعل
من مرفوع فان تم به كلاماً يسمى فعلاً تاماً نحو علم الله تعالى
يعني ان الافعال التامة لا تحتاج الى المنصوب لانها تسكت المخاطب
عن السؤال وتدل على الحدث والزمان بخلاف افعال الناقصة
لا تتم بالمرفوع بل يحتاج الى المنصوب لانها لا تسكت المخاطب عن
السؤال بلا منصوب ولا تدل الا الزمان وان لم يتم به الضمير
يرجع الى المرفوع بل يحتاج الى خبر منصوب يسمى فعلاً
ناقصاً نحو كان الله عليماً حكيماً فان قيل كم يجيء كان من معان

مطلب في افعال الناقصة

قلت يجيء على خمسة معان الاول ان يكون بمعنى الاستمرار نحو
قوله تعالى وكان الله عليماً حكيماً والثاني ان يكون بمعنى حدث

مطلب في بيان كان

او وجد ولا يحتاج الى خبر منصوب نحو قوله تعالى وان كان
ذو عسرة اي وجد ذو عسرة والثالث ان يكون بمعنى الانتقال
نحو قوله تعالى وكان من الكافرين بمعنى صار من الكافرين
والرابع ان يكون بمعنى المضي نحو كان زيد غنياً والخامس ان يكون

مطلب في بيان صار

زائداً نحو قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبياً و
صار العاصي مستحقاً للعذاب وهو بمعنى الانتقال نحو صار الفقير
اميراً فان قيل ما الفرق بين كان وصار قلت ان صار يدل
على الانتقال من حال الى حال بخلاف كان لانه بمعنى الاستمرار تقول

وكان

وكان الله عليماً حكيماً ولم يصح ان يقال فيه صار الله عليماً
حكيماً لان الله تعالى منزه عن الانتقال من صفة الى صفة اخرى

مطلب في بيان مازال

ومازال المذنب بعيداً من الله تعالى وما التي حصلت في مازال
وفي اخواته وهي مابرح ومافتئ وماانفك نافية ومعناها
اي معنى مازال واخواته استغراق الزمان اي استمرار الفعل
لفاعله في زمانه ويقبل التوبة ما دام الروح داخلاً

مطلب في بيان مادام

في البدن وما التي حصلت في ما دام فانها مصدرية
ومعناها التوقيت فتقديره ما دام زيد جالساً
ودوام جلوس زيد بمعنى استغراق الزمان مثلاً تقول
اجلس ما دام زيد جالساً اي مدة جلوسه وليس الله تعالى
جسماً وهو يجيء للنفي ونفي الحال ويدخل على المعارف و
النكرات والمبتداء والخبر ويدخل الباء على خبره وذكر المص
من الافعال الناقصة في كتابه خمسة واكتفى بها لما يجيء
بعضها بمعنى بعض وذكر خمس وعشرين منها في اظهار فانظر
الى محلها وذكر عبد الرحمن الجرجاني في عوامله ثلثة عشر
فاذكر عنه ما بقي من ثلثة عشر تيمناً واصبح نحو اصبح زيد غنياً
وامسى نحو امسى زيد فقيراً واضحى نحو اضحى زيد راكباً
وظل نحو ظل زيد قائماً وبات نحو بات زيد عروساً ومابرح
نحو مابرح زيد غنياً ومافتئ نحو مافتئ زيد قائماً وماانفك

نحو

مطلب في اسم الفاعل

نحو ما انفك زيد قائما والثاني اسم الفاعل فهو يعمل عمل فعله
المعلوم نحو كل حسود محرق حسده عمله فانه مشابه للمضارع
لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول فلموافقته له في الحركات و
السكنات نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج واما الثاني
فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص فان اسم الفاعل عند تجرده
عن اللام يفيد الشيوع وعند دخول حرف التعريف عليه يختص
نحو ضارب والضارب كذلك المضارع عند تجرده من حرفي
الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال نحو يضرب و
عند دخولهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب
وما يضرب واما الثالث فلوقوع كل واحد منهما صفة لنكرة
نحو جاءني رجل ضارب ويضرب ولدخول لام الابتداء عليهما
نحو ان زيدا لضارب وليضرب وقال بعض يستعمل اسم الفاعل

مطلب في شرط عمله

بمعنى المصدر نحو قمت قائما بمعنى قياما وشرط عمله في الفاعل
المنفصل والمفعول به ان لا يكون مصغرا نحو مضيرب ولا
موصوفا نحو جاءني ضارب شديد وان وصف بعد العمل
لم يضر عمله السابق نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد
ويشترط الاعتماد على المبتدا نحو زيد ضارب ابوه او الموصول
نحو جاء الضارب ابوه او الموصوف نحو جاء رجل ضارب ابوه
او ذو الحال نحو جاء زيد راكبا فرسه او الهمزة الاستفهامية

نحو

73

نحو اقائم زيد وما النافية ما قائم زيد والثالث اسم المفعول
فهو يعمل عمل فعله المجهول نحو كل تائب مقبول توبته وشرطه
كشرط اسم الفاعل في الاعمال والاعتماد بيت اسم الفاعل اسم
المفعول عامل اولسه دركلام التي نسنه شرط قلندى
اى غلام مبتدا موصول موصوف ذى الحال همزه استفهام
نفى الحال قال بعض يستعمل اسم المفعول بمعنى المصدر كقوله تعالى

مطلب في الصفة المشبهة

بايكم المفتون بمعنى الفتنة والرابعة الصفة المشبهة فهي
ايضا يعمل عمل فعلها نحو العبادة حسن ثوابها والمعصية
قبيح عذابها فهي تعمل عمل فعلها بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل
غير معنى الحال والاستقبال فانه لا يشترط في عملها نحو زيد حسن

مطلب في اسم التفضيل

وجهه والخامس اسم التفضيل فهو ايضا يعمل عمل فعله
نحو ما من رجل احسن فيه الحلم منه في العالم وهو لا ينصب
المفعول به بالاتفاق ولا يرفع الفاعل الظاهر الا اذا كان
بمعنى الفعل بان يكون لمتعلق ما جرى عليه مفضلا باعتبار التعلق
على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد الضمير فيه راجع الى رجل

مطلب في المصدر

والضمير منه راجع الى الكحل والسادس المصدر ايضا يعمل عمل
فعله نحو يحب الله تعالى اعطاءه عبده فقيرا درهما
ويعمل لقيامه مقام الفعل نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله

بلا نائب ولا يتقدم معموله عليه وشرط عمله في الفاعل
والمفعول به ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا ولا مقترنا
بالحال ولا معرفا باللام ولا تحدداً ولا نوعاً ولا تاكيداً
مع الفعل فان قيل كم يجيئ مصدر من معان قلت يجيئ
على اربعة معان الاول ان يكون بمعنى المصدر نحو نصراً
والثاني ان يكون بمعنى الفاعل نحو عدل بمعنى عادل وفصل
بمعنى فاصل والثالث ان يكون بمعنى المفعول نحو خلق
بمعنى مخلوق وعطف بمعنى معطوف والرابع ان يكون
بمعنى الامر نحو تنبيه بمعنى نبّه اعلم ان المصدر اصل
في الاشتقاق فهو على ثلاثة انواع الاول صغير وهو
ان يكون بينهما تناسب في الحروف في الترتيب نحو ضرب
من الضرب والثاني كبير وهو ان يكون بينهما تناسب في
اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب والثالث
اكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من
النهق والسابع اسم المضاف فهو يعمل عمل جر نحو
عبادة الله تعالى خير وشرط عمله ان يكون اسما مجردا
عن تنوينه ونائبه لاجل الاضافة وان لا يكون مساويا
للمضاف اليه في العموم والخصوص وهي على نوعين الاولى
معنوية وهي ان يكون المضاف غير صفة مضافا في الحقيقة

مطلب في الاشتقاق

مطلب في اسم المضاف

معمولها

74

معمولها ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ نحو ضارب زيد
وحسن الوجه ومعمور الدار والثامن اسم التام
فهو يعمل النصب نحو التراويح عشرون ركعة فانه نصب
اسما نكرة على التمييز قال الجرجاني اسماء ينصب اسماء
النكرات على التمييز وهي اربعة اسماء اولها عشرة اذا
ركبت مع احد واثنين الى تسعة نحو احد عشر درهما
واثنى عشر درهما الى تسعة عشر دينارا والثاني كم
للاستفهام عن العدد نحو كم درهما مالك والثالث كاي
نحو كاي رجلا عندي والرابع كذا نحو عندي كذا درهما و
التاسع معنى الفعل اي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
نحو هيهات المذنب من الله تعالى وتراك ذنبا ما في الدنيا
راحة ونحو ينبغي للعالم ان يكون محمديا خلقه فمنه اسماء
الافعال وهي على نوعين الاول بمعنى الامر نحو هات زيدا اي خذه و
رويد زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره وهات شيئا
اي اعطه وحيهل الثريد اي ائته وبله زيدا اي دعه و
عليك زيدا اي الزمه ودونك عمروا اي خذه وتراك زيدا اي
اتركه وغير ذلك ويعمل عمل مسماه ولا يتقدم معمولها عليها
والثاني بمعنى الماضي نحو هيهات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو اي
افترقا وسرعان زيد اي سرع وشكان زيد اي قرب ايضا يعمل

[illegible]

نحو غلام زيد وشرطها تجريد المضاف عن التعريف
وهي على ثلاثة انواع الاول ان يكون بمعنى من لكاف في
المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره نحو
خاتم فضة والثاني ان يكون بمعنى اللام والثالث ان يكون
نحو غلام زيد وثوب عمرو والرابع في الدار
بمعنى في نحو ضربت زيدا بالدار اي في الدار
والثانية لفظية وهي ان يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها صحيح

مطلب في اسم التام

مطلب في اضافة اللفظية

مطلب في معنى الفعل

مطلب في اسماء الافعال

مطلب في معنى الماضي

سمّاه ولا يتقدم معمولها عليها ومنه اسم المنسوب فانه يعمل
كعمل اسم المفعول نحو مررت برجلٍ هاشميٍ ابوه ويشترط في
عمله ما يشترط فيه ومنه الاسم المستعار نحو اسد في
قولك مررت برجل اسدٍ غلامه ومنه كل اسم يفهم منه معنى
الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اي
المعبود فيها والمعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى
يعرف بالقلب وهو اثنان الاول رافع المبتدا والخبر نحو
محمد رسول الله وهو التجريد عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد
نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع نحو يرحم الله تعالى
التائب وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم نحو زيد يقوم
فيضرب واقع موقع الاسم ضارب وذلك الوقوع انما يكون اذا
تجرد عن النواصب والجوازم فمجموع ما ذكر من العوامل ستون
الباب الثاني في المعمول وهو على ضربين الاول معمول بالاصالة
والثاني معمول بالتبعية اي اعرابه الغير راجع الى معمول ما لتبعية
يكون مثل اعراب متبوعه الضرب الاول اربعة انواع مرفوع
ومنصوب ومجرور مختص صفة المجرور بالاسم ومجزوم مختص
صفة المجزوم بالفعل اما المرفوع فتسعة الاول الفاعل
نحو يرحم الله التائب وهو ما اسند اليه الفعل التام المعلوم
او ما بمعناه نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهيهات زيد ولا يكون

الفاعل

مطلب في اسم المنسوب
مطلب في اسم المستعار
مطلب في كل اسم
مطلب في المعنوي
مطلب في المبتدا
مطلب في المضارع
مطلب في المعمول
مطلب في الفاعل

الفاعل الا اسم ولا يجوز تقديمه على عامله والثاني نائب الفاعل
نحو يرحم التائب وهو ما اسند اليه الفعل المجهول او ما
بمعناه ضرب زيد ومضروب الزيدان ايضا ولا يكون نائب الفاعل
الا اسم ولا يجوز تقديمه على عامله وقد يكون جارا ومجرورا
نحو مر بزيد والثالث المبتدا وهو نوعان الاول الاسم
المؤول به المسند اليه المجرد عن العوامل اللفظية نحو زيد
قائم وحقا انك قائم ولا بد له من خبر والثاني الصفة الواقعة
بعد كلمة الاستفهام او النفي رافعة الظاهر نحو اقائم
الزيدان وما قائم الزيدون ولا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل
بل فاعله ساد مسد الخبر ولا يجوز تعدد المبتدا والاصل
تقديمه على الخبر وشرطه ان يكون معرفة او نكرة مخصصة
ويجوز حذفه عند قيام قرينة نحو زيد في جواب من القائم اي
القائم زيد والرابع الخبر نحو محمد خاتم الانبياء عليهم السلام
وهو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به غير الفعل ويجوز تعدده
نحو زيد قائم قاعد وقد يكون معرفة نحو الله الهنا ويجوز حذفه
عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدا
بعد اما وجب دخول الفاء في خبره نحو اما زيد فمنطلق والخامس
اسم كان واخواته نحو كان الله عليما حكيما وحكمه حكم الفاعل
والسادس خبر باب ان نحو ان البعث حق وامره كامر خبر المبتدا

مطلب في نائب الفاعل
مطلب في المبتدا
مطلب في الخبر
مطلب في اسم كان
مطلب في خبر باب ان

ولكن لا يجوز تقديمه على اسمه الا ان يكون ظرفا نحو ان في الدار
رجلا والسابع خبر لا لنفي الجنس نحو لا غلام رجل مقبول وحكمه

مطلب في خبر لا لنفي الجنس

ايضا كحكم خبر المبتدا والثامن اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو
ما التكبر لائقا للعالم ولا حسد حالا وحكمه كحكم المبتدا

مطلب في اسم ما ولا

والتاسع الفعل المضارع الخالي عن النواصب والجوازم نحو

مطلب في المضارع

يحب الله تعالى التواضع اعلم ان العلماء اختلفوا في الفعل المضارع
قال بعضهم انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وقال بعضهم
انه حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال وقال بعضهم مشترك
بينهما واما المنصوب فثلاثة عشر الاول المفعول المطلق نحو

مطلب في معمول المنصوب

تبت توبة نصوحا وهو اسم ما فعل فاعله عامل مذكور لفظا
او تقديرا بمعناه نحو ضربت ضربا وضربة وضربتين وقد يكون

مطلب في المفعول المطلق

بغير لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف فعله لقيام قرينة
نحو ايضا اي آض ايضا ويجوز تقديمه على عامله والثاني المفعول
به نحو اعبد الله تعالى وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل نحو

مطلب في المفعول به

نصر زيد عمروا ويجوز تقديمه على عامله نحو زيدا ضربت
وحذفه مطلقا يعني بقرينة او بلا قرينة وحذف فعله
لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب والثالث المفعول فيه

مطلب في المفعول فيه

نحو صمت شهر رمضان وهو اسم ما فعل فيه مضمون عامله
من زمان او مكان ويجوز تقديمه على عامله او حذفه مطلقا

بقرينة

بقرينة اولا وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى
سرت اي سرت يوم الجمعة والرابع المفعول له نحو اعمل طلبا

مطلب في المفعول له

لمرضاة الله تعالى وهو اسم ما فعل لاجله مضمون عامله وشرط
نصبه لفظا او تقديرا اللام ويجوز تقديمه على عامله وتركه
وحذف عامله لقرينة والخامس المفعول معه نحو يكفيني الماء

مطلب في المفعول معه

وتبعي عمال وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة نحو جئت وزيدا
ولا يجوز تقديمه على عامله والسادس الحال نحو اعبد الله تعالى

مطلب في الحال

خائفا وهي ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى
مثل ضربت زيدا قائما وهذا زيد قائما وعاملها الفعل او شبهه
او معناه وشرطها ان تكون نكرة ولا تتقدم على العامل و
لا على ذي الحال المجرور ولو كان صاحبها نكرة محضة وجب تقديم
الحال عليها نحو جاءني راكبا رجل وتكون جملة خبرية فلا بد
فيها من رابط وهو الضمير فقط في المضارع المثبت نحو جاءني
زيد يركب ويجوز تعدد الحال نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا
وحذف عامله لقرينة نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر
والسابع التمييز نحو طاب العالم عبادة وهو ما يرفع الابهام

مطلب في التمييز

عن ذات مذكورة باحد الاشياء الخمسة وقدم ذكرها او
مقدرة في جملة نحو طاب زيد نفسا والحوض ممتلئ ماء والارض
متفجرة عيونا وزيد طيب دارا وزيد حسن وجها وزيد افضل

من عمرو علمًا والتمييز فاعل في المعنى فلذا لا يتقدم على عامله
والتمييز لا يكون إلا نكرة والثامن المستثنى نحو يدخل الجنة الناس
إلا الكافر وهو نوعان الأول متصل وهو المخرج عن متعدد بإلا
أو إحدى أخواتها نحو جاءني القوم إلا زيدًا والثاني منقطع
وهو المذكور بعدها غير مخرج نحو جاءني القوم إلا حمارًا و
المستثنى منصوب إذا كان بعد إلا في كلام موجب تام نحو جاءني
القوم إلا زيدًا أو مقدمًا على المستثنى منه نحو جاءني إلا
زيدًا أحد أو كان بعد خلا أو بعد عدا في الأكثر أو بعد ما خلا
أو بعد ما عدا أو بعد ليس يجوز فيه النصب على الاستثناء
ويختار البدل في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
نحو ما جاءني القوم إلا زيدًا أو إلا زيدٌ ويعرب المستثنى على
حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور نحو ما
جاءني إلا زيدٌ وما رأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيد ومجرور
المستثنى بعد غير وسوى وسواء وحاشا في الأكثر وهذا
وخلا في الأقل والتاسع خبر باب كان نحو كان الملائكة عباد
الله تعالى وأمره كأمر خبر المبتدأ ويجوز حذف كان و
غيره عند قرينة نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا
فخير وإن شرًا فشر تقديره إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير والعاشر
اسم باب إن نحو إن [illegible] الحق وهو كالمبتدأ لكن

مطلب المستثنى

يعني ترك القوم منه

مطلب في خبر باب كان

مطلب في اسم باب ان

77

لا يجوز حذفه والحادي عشر اسم لا لنفي الجنس نحو لا طاعة مغتاب
مقبولة وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر نحو لا عليك أي لا بأس
والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما الغيبة حلالًا
ولا النميمة جائزة وهو مثل خبر المبتدأ والثالث عشر المضارع
الذي دخله أحد النواصب نحو أحب أن يغفر ذنوبي مرفوع تقديرًا
نائب الفاعل ليغفر ولما فرغ من شرط المرفوع بعامل معنوي
مبتدأ خبره فإن شاء القارئ جوابية الأول المجرور بحرف
الجر نحو اعمل بإخلاص وقد يجوز تقديم الجار والمجرور على متعلقه نحو
بزيد مررت وقد يحذف المتعلق فإن كان المحذوف فعلًا عامًا
متضمنًا في الجار والمجرور يسمى ظرفًا مستقرًا نحو زيد في الدار
أي حصل وإن لم يكن كذلك ويحذف متعلقه يسمى ظرفًا لغوًا
نحو زيد في الدار أي أكل ومررت بزيد الثاني المجرور بالإضافة
نحو ذنب العبد يسود قلبه ولا يجوز تقديم مضاف إليه على
المضاف ولا يجوز الفصل بينهما بشيء أصلًا وقد يحذف المضاف فيعطي
إعرابه للمضاف إليه لقيام مقامه نحو قوله تعالى واسأل القرية
أي أهل القرية وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله
وقد يكرر المضاف نحو يا تيم تيم عدي وقد ينون المضاف عوضًا
عن المضاف إليه نحو قوله تعالى وكلًا آتيناه أي كل واحد وأما
حرف شرط المجزوم مبتدأ خبره فواصل الفاء جوابية وهو

مطلب في خبر ما ولا

مطلب في المضارع

مطلب في المجرور

مطلب في المجرور

مطلب في المجزوم

الفعل المضارع الذي دخله احدي الجوازم نحو ان تخلص
يقبل عملك وهو تقتضي شرطا وجزاء فان كان مضارعين
مطلب في الصفة
وقد مر ذكره والضرب الثاني خمسة الاول الصفة نحو
اعبد الله العظيم وهي تابع يدل على معنى في متبوعه و
يجوز تقديرها نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز
وصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم فيها الضمير نحو جاءني
رجل قام ابوه وقد يحذف لقرينة و يوصف بحال الموصوف
وبحال متعلقه الاول يتبعه في التعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو جاءني
مطلب في انواع المعرفة
رجل عالم او جاءتني امراة صالحة والثاني في الاولين فقط
نحو جاءني رجال راكب غلامهم والمعرفة ستة انواع الاول
مطلب في المضمرات
المضمرات وهي اربعة اقسام القسم الاول مرفوع متصل
وقد سبق القسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو هي هما هم
هن انت انتما انت انتما انتم انتن انا نحن والقسم الثالث
مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل نحو ضربه
ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن
ضربني ضربنا ونحو له لهما لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن
مطلب في العلم
لي لنا والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياهما اياهم
اياها اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني العلم

وهو

وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس نحو اسامة والنوع
مطلب في اسماء الاشارة
الثالث اسماء الاشارة وهي ذا للمذكر المفرد ولمثناه ذان وذين
وللمؤنث المفردة تا وذي وتي وته وذه وتهي وذهي و
لمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحق اوائلها
حرفا التنبيه نحو هذا و يتصل باواخرها كاف الخطاب فيقال
ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن وكذا البواقي ويجمع بينهما
نحو هذاك ويقال تلك وتالك وذانك وتانك مشددتين للبعد
مطلب في الموصول
وانما ثم وهنا وهنالك فللمكان والنوع الرابع الموصول ولا
بد له من صلة جملة خبرية معلومة للسامع فيها ضمير عائد
الى الموصول ويجوز حذفه عند قرينة وهو الذي للواحد المذكر
ولمثناه اللذان واللذين ولجمعه الذين في الاحوال الثلث
والتي للواحدة ولمثناها اللتان واللتين ولجمعها اللواتي
واللائي واللاي واللاتي واللات وذا بعد ما للاستفهام
واي للمذكر واية للمؤنث والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول
مطلب في المعرف باللام
بمعنى الذي والتي والنوع الخامس المعرف باللام سواء كان
للعهد الخارجي نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل والجنس نحو
الرجل خير من المراة و بحرف النداء اذا قصد به معين
مطلب في المضاف
نحو يا رجل والنوع السادس المضاف الى احد هذه الخمسة
اضافة معنوية نحو غلام زيد والثاني العطف باحدي الحروف

العشرة الاول الواو نحو اطيعوا الله والرسول وهي للجمع مطلقاً
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل يجب تاكيده بمنفصل
نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت
اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض نحو
مررت بك وبزيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع له ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل
واحد بالاتفاق نحو ضرب زيد عمرواً وبكراً وخالداً وقال
جمال الدين بن هشام ولنا واوين يرفع ما بعدهما الاول
واو الاستيناف نحو قوله تعالى لنبين لكم ونقر في الارحام
والثاني واو الحال نحو جاء زيد والشمس طالعة ولنا
واوين ينصب ما بعدهما الاول واو المفعول معه نحو سرت
والنيل والثاني واو الجمع الداخلة على المضارع المسبوق
بنفي او طلب نحو قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين ولنا واوين يجر ما بعدهما وقد ذكرنا في
باب حروف الجر ولنا واو يكون ما بعدها على حسب ما
قبلها وهي واو العطف نحو جاء زيد وعمرو ورايت زيداً
وعمرواً ومررت بزيد وعمرو ولنا واو زائدة نحو قوله تعالى
اذا جاؤها وفتحت ابوابها ولنا واو مسمى واو الثمانية
نحو قوله تعالى وثامنهم كلبهم والناهون عن المنكر

79

والثاني الفاء نحو يجب تكبيرة الافتتاح فالقيام وهي
للجمع مع الترتيب بغير مهلة وقد يجيء الفاء للابتدائية
والفاء للعاطفة والفاء للسببية والفاء للتعريفية
والفاء للمفاجئة والفاء للتعقيبية والفاء للتفسيرية
والفاء للتفريعية والفاء للجزائية والثالث ثم نحو
يجب العلم ثم العمل وهي للجمع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان مثلا جاء زيد ثم عمرو اي حصل الفعل
من كليهما الا من احدهما دون الاخر والرابع حتى نحو مات الناس
حتى الانبياء وهي لجمع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
ومراد النحاة بالجمع في هذه الاربعة ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت باو واما ومعطوف حتى جزء من متبوعه
والخامس او نحو صل الضحى ربعاً او ثمانياً وهي لاحد الامرين
اي الدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد
مبهما اي غير معين عند المتكلم والسادس اما بكسر الهمزة
نحو اعمل واجباً واما مستحباً وهي لاحد الامرين او الامور مبهما
غير معين عند المتكلم والسابع ام نحو ارضاء الله تعالى
تطلب ام سخطه وهي ايضاً لاحد الامرين مبهماً غير معين
عند المتكلم وقد يكون كلمة ام استفهامية بعد ثبوت
احدهما للطلب التعيين من المخاطب نحو اجاء زيد ام عمرو وقال

عمرو والثامن لا نحو اعمل عملا لا اشرا وهي لنفي ما اوجب للاول

نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب ولا ثلثة

مطلب في لا العطف

الاول للنافية نحو لا اله الا الله والثاني للناهية بحكم
المضارع نحو لا تنصر والثالث للزائدة نحو ما منعك
ان لا تسجد والتاسع بل نحو اطلب علما لا بل طيبا وهي
للاضراب مع الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهي لقصد
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو

مطلب في لكن العطف

فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه والعاشر
لكن بسكون النون نحو لا تجل رياء لكن اخلاصا وهي لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وهي
لعطف المفرد للاثبات والثالث التاكيد نحو اطلب الاخلاص

مطلب في التاكيد

الاخلاص ونحو ترك الذنوب كلها وهي قسمان الاول لفظي
وهو تكرير اللفظ وقد يكون في الضمير المتصل ويجري في
الالفاظ كلها نحو جاءني زيد زيد وضربت انت وضرب
زيد وزيد قائم زيد قائم والثاني معنوي وهو تكرير بنفسه
لا بلفظه نحو زيد قائم عينه وكلاهما وكلتاهما واذا
اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين واكد اولا
بمنفصل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه والرابع

مطلب في البدل

البدل نحو اعبد ربنا الله العالمين ونحو [illegible]

من يخشى الله تعالى منه ونحو احفظ الله تعالى وهو المقصود بالنسبة
دون متبوعه واقسامه اربعة الاول بدل الكل من الكل ان صدق
على شيء واحد نحو جاءني زيد اخوك والثاني بدل البعض ان كان جزء
المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث بدل الاشتمال
ان كان بينهما تعلق بحيث ينتظر النفس بعد ذكر الاول ويتشوق
الى الثاني نحو سلب زيد ثوبه والرابع بدل الغلط ان كان ذكر المبدل منه
غلطا نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفصحاء ويبدل الظاهر

مطلب في عطف البيان

من المضمر لا الا الغائب نحو ضربته زيدا والخامس عطف
البيان نحو امنا بنبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو تابع
يجيء به لايضاح متبوعه فمجموع ما ذكر من المعمولات و

مطلب في الاعراب

ثلثون الباب الثالث في الاعراب وهو شيء جاء من العامل

مطلب في القسم الاول

يختلف به اخر المعرب وله تقسيمات اربعة القسم الاول
بحسب الذات والحقيقة اما حركة او حرف او حذف و
الحركة ثلثة ضمة وفتحة وكسرة نحو جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد والحرف اربعة واو وياء والف ونون
نحو جاءني ابوه ومررت بابيه ورايت اباه ويضربان و
يضربون والحذف ثلثة مختصة بالفعل حذف الحركة
نحو لم يضرب وحذف الاخر لم يغز وحذف النون نحو لم

مطلب في القسم الثاني

يضربا [illegible] والثاني نوع المعرب بالقياس الى ما

مطلب في تام الاعراب

اعطى لها من هذه العشرة تسعة لان اعرابها و... بحسب الحل فهو اما بالحركات المحضة او بالحروف المحضة
مختصتان بالاسم والاول اما تام الاعراب بالحركات الثلثة
وهو ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره
بالكسرة وذلك المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف نحو
جاءنا رسول وصدقنا الرسول وامنا بالرسول و
نحو نزل من السماء كتب وصدقنا الكتب وامنا بالكتب

مطلب في ناقص الاعراب

واما ناقص الاعراب فهو على قسمين قسم الاول رفعه
بالضمة ونصبه وجره بالفتحة وذلك غير المنصرف نحو
جاءنا احمد عليه الصلوة والسلام وصدقنا باحمد و
عليه الصلوة والسلام وامنا باحمد عليه السلام وحمل جره

مطلب في غير المنصرف

على نصبه لحكم غير المنصرف فانه لا كسر فيه ولا تنوين اعلم ان
غير المنصرف اسم معرب فيه علتان من علل تسع او
علة واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة وجمع وتركيب ونون زائدة
من قبلها الف ووزن فعل مثالهم عمر غير للعدل والتعريف
واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي
والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والعلمية وابرهيم
للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة و

معدي

معدي كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية
واحمد وزن الفعل والعلمية ويجوز صرفه للضرورة وزن
الشعر كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما

مطلب في نظم

كررته يتضوع نظم اون برا ولدي نحوه لا ينصرف ما
عدا سي معرب ايله منصرف بل بشي اسم نكره اي غلام
التسي دخي معارف والسلام ويس معارف علتي بر علم
صفت ايدنلر نحوه جكز لم وزن فعل عدله عجمه نون الف
دخي تانيث ايله اسم مؤلفه بيلكي نرهي منكر علتي كم
صفت داي حنيفة ملتي عدل تانيثا ولدي نون الف
وزن فعل جمع اولور لا يختلف التي بعين زن ايرو قي اي عما
ديو ايله جمع وتركة بالتمام في هم نسا الا ينصرف ذراي غلام
قوم شهري دخي بعض والسلام نوح هود لوط شعيب
صالح محمد صلى الله عليهم اجمعين وقسم الثاني رفعه بالضمة
ونصبه وجره بالكسرة وذلك جمع المؤنث السالم نحو جاءتنا
معجزات وصدقنا معجزات وامنا بمعجزات وحمل نصبه على الجر

مطلب في نظم الاعراب

في ثنيا ايضا اما تام الاعراب بالحروف الثلثة وهو الضمير
الى الجح التام ان يكون رفعه بالواو نحو جاءني ابوه ونصبه بالالف
نحو رأيت اباه وجره باليا نحو مررت بابيه وذلك مشار اليه
تام الاعراب الاسما الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم

مفرده مكبّرة وهو ابوه نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه واخوه نحو جاءني اخوه ورأيت اخاه ومررت باخيه وحموها نحو جاءني حموها ورأيت حماها ومررت بحميها وهنوه نحو جاءني هنوه ورأيت هناه ومررت بهنيه وفوه نحو جاءني فوه ورأيت فاه ومررت بفيه وذو مال نحو جاءني ذو مال ورأيت ذا مال ومررت بذي مال نحو جاءنا ابو القاسم عليه السلام وصدّقنا ابا القاسم عليه السلام وامنّا بابي القاسم عليه الصلوة والسلام واما ناقص الاعراب بالحرفين فهو الضمير راجع الى ناقص على قسمين ايضا قسم الاول رفعه بالواو ونصبه وجرّه باليا يعني حمل نصبه على جرّه وذلك مشار اليه الناقص جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواته يعني ثلثون واربعون الى تسعين نحو جاءنا المرسلون وصدّقنا المرسلين وامنّا بالمرسلين وقسم الثاني رفعه بالالف نحو جاءني الزيدان ونصبه وجرّه باليا نحو رأيت الزيدين ومررت بزيدين وذلك مشار اليه قسم الثاني التثنية واثنان واثنتان وكلا وكلتا مضمر نحو جاءنا الاثنان كلاهما اي الكتاب والسنة واتبعنا الاثنين كليهما وعلمنا بالاثنين كليهما والقسم الثالث بحسب نوع فهو لا يكون الا تام الاعراب وهو الضمير الذي

حموها فانه منه

مطلب في ناقص الاعراب

مطلب في القسم الثالث

تام الاعراب وهو الضمير راجع الى تام الاعراب قسمان ايضا قسم الاول رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وهما مشتركان بين الاسم والفعل وجزمه بحذف الحركة وهو مختصّ الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير وعرف وعلة وهو حرف صحيح نحو يجب ان تشفع ولم نحم وقسم الثاني رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وهما مشتركان ايضا بين الاسم والفعل وجزمه بحذف الاخر وذلك المضارع الذي يتصل ضمير وهو حرف علة نحو ندعو الله ان تعفو ولم يرمنا في النار والرابع من انواع المعرب فهو لا يكون الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير غير النون فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفها نحو الاولياء والعلماء يشفعان يوم القيمة فنرجو ان يشفعا لنا ولم يعرضنا ثم القسم الرابع بحسب الصفة فهو ثلثة الاول لفظي الاعراب ان ظهر في اللفظ الكلمة يسمى لفظيا كما في الامثلة المذكورة مثلا جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والثاني تقديري الاعراب ان لم يظهر فيه بل قدّر في اخره يسمى تقديريا لمانع فيه نحو انا القاضي وذلك في سبعة مواضع الاول مفرد اخره الف فان كان اسما في احوال الثلث تقديري نحو جاء العصا ورأيت عصا ومررت بعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري وجزمه لفظي نحو هو يخشى ورأيت يخشى ولم يخش والثاني

مطلب في قسم الاول

مطلب في قسم الثاني

مطلب في نوع الرابع

مطلب في قسم الرابع

مطلب في اعراب لفظي

مطلب في اعراب تقديري

ما اضيف الى ياء المتكلم نحو هذا غلامي والثاني ما في آخره حرف
محكي نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا والرابع ما في آخره ياء
مكسور ما قبلها فان كان اسما فرفعه وجره تقديري نحو جاء القاضي
ومررت بالقاضي وان كان فعلا فرفعه فقط تقديري نحو جاء زيد يرمي
والخامس فعل آخره واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط ايضا
تقديري نحو جاء زيد يغزو والسادس اسم اعرابه بالحرف وقد يكون
بعده كاسماء الستة المذكورة فاعرابه في احوال الثلث تقديري
نحو جاء ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم والسابع
الموقوف عليه بالاسكان غير منون بتنوين التمكن اعرابه تقديري
نحو احمد والثالث محلي لا غير ان لم يظهر ولم يقدر في آخره
يسمى محليا نحو توكلنا على من لا يأت الخير الا من جهته وفي
موضعين احدهما الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محلي نحو
مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بانه نصب على المفعولية ومر
بزيد فيه يرفع المحل على الفاعلية والثاني المبني وهو ما كان حركته
وسكونه لا بعامل والمبني على نوعين الاول مبني اصل نحو
نصر ضرب انصر بغير اللام والثاني ايضا على نوعين الاول
لازم والثاني غير لازم واللازم ما لا ينفك عن البناء وهو المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات وغير اللازم ما بني لاتصال ... نحو
ان كان آخره حرفا صحيحا نحو يعلمك ... تم الكتاب

مطلب في اعراب محلي

83

بتوفيق الله الملك الوهاب لكن قد خطر ببالي في خاتمة الكتاب ان ابين من
الحروف ما تيسر بمنه وكرمه تعالى لا برد السائل في بابه لان الطالب لا يحتاج اليه
الا خفي شبهته ودعا الى الفقير الحقير المعروف بالعجز والتقصير
خاتمة الكتاب في الحروف منها حروف الاستفهام وهي الهمزة وهل وما ومن
ومتى واين وكيف واي وكم مثالها الف عشر مرتب نحو اقام زيد
وهل قام زيد وما صانع البكران ومن خاطب الناس ومتى
ذاهب زيد واين جالس صاحبك وكيف مصبح ابنك وايان تقام رفعك
وكم عندك درهم ومنها حروف التنبيه وهي الا واما وها نحو الا
زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم يصدر بها الجمل كلها حتى
لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سمي حروف التنبيه
ومنها حروف النداء وهي يا وايا وهيا واي والهمزة نحو يا رجلا
وايا رجلا وهيا رجلا واي رجلا وا رجلا ويا اختصت بان
تنادي بها القريب والبعيد والمتوسط دون اخواتها وايا
وهيا وضعتا للمنادي البعيد واي والهمزة وضعتا للمنادى
القريب لكن الهمزة للقرب واي للمتوسط وهذه الجملة للنداء و
معنى المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا نحو يا زيد
او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض عن هذا
ومنها حروف الايجاب وهي نعم وبلى واجل واي بكسر الهمزة وجير بكسر الجيم
والفتح فنعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واي

مطلب في خاتمة الكتاب

مطلب في حروف الاستفهام

مطلب في حروف التنبيه

مطلب في حروف النداء

مطلب في حروف الايجاب

مطلب في حروف الزيادة

اثبات بعد الاستفهام واجل وجير وهما لتصديق الخبر ومنها حروف
الزيادة انْ وانْ مخففتين وما ولا ومن بالكسر والباء واللام فان
بكسر الهمزة وسكون النون مع ما النافية نحو ما ان رايت زيدًا
اي ما رايت زيدًا ومع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي
اي مدة جلوسه وان بفتح الهمزة وسكون النون مع واو القسم نحو
والله ان لو قام زيد قمت ومع الكاف نحو كان ظبية تعطوا
الى ناظر المسلم ولا اي كلمة لا مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وبعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اي ان تسجد ولا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد ومن والباء واللام تقدم ذكرها

مطلب في حروف التفسير

ومنها حرفا التفسير اي وان وهي مختصة بما في معنى القول
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم ومنها حروف المصدرية وهي

مطلب في حروف المصدر

ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة والاوليان
للفعلية وان للاسمية ومنها حروف التخصيص وهي هلا

مطلب في حروف التخصيص

والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزمها الفعل
نحو هلا ضربت زيدًا وهلا تضرب زيدًا او تقديرًا نحو هلا زيدًا
ضربته وهلا زيدًا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل

والطلب

مطلب في حروف الشرط

او الطلب له ومنها حروف الشرط وهي ان بكسر الهمزة وسكون النون
ولو واما بفتح الهمزة لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل
على الماضي والمضارع نحو ان اكرمتني اكرمتك وان تكرمني اكرمك
ولو للمضي على اي هما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب ضربت
بمعنى واحد واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته ولما
بشير فاعرضت عنه ومنها حرف الردع وهي كلا ويجيء على ثلثة

مطلب في حرف الردع

معان الاول بمعنى الردع هو الزجر والمنع نحو قول لشخص فلان يبغضك
فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول لمن قال لك وقوله تعالى
فيقول ربي اهانن كلا اي انته عن هذه المقابلة والثاني
بعد الطلب نفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا
اي لا يجاب الى ذلك والثالث بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ومنها حروف

مطلب في حروف حلق

حلق وهي ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة

مطلب في حروف التين

بيت حروف حلق ستة بود اي نوعين هاء همزة حاء
خاء عين غين ومنها حروف مضارع وهي اربعة الالف و

مطلب في حروف العلة

التاء والياء والنون ومنها حروف العلة وهي اربعة الواو و

مطلب في حروف التعريف

الياء والالف والهمزة ومنها حرفا التعريف وهي اربعة الاول
بمعنى الجنس نحو الرجل خير من المراة والثاني بمعنى الاستغراق نحو

بمعنى

الانسان في خسر الّا من عمل صالحا والثالث بمعنى العهد الخارجي نحو
لقي الحبيب الكريم والرابع بمعنى العهد الذهني نحو اللحم مشتري ومنها همزة
افعل تجيئ على سبعة معان الاول بمعنى التعدية نحو اخرجته
والثاني بمعنى الصيرورة نحو امشل الرجل اي صار ذا ماشية
والثالث بمعنى الوجدان نحو ابخلته اي وجدته بخيلا والرابع
بمعنى الحينونة نحو احصد الزرع اي حان وقت حصاده والخامس
بمعنى الازالة نحو اشكيته اي ازلت عنه الشكاية والسادس
بمعنى الدخول في الشيء نحو اصبح الرجل اذا دخل في الصباح والسابع
بمعنى التمكين نحو البن الرجل اذا كثر عنده اللبن بيت فعلنا
همزه ميان بكم آيد هويس تعديه وصيرورت وجدان حينونت
ازاله ودخول وكثرت انجه كفته هست ومنها سين استفعل
يجيئ على ستة معان الاول بمعنى الطلب نحو استغفر الله اي طلب المغفرة
والثاني بمعنى السؤال نحو استخبر اي سأل الخبر والثالث بمعنى التحول
نحو استحجر الطين اي انقلب الحجر والرابع بمعنى الاعتقاد
نحو استكرمته اي اعتقدت انه كريم والخامس بمعنى الوجدان
نحو استجدت شيئا اي وجدته جيدا والسادس بمعنى التسليم
نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة اي قالوا انا لله وانا
اليه راجعون بيت سين استفعليه ويرا ببايد التمسي
بوالهيا ترا اتحاد ديديا استرجاع وجدان طلب هم تحول

مطلب في همزة افعل

مطلب في سين استفعل

وهم مشغولون عن الانتقاد ومنها حروف التي تزاد في الاسماء والافعال يجمعها
سألتمونيها اليوم تنساه فاذا كانت كلمة وعدد حروفها ثلثة ان تحكى
احرف وفيها حرف واحد من هذه الحروف فاحكم بانها زائدة ومنها
حروف الاطباق وهي اربعة الصاد والضاد والطاء والظاء فاذا كان
فاء افتعل حرفا من هذه الحروف يصير تاء افتعل طاء نحو اصطبر اصله
اصتبر واضطرب اصله اضترب واطرد اصله اطترد واظهر
اصله اظتهر ومنها حروف القلب وهي ثلثة الدال والذال والزاء
فاذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من هذه الحروف يصير تاء افتعل دالا
نحو ادمع اصله ادتمع واذكر اصله اذتكر وازدجر اصله ازتجر ومنها
حروف القلب ايضا وهي ثلثة كذلك الواو والياء والثاء فاذا كان فاء
الفعل من افتعل حرفا من هذه الحروف قلبت الواو والياء والثاء تاء
ثم ادغمت في تاء افتعل نحو اتقى اصله اوتقى واتسر اصله ايتسر و
اثّغر اصله اثتغر ومنها حروف الاخفاء وهي خمسة عشر الصاد
والذال والثاء والجيم والشين والقاف والسين والكاف و
الضاد والظاء والزاء والدال والطاء والفاء فان التنوين او
النون الساكنة جرى على هذه الحروف يسمى هذه الكلمة اخفاء نحو
في تكونهم عن صلوتهم فان قيل ما الاخفاء قلت هو حالة بين الاظهار والادغام
عار عن التشديد مع بقاء الغنة ومنها حروف الاظهار وهي ستة
الهمزة والهاء والحاء والعين والغين والخاء فان التنوين او النون

مطلب في حروف زوائد

مطلب في حروف الاطباق

مطلب في حروف القلب

مطلب في حروف القلب

مطلب في حروف الاخفاء

مطلب في حروف الاظهار

الساكنة جرى على هذه الحروف تصير هذه الكلمة اظهارا نحو غفور
حليم من آمن فان قيل ما الاظهار قلت هو الانفصال تباعدا بين الحرفين
مطلب في حروف الادغام
ومنها حروف ادغام مع الغنة وهي اربعة الياء والميم والنون
والواو فان التنوين والنون الساكنة يجري على هذه الحروف
تصير هذه الكلمة ادغاما مع الغنة نحو خيرا يره ومن يعمل
فان قيل ما الغنة قلت هي صوت يخرج عن الخيشوم ومنها حروف
مطلب في حروف الادغام
ادغام بلا غنة وهما الراء واللام فان التنوين والنون الساكنة
جرى عليهما تصير هذه الكلمة ادغاما بلا غنة نحو غفور رحيم
مطلب في حروف الشمسية
هدى للمتقين ومنها حروف ادغام شمسية وهي اربعة عشر
التاء والثاء والدال والذال والراء والسين والشين و
الصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون فان لام
مطلب في حروف القمرية
التعريف جرى على هذه الحروف تصير هذه الكلمة ادغاما شمسية
نحو والناس والشمس ومنها حروف القمرية وهي اربعة عشر
الالف والباء والغين والخاء والجيم والكاف والواو والحاء والفاء
والعين والقاف والياء والميم والهاء فان لام التعريف جرى على
هذه الحروف تصير هذه الكلمة اظهارا قمرية نحو والفجر والقمر ومنها
مطلب في حروف القلقلة
حروف القلقلة وهي خمسة القاف والطاء والباء والجيم والدال
فوقع واحد من هذه الحروف في وسط الكلمة او في آخرها تكون هذه
الكلمة قلقلة نحو بالحق يخلقون فان قيل ما القلقلة قلت هي

التحرك والاضطراب في المخرج حتى يسمع له نبرة قوية ومنها
مطلب في تاء التانيث
حروف تاء التانيث وهي الساكنة تلحق الفعل الماضي نحو نعمت وآمنت
لفظا ومعنى نحو طلحة وزينب فان قيل ما التنوين قلت وهي
مطلب في التنوين
نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة وله خمسة اقسام الاول
التمكين وهو الفارق بين منصرف وغير منصرف نحو احمد والثاني التنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سلام عليكم والثالث العوض
وهو ملحق آخر الاسم عوضا عن مضاف اليه نحو يومئذ اي [illegible]
كذا والرابع المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم نحو فان الالف
فيه علامة الجمع والخامس الترنم وهو ما يلحق آخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم و
مطلب في حذف التنوين
ذلك الترديد من اسباب حسن الغناء ويحذف التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو
جاء زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به
والآخر المضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاء رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين
من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيدا ابن عمرو على

ان يكون ابن عمرو وخيرا من زيد وحكم الابنة كحكم الابن
في جميع ما ذكرنا ومنها نون التاكيد وهي قسمان الاولى
ساكنة والثانية مشددة مفتوحة تختصان بالفعل
المستقبل نحو يضربن وتضربن والامر نحو اضربن واضربن والنهي
نحو لا تضربن ولا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن وهل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن وليتك تضربن والعرض الا تنزلن و
الا تنزلن بنا والقسم نحو والله لا افعلن والله لا افعلن و
انما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا ثم اعلم ان كل فعل
لا يخلو عن الاقسام السبعة القسم الاول صحيح وهو الذي ليس
في مقابلة فاء فعله وعينه فعله ولام فعله حرف من حروف
العلة وهي الواو والياء والالف والهمزة والتضعيف نحو
نصر القسم الثاني مثال وهو الذي يكون في مقابلة فاء فعله حرف
من حروف العلة نحو وعد ويسر القسم الثالث اجوف و
هو الذي يكون في مقابلة عين فعله حرف من حروف العلة نحو
قال وكال القسم الرابع ناقص وهو الذي يكون في مقابلة لام فعله
حرف من حروف العلة نحو غزا ورمى القسم الخامس لفيف وهو الذي يكون
فيه حرفان من حروف العلة وهو على قسمين الاول لفيف المقرون
وهو الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف نحو طوى

مطلب في نون التاكيد
مطلب في صحيح
مطلب في مثال
مطلب في اجوف
مطلب في ناقص
مطلب في لفيف

الثاني اللفيف المفروق وهو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان
من هذه الحروف نحو وقى القسم السادس مضاعف وهو الذي يكون في مقابلة عينه
ولام فعله من جنس واحد نحو مد اصله مدد حذفت حركة الدال الاولى
ثم ادغمت في الثانية والادغام ادخال احد المتجانسين في الاخر وهي
ثلثة انواع النوع الاول واجب وهو ان يكون الحرفان المتجانسين المتحركين
او يكون الحرف الاول ساكنا والحرف الثاني متحركا نحو مد يمد النوع الثاني
جائز وهو ان يكون الحرف الاول من المتجانسين متحركا والحرف الثاني ساكنا
بسكون عارض نحو لم يمد بحركات الثلثة اصله لم يمدد فنقلت حركة دال الاولى
الى ما قبلها الى الميم اجتماعا لساكنين حركت الدال الثانية اما بالفتح او
بالضم او بالكسر لكون سكونها عارضا النوع الثالث ممتنع وهو ان يكون
الحرف الاول من المتجانسين متحركا والثاني ساكنا بسكون الاصلي نحو مددت
القسم السابع مهموز وهو الذي يكون احد حروفه الاصلية همزة نحو اخذ
وسئل وقرء وان كانت في مقابلة فائه يسمى مهموز الفاء وان كانت في
مقابلة عينه يسمى مهموز العين وان كانت في مقابلة لام فعله يسمى
مهموز اللام وهذه الاقسام سبعة تجمعها هذا البيت صحيحست مثالست
مضاعف لفيف ناقص مهموز اجوف فذكرت في تمام الخاتمة اقسام السبعة
لانها من اهم القواعد لمن يريد علم الصرف والنحو والمعاني والاصول والامور الدنيوية
والدينية في الدنيا والاخرة هذا اخر ما اوردناه من القواعد على
عون الله الشيخ الكامل المرشد الى الصواب اعانة لطلبة الكرام بعون الله

مطلب في مضاعف
مطلب في واجب الادغام
مطلب في جائز الادغام
مطلب في ممتنع الادغام
مطلب في مهموز
مطلب في خاتمة الكتاب

88

برهان تطبيقك اوزرينه حكما طرفندن معلومات الله ايله ايراد اولنان سؤاله جواب

الملك العلام ٥ والمرجو من الاخوان من ذوى العرفان ٥ اصلاح ما يقتضى
الاصلاح فقد وقع الفراغ بتبييضه بحسن عون الله تعالى وتوفيقه ٥
و وثان همة القلب وتذويقه ومزيد محض الحب وتشويقه ٥ على يد
مؤلفه ولي الدين البكاني غفر الله له ولمن دعا اليه في اواخر جمادى
الاولى في يوم الاحد ودعوت الى الله تعالى مستمدا في ساحة كرمه التي
لا يرد السائل في بابه ورجوت اجابته في حق النشر والشكر على الاجابة
ان شكره غير مقدور ٥ لان العاجز بعد الشيء معذور ٥ وهو حسبي
ونعم الوكيل ٥ والصلوة والسلام على خير الانام ٥ وعلى اله واصحابه
الكرام ٥ عدد سائرينهم بالاقدام ٥ ما دام الابتداء والاختتام ٥ والحمد لله
رب العالمين ٥ نظم حمد لله اولديا تمام ميسر فضل حق ٥ لا شبهه
وقت مدح خدانك ايلديكى لفظه بق ٥ عامل اولنلر عمل اتدكجه

٥ ادر سيه دعا ٥ دولت دارين ويرسون درمكه ٥

٥ حقا كا يادكار اولمقا يچون يازدى بو فقير ده بر اثر ٥

٥ يوقسه لا والله ٥

٥ دكلدر دوستلوم ٥

٥ غرضم هنر ٥

اموت ويبقى كل ما قد كتبته ٥ فيا ليت من يقرء كتابي دعا ليا ٥
لعل الهي يعفو عن خطيئتي ٥ ويغفر زلاتي وسوء فعاليا ٥
كتبه الحقير الفقير [illegible] ٥ سنة ١١٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من احاط بكل شئ علما وافاض من فيوضاته الجلية على القلوب السليمة فهما
ونصلي على نبيك النبيه المترقي في طبقات اسرار الملكوت الهاما وعلى اله واصحابه
المقتبسين من نوره الساطع سهاما **وبعد** فهذه فريدة ثمينة لاذن كريمة ولمعة
نورانية تمحي ظلمات الحيرة عن قلوب هيمة في علم الله تعالى بالمعدومات على مذهب المتكلمين
النافين للوجود الذهني ولثبوت المعدومات الممكنة وتقررها في ذواتها وفي دفع الاشكال
المتوهم على برهان التطبيق بجريانه في معلومات الله تعالى على مذهب المتكلمين
فنقول وبالله التوفيق اعلم ان الحكماء شرطوا في بطلان التسلسل امرين احدهما الترتيب بين
احاد السلسلة ليمكن للعقل التطبيق اذ لا نظام في الامور الغير المرتبة وثانيهما اجتماع
احادها في الوجود ولانتفاء الشرط الاول جوزوا وجود النفوس الناطقة الغير المتناهية ولانتفاء
الشرط الثاني جوزوا وقوع التسلسل في المعدات وقد ابطل المتكلمون اشتراط بالشرط
الثاني باجراء برهان التضايف في المرتبة الغير المجتمعة في الوجود اذ بعد ترتب الاحاد يثبت
العلية والمعلولية المتضايفان بينها بل جريان برهان التضايف لا يتوقف على الترتيب
الذاتي بين الاحاد بل يكفيه الترتب الزماني فيتحقق بينها السابقية والمسبوقية المتضايفان
ايضا وابطلوه ايضا باجراء برهان التطبيق كما فصل في محله قال المحقق الدواني فان كان
تجويزهم التسلسل في الامور المتعاقبة لعدم جريان الدليل بناء على امتناع التطبيق فقد ظهر
فساده وان كان ذلك لان السلسلة الغير المتناهية غير موجودة هناك فالدليل
وان كان جاريا لكن المدعى متخلف لان غير المتناهي غير موجود هناك وليس المدعى الا امتناع
السلسلة الموجودة الغير المتناهية ولما لم يجتمع الاحاد لا يكون السلسلة الغير المتناهية
موجودة فيرد عليه ان مقتضى الدليل عدم جواز وجودها اصلا لا على سبيل الاجتماع
ولا على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المفروضة ههنا وان لم تكن موجودة
مجتمعة فهي موجودة متعاقبة فان جميع الحوادث موجودة في جميع الازمنة بمعنى ان كل واحد
من احادها موجودة في جزء من تلك الازمنة والوجود اعم من ان يكون في الان او في الزمان
والوجود في الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب بل الوجود
عند الفلاسفة فرد اخر ينسبونه الى الدهر فانهم يقولون ان المبادي العالية موجودة في الدهر

والدهر

والدهر وعاء الزمان فالوجود في الزمان على سبيل التعاقب نحو من الوجود الخارجي فاخراجه
من الوجود الخارجي تحكم انتهى اقول اذا لستا جرت قصارا ليقصر بمائة ضربة وكل ضربة بدرهم
فقصر تحكم عليك بمائة درهم مع ان كل ضربة غير موجودة مع الاخرى فلو لم يكن الوجود الخارجي
اعم مما هو على سبيل التعاقب لما وجد هناك مائة ضربة ولما حكم عليك بمائة درهم فعلى هذا
يكون حكمهم بكون الحركة بمعنى القطع معدومة في الخارج بمعنى سلب وجودها مع وصف الاتحاد
لا مطلقا وبذلك يندفع التناقض بين حكمهم بوجود الزمان في الخارج وبين حكمهم بسلب الوجود
الخارجي عن الحركة بمعنى القطع المنطبقة على الزمان نعم الحركة بمعنى التوسط موجودة
عندهم لكنها انما تنطبق على الان لا على الزمان وايضا قد ابطل المتكلمون اشتراط بالشرط
الاول بان التطبيق الاجمالي ان كفى في الجريان فالبرهان جار في غير المرتبة بان يقال اما
ان يكون بازاء كل واحد من احاد تلك السلسلة واحد من احاد هذه السلسلة او لا
فعلى الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثاني يلزم انتهاء السلسلتين كما في المرتبة
وان لم يكف فلا يتم البرهان في المرتبة ايضا اذ لا يمكن للعقل ان يلاحظ كل واحد من تلك الاحاد
تفصيلا واشار المحقق الدواني الى امكان بيان اشتراطه بدليل اخر غير ما ذكروه وهو
انه لو لم يكن بين الاحاد ترتب لم يظهر انتقال الزيادة الى طرف اللاتناهي بل ربما كان في
الاوساط ثم ذكر كلاما محصوله بان وجود الامور الغير المتناهية يستلزم الترتب بين
المجموعات اذ كلما اسقط منها واحد يبقى هناك مجموع هو جزء من المجموع الذي قبله
ووجود الكل يتوقف على وجود الجزء فيتحقق بين تلك المجموعات ترتب وان لم يكن بين
الاحاد ترتب وح يجري التطبيق في تلك المجموعات وينتهي الى مجموع لا مجموع بعده وهو
الاثنان فكلما ينتهي المجموعات ينتهي الاحاد اقول وكذلك يجري فيه برهان التضايف فان
المجموع الاول بعد اسقاط الواحد ازيد الاجزاء فلا بد من انقص الاجزاء والا لزم تحقق احد
المتضايفين بدون الاخر وقد اجرى مثله بعض المحققين في اجزاء الجسم الطبيعي القابل للانقسامات
غير متناهية عند الحكماء اذا تقرر هذا فنقول لما ابطل المتكلمون اشتراطه بهذين الشرطين
واجروا برهان التطبيق وغيره من البراهين في بطلان مطلق الامور الغير المتناهية مجتمعة
الوجود او متعاقبة مترتبة الاحاد ذاتا او زمانا او لم تكن توجه عليهم جريان برهان التطبيق
وغيره في معلومات الله تعالى فان تبطل تلك البراهين فلا يبقى الوثوق بها في سائر مجاريها

واما ان يكون معلومات له تعالى متناهية وهو محال عند اهل السنة واجاب عنه المحقق الدواني بان البرهان المذكور ان اجري فيها بحسب وجودها الخارجي فالجريان مسلم لكن تخلف حكمه المدعى ممنوع فان المعلومات الموجودة في الخارج وان لم تكن واقفة عند حد لكنها على تقدير حدوث العالم متناهية عند كل حد لكونها محصورة بين حاصرين المبداء والمنتهى وان اجري فيها بحسب الوجود العلمي فالجريان ممنوع وانما يكون جاريا لو كانت المعلومات معلومات بصور متفصلة وهو ممنوع كيف وعلمه تعالى بسيط اجمالي فالمعلومات باعتبار هذا الوجود متحدة لا تكثر فيها ولا يتصور التطبيق بدون التعدد والتكثر ثم اورد على نفسه بان العلم الاجمالي ليس علما بالفعل بل بالقوة فيلزم ان لا يكون الواجب تعالى عالما بتلك المعلومات بالفعل فيلزم اثبات الجهل تعالى عن ذلك علوا كبيرا واجاب عنه بان العلم الاجمالي علم بالفعل وهو التعقل البسيط الذي يجعله الفلاسفة مستفادا من المبادي العالية والتفصيل انما هو للنفس من حيث هي نفس قالوا والتعقل الاجمالي هو الخلاق للصور التفصيلية في الخارج انتهى ثم تمدح بان هذه المباحث مما ينبغي ان تعلق بقلوب الاذكياء وبان المتكلمين ما اتوا بجواب صحيح بلا امتراء واقول ما ذكره في مقام الجواب فاسد لان صورة المعلومات اما موجودة بوجود علمي اما حاضرة عنده تعالى او لا فعلى الثاني يلزم اثبات الجهل تعالى اسمه عن ذلك وذلك لبداهة استحالة العلم بالشيء بدون حضور صورته او حصولها وعلى الاول فاما ان تحضر لكل معلوم صورة مغايرة لصورة المعلوم الاخر تفصيلية كانت تلك الصورة بان يكون الجزئيات والكليات حاضرة بذواتها الجزئيات والكليات او اجمالية بان يكون كل واحد حاضرا بوجه كلي ولو منحصرا فيه او تحضر جميع المعلومات بصورة واحدة وعلى الاول ليجري برهان التطبيق فيها لوجود صور غير متناهية هناك وعلى الثاني فاما ان يكون تلك الصورة الواحدة مشتملة على صور المعلومات الغير المتناهية اشتمال الكل على الاجزاء او اشتمال الكلي على الجزئيات فعلى الاول يجري فيه برهان التضايف لانه اذا اسقط من تلك الصورة صورة معلوم واحد يكون الباقي ازيد الاجزاء فلا بد من انتفى الاجزاء كما عرفت وعلى الثاني يلزم ان لا يكون بعض تلك المعلومات الغير المتناهية ممتازا عن البعض الاخر في الوجود العلمي فيلزم ان لا يكون الواجب العالم الغيوب عالما بالجزئيات على وجه جزئي وبالكليات بوجوه تخصها والاول باطل عند المتكلمين والثاني باطل عند الحكماء والمتكلمين جميعا بل الاول ايضا باطل عند الفريقين لان الجزئيات المجردات

فالا كون جميع المعلومات حاضرة عنده تعالى بصورة واحدة ومع ذلك يمتاز بعضها عن بعض غير منحصر

معلومة

معلومة على وجه جزئي عند الكل بل نقول وعلى الثاني يكون مخالفا لما ذكره ذلك المحقق في تحرير مذهب الحكماء في علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من ان مرادهم ان كل جزئي منها معلوم بوجه كلي منحصر في فرد هو ذلك الجزئي وهو صريح في ان كل كلي من تلك الكليات المنحصرة في فرد ممتاز عن الاخر في الوجود العلمي فيجري التطبيق في تلك الكليات الموجودة الممتازة بعضها عن بعض بلا مرية ومنه يظهر ان مراد الحكماء من التعقل البسيط الاجمالي هو ذلك الكلي المنحصر في فرد لا الصورة الواحدة المنطبقة على جميع المعلومات اذ لا مانع على اصولهم عن حضور الكليات الغير المتناهية عنده تعالى لعدم تغيرها وعدم جريان برهان التطبيق فيها عندهم لفقدان شرط الترتب اذ العلية والمعلولية انما هما بين الجزئيات بحسب وجودها الخارجي لا بين الكليات المنطبقة عليها بحسب الوجود الذهني ولو سلم ان الترتب بين الجزئيات بحسب الوجود الخارجي يستلزم الترتب بين تلك الكليات بحسب الوجود العلمي الذهني بناء على ان العلم بالعلة التامة يوجب العلم بالمعلول فيجري التطبيق ولذا ذهبوا الى ما ذكره من البساطة الاجمالية فنقول فعلى هذا يرد عليهم ما ذكرناه انفا من وجوه الفساد والحاصل ان كان المعلومات حاضرة بصورة واحدة يتوجه احد المفاسد المذكورة وان كانت حاضرة بصور [illegible] غير متناهية فيجري فيها برهان التطبيق وبالجملة ذلك المحقق انما وقع في هذه الورطة العظيمة لاقتفائه اثر الحكماء في القول بالوجود الذهني ولا ينبغي لناصر الملة الاسلامية ان يتشبث في النصرة باذيال الفلاسفة وانما هو شان المعتزلة فالحق في الجواب عن ذلك الاشكال ان غاية جريان برهان التطبيق في معلومات الله تعالى ان يكون تلك المعلومات ممتنعة الوجود لا ان يكون ممتنعة المعلومية فلتكن ممتنعة الوجود ومع ذلك معلومة لله تعالى كاجتماع النقيضين فلا يتوجه الاشكال المذكور على جمهور المتكلمين النافين للوجود الذهني مطلقا ولا يحتاجون الى الجعل علمه تعالى بتلك المعلومات بسيطا اجماليا اذ قد عرفت فساده واما كون جميع المعلومات حاضرة بصورة واحدة ومع ذلك ممتازة بعضها عن بعض في الوجود العلمي فامر خارج عن طور العقل فكيف يتعلق به قلوب الاذكياء وانما يحتاج اليه الذين اثبتوا للماهيات وجودا ذهنيا تحققا مع القول بالترتب بين الموجودات ولما انكره المتكلمون لم يحتاجوا الى الخروج عن الطريق المستقيم واما ما ذكره ذلك المحقق من ان المتكلمين لما نفوا الوجود الذهني واثبتوا علمه تعالى بالحوادث الغير المتناهية

ومن اجلى البديهيات ان التعلق بين العالم والمعدوم الصرف محال التجأوا الى القول
بان تعلق العلم بالحوادث انما يتحقق وقت وجودها وان صفة العلم قديمة والتعلق
حادث وانت خبير بان العلم ما لم يتعلق بشيء لم يصر ذلك الشيء معلوما بالفعل فلزم
عليهم ان لا يكون الله تعالى عالما بالحوادث في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا وفيما ذكرنا مخلص
عن ذلك انتهى وفيه بحث اما اولا فلان القائلين بحدوث تعلق العلم عند حدوث المعلوم
ليس جمهور المتكلمين بل هم شرذمة قليلة من المعتزلة لا يعبأ بهم ولم يطلعوا على حقيقة
الحال وكيف يتوهم ذلك وكتب جمهورهم مشحونة بازلية تعلق علمه تعالى بجميع الاشياء
وان اختلفوا في طريق التعلق الازلي فمنهم من يقول بالوجود الذهني كالامام وتابعوه ومنهم
من يقول الاضافة الازلية تتعلق في الازل بوجود المعلومات فيما لا يزال بناء على ان
جميع اجزاء سلسلة الازمنة والزمانيات حاضرة عنده تعالى ازلا وابدا ونسبة
ذاته تعالى الى الجميع على السواء وانما المضي والاستقبال في اجزاء تلك السلسلة بالنسبة
الينا وقد مثلوه بالحبل الممتد حوالى بيت ونحن جالسون فيه ناظرون من بابه الى
الخارج وما ازاه من الحبل في محاذاة الباب فهو حال وحاضر بالنسبة الينا واحد
طرفيه ماضي والاخر مستقبل وجميع اجزاء ذلك الحبل حاضر عند من كان فوق السطح
وهكذا حال سلسلة الممكنات بالنسبة الى علم الواجب وهو يوافق ما سلف من حديث
ان الوهم محيط بالزمان بمعنى انه لا يوجد جزء من الزمان الا وهو مقرون به ومع ذلك
لا يوجد فيه ماض ولا مستقبل ولا قسمة بوجه بل هو امر وحداني محيط بالازل
والابد كل منهما مقرون به فالازل باعتباره عين الابد ويتجه عليهم العلم بالمعدومات الممكنة
والممتنعات التي لم توجد في شيء من الازمنة ويتجه عليهم ايضا ان وجوداتها فيما لا يزال
مسبوقة بعلم الله تعالى فلو كانت مصححة لتعلق العلم بها لكان سابقة عليه ولو سبقا
ذاتيا فيلزم ان يكون تعلق العلم بها سابقا على نفسه وهو باطل ومنهم من يجوز تعلق
العلم بالمعدوم الصرف وهو مذهب جمهور المتكلمين وسيتضح الحال واما ثانيا فلان ذلك
المحقق وسائر الذين حكموا ببداهة استحالة تعلق العلم بالمعدوم الصرف والتجأوا
الى القول بالوجود الذهني كالامام الرازي ان ارادوا تعلقه بالمعدوم الذي ليس له وجود
محقق ولا وجود موهوم فالاستحالة مسلمة اذ البداهة حاكمة بانا اذا تصورنا الا

الاستقبال

الاستقبال فانما نتصوره بالتوجه اليه وتخيل صورته ابدونه لكن لا يلزم منه نفي جواز التعلق
بالمعدوم الصرف الذي ليس له نحو من الوجود المحقق وان ارادوا تعلقه بالمعدوم الصرف الذي
ليس له شيء من انحاء الوجود المحقق فالاستحالة ممنوعة اذ لا خلاف بين جميع الفرق في انا اذا
تصورنا شيئا يحصل في اذهاننا شبح مطابق للمعلوم لانه بديهي لا ينكره
الا مكابر كما صرح به بعض المحققين وانما الخلاف في ان ذلك الحصول الذهني نحو من
انحاء الوجود المحقق ام هو وجود موهوم فذهب الحكماء الى الاول والمتكلمون الى الثاني
وقد صرح الحكماء بان الممتنع بالذات كاجتماع النقيضين ليس له وجود محقق لا في الخارج ولا
في شيء من الاذهان وانما الموجود في الذهن حقيقة وجه من وجوهه ولذا حكموا بان
جميع ما نتصوره موجود في نفس الامر كما صرح به ذلك المحقق في تصانيفه مع ان الممتنع
بالذات معلوم قطعا عند الكل واذا جاز كون الممتنع معلوما بدون الوجود المحقق في الذهن فلم
لا يجوز كون الماهيات معلومة بمجرد الوجود الموهوم في الذهن لصور المعلومات
ولم لا يجوز ان يكون الماهيات معلومة بهذا القدر والفرق بين معلومية الممتنع
بالذات بدون الوجود الذهني المحقق وبين معلومية سائر الماهيات بدونه تحكم ظاهر فان قلت
ذهب المحققون من الحكماء الى ان العلم بالوجه ليس علما بذي الوجه بل هو حقيقة علم بذلك الوجه فالمعلوم
هو وجه الممتنع بالذات انفسه قلت ان كان العلم بوجه الممتنع علما بالممتنع بوجه من الوجوه تم ما
ذكرنا وان لم يكن علما به بوجه اصلا يلزم ان يكون الممتنع مجهولا مطلقا فيمتنع الحكم عليه وهو باطل
وايضا ننقل الكلام الى كون ذلك الوجه وجها للممتنع دون غيره فاما ان لا يحكم عليه بشيء ايجابا او
سلبا واما ان يتسلسل الوجوه واما ان ينتهي الى العلم بذات الممتنع فالحق ان ذلك الحصول الذهني
وان لم يكن من انحاء الوجود المحقق الذي يحتاج تحققه في الممكنات الى الجعل والايجاد فهو كاف في
المعلومية ومرادهم من المعدوم الصرف ما لم يكن له شيء من انحاء الوجود المحقق لا ما لم يكن له
وجود محقق ولا موهوم لا في الخارج ولا في الذهن حتى يكون التعلق بديهي الاستحالة ولما كان العلم
عند المتكلمين من مقولة الاضافة كان العلم بالشيء عندهم عبارة عن تعلق العالم بالصورة التي ليس
لها نحو من انحاء الوجود المحقق وانما لها وجود موهوم ولا حصر والوجود المحقق في الوجود الخارجي
العيني لم يكن تلك الصور الحاضرة عنده تعالى موجودات عينية فجريان برهان التطبيق فيها مسلم
لكن تخلف حكم المدعى ممنوع لانها ممتنعة الوجود لا ممتنعة المعلومية كاجتماع النقيضين

نعم يرد على المتكلمين ان تحقق الاضافة في نفس الامر ان لم يحتج الى تحقق كلا المضافين في نفس الامر
يلزم جواز تحقق احد المضافين بدون الاخر وهو مع كونه خلاف البداهة مما يقلع برهان التضايف
من اصله وان احتاج فيلزم احد الامرين اما ان لا يتحقق علمه تعالى بالحوادث في نفس الامر واما ان يتحقق تلك
الصور ايضا في نفس الامر والاول محال مستلزم لاثبات الجهل في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا
فتعين الثاني ولما لم يكن الحوادث موجودة في الخارج في الازل وجب ان يكون موجودة في الازل
بنحو اخر من الوجود وذلك النحو اما الوجود الذهني المصحح للوجود في نفس الامر كما ذهب اليه الحكماء
واما الثبوت والتقرر الخارجي للمعدومات غير الوجود الخارجي وغير الوجود الذهني كما ذهب
اليه جمهور المعتزلة فالقول بتحقق العلم الازلي الذي هو التعلق في نفس الامر لا يمكن على مذهب
المتكلمين النافين للوجود الذهني ولثبوت المعدومات وتقررها وما ذكرتم من الوجود الموهوم
لصور معلومات لا يصحح الوجود في نفس الامر وجوابه ماذا اديكم انه لا يصحح الوجود النفس الامري
فان المتكلمين كما انكروا الوجود الذهني المحقق لصور المعلومات انكروا وجود تلك التعلقات والاضافات
التي هي العلوم بل انكروا وجود جميع الاعراض النسبية ما عدا الاين وحكموا بكونه الكل من الامور
الاعتبارية فكما ان وجود تلك الصور ليس وجودا محققا بل موهوما فكذا وجود تلك العلوم
والوجود الموهوم كاف في تحقق الوجود الموهوم والحكماء ايضا مصرحون بكون الوجود الموهوم
كافيا في التحقق النفس الامري ولذا زاد واغ تعريف الحمل قيد الوجود الموهوم حيث قالوا الحمل هو
اتحاد المفهومين في الوجود الخارجي المحقق او الموهوم ليصدق على حمل العدميات كقولهم زيد اعمى
على ما صرح به الشريف المحقق في تصانيفه لا يقال لما ذهبوا الى الوجود الذهني المحقق لم يكن
لهم حاجة الى اخذ الوجود الموهوم في الحمل بعد ان حملوا الوجود الخارجي على الوجود في خارج
الذهن الحاكم وان كان وجودا ذهنيا كما في حمل القضايا الذهنية لانا نقول ذلك الحمل غير كاف
في تحديد الحمل اذ كل مفهوم عدمي من المفهومات الانتزاعية والامور الاعتبارية لكنهم جعلوا الامور
الاعتبارية اقساما قسم يلحق الموضوعات ويثبت لها في الخارج فقط كالاعمى والجاهل
والقضية الحاكمة بثبوت هذا القسم خارجية اي حقيقية وقسم يلحقها في الذهن فقط وهي
المعقولات الثانية كالامكان والوجوب والامتناع وكالكلية والجزئية والقضية الحاكمة ذهنية
وقسم يلحقها في الكل كما في لوازم الماهيات كما في قولنا الانسان لا فرس للقطع بان الانسان سواء
كان موجودا في الخارج او في الذهن ليس بفرس فثبت ان [illegible] في الكل من الخارج ونفس الامر
والا

والا لارتفع النقيضان عن امر موجود وينعقد في مثل القضايا الثلث اعني الخارجية والحقيقية والذهنية
وتحقيق ذلك المحقق الدواني ان ثبوت الشيء للشيء يستدعي وجود المثبت له في ظرف الثبوت ولو كان
الامر الثابت معنى عدميا او سلبيا ولا يستدعي وجود الثابت في ذلك الظرف كما في ثبوت العمى في
الخارج لزيد موجود في الخارج ومن البين ان لكل حكم خارجي او حقيقي او ذهني واقعا وخارجا
يطابقه وان لم يكن صدقه وكذبه باعتبار مطابقته وعدم مطابقته وذلك الخارج هو نفس الامر المتحقق
من غير فرض واعتبار فلو لم يؤخذ الوجود الموهوم في الحمل لم يصدق على حمل القضايا الخارجية
والحقيقية اللتين محمولاتهما من الامور الاعتبارية الثابتة في الخارج كما في زيد اعمى في الخارج وكل انسان
لا فرس في الخارج وان صدق على حمل القضايا الذهنية التي محمولاتها معقولات ثانية لا ثبت للماهيات
الا في الذهن كما في قولنا الانسان كلي او اعم او معلوم الى غير ذلك فلزمهم ايضا القول بكفاية الوجود
الخارجي الموهوم في الوجود النفس الامري فان كان العلم موجودا في نفس الامر بالصور العلمية
التي هي من الاعتبارية ايضا والا فيبطل ما ذكروه بل نقول لما كان الثبوت الخارجي للعلم متحققا في نفس
الامر ولم يكن ثبوتا ذهنيا ولا وجودا خارجيا فقد انتقض به حصر الوجود النفس الامري
في الوجود الخارجي والذهني المحققين فليتأمل وللقائل ان يقول فيه بحث اذ لا شك ان العلم من
الامور الموجودة في نفس الامر والا لم يكن بين العالم والجاهل فرق كما في زماننا هذا وقال تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وايضا هو مبدأ اثار موجودة محسوسة اذ الشخص
اذا علم امرا ملايما او منافرا ينبسط او ينقبض ويظهر عليه اثار [illegible] الفرح او الترح والمتكلمون
ايضا مصرحون بان تصور الامر الملايم او المنافر ينبعث منه الشوق الموجود بداهة ووجدانا
واذا تاكد الشوق يحمل على الفعل او الترك وكل ما هو مبدأ اثار موجودة فهو موجود في نفس
الامر للقطع بان ما لم يكن له وجود في نفس الامر لا يكون مبدأ لاثر موجود واذا كان العلم موجودا
في نفس الامر فسواء كان من الامور الاعتبارية المتحققة في نفس الامر كما هو مقتضى نفيهم وجود
الاضافة وسائر الاعراض النسبية ما عدا الاين او كان من قبيل الاحوال عند مثبتيها فلا بد وان
يكون الصور العلمية ايضا موجودة في نفس الامر سواء كان العلم عبارة عن الاضافة كما ذهب اليه المتكلمون
وبعض الحكماء او عن نفس الصورة الحاصلة عين الماهية المعلومة او شبحها ومثالها كما ذهب اليه
اكثر الحكماء او عن انفعال النفس وقبولها لتلك الصورة الفائضة من الفياض كما ذهب اليه بعض
الافاضل من الحكماء ولا خلاف لاحد منهم في ان هناك اضافة بين العالم وبين المعلوم نفسه او مثاله وشبحه

وانما الخلاف في ان العلم ماهو من تلك الامور المتحققة هناك وذلك لان العقل لا يجوز تحقق الاضافة في نفس الامر في ظرف من الظروف بدون تحقق كلا المتضايفين او احدهما في ذلك الظرف نعم لعل هذا الاكان يقال يجوز تحقق الابوة في الخارج بدون تحقق شيء من الاب والابن او احدهما في شيء من الازمنة بل القسم الثاني تجويز تحقق احد المتضايفين بدون الاخر ولما كان العالم ههنا موجودا في الخارج لزم ههنا القسم الثاني وقد سبق الاشارة اليه بانه مما يقلع برهان التضايف من اصله وهو مصادم للمقدمة البديهية القائلة بان المتضايفين متكافئان تحققا وتعقلا واذا كان الصور العلمية التي تعلق بها العالم موجودة في نفس الامر لم تكن ممتنعة بالذات اذ لا شيء من الممتنع بالذات بموجود في نفس الامر وفاقا فادعاء ان جريان برهان التطبيق يقتضي كونه ممتنعا بالذات نعم لو كانت الصور العلمية من الامور الاعتبارية الانتزاعية كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار لانقطع السلسلة بانقطاع الانتزاع والاعتبار فان نفس الملازمة لازمة للزوم ايضا والا يلزم جواز وجود الملزوم بدونها فيلزم جواز وجوده بدون اللازم فيلزم ان يكون بينهما ملازمة هف واذا كانت نفسها لازمة ينتقل الكلام الى لزومها للملزوم وهكذا الى غير النهاية فيتحقق هناك في نفس الامر ملازمات مترتبة غير متناهية لكن وجود تلك السلسلة في عالم الاذهان موقوف على الانتزاع فينقطع عند انقطاعه ومعنى كونها موجودة في نفس الامر كون مبداء الانتزاع موجودا فيها لكن الصور العلمية ليست من هذا القسم كما لا يخفى والجواب عن البحث انا سلمنا ان جريان البرهان فيها يقتضي امتناعه المنافي لوجودها في نفس الامر وكون الموجود منها متناهيا لكن نفس الجريان ممنوع فانه انما يجري في السلسلتين القابلتين للحركة والصور العلمية غير قابلة للحركة فلا يجري فيها وتحقيق ذلك لان مجرد التطبيق الاجمالي بان يقال اما ان يكون بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى جزء مقابل له من اجزاء السلسلة الصغرى او لا يكون ففي الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثاني يلزم تناهي السلسلتين معا غير كاف في تقرير البرهان اذ لقائل ان يقول نختار الثاني ونمنع لزوم تناهي السلسلتين وانما يلزم ذلك لو انتقل الزيادة المعينة الى جانب اللاتناهي وهو ممنوع ولا يلزم من مجرد صدق قولنا ليس بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى جزء مقابل له من السلسلة الصغرى ذلك الانتقال لجواز ان يكون صدقه لزيادة في جانب المبداء لا في جانب اللاتناهي الا يرى انه صادق قبل اعتبار التطبيق بل لابد في ذلك الانتقال من حركة السلسلة الصغرى الى ان ينطبق مبدؤها على

ينتقل

ينتقل الزيادة الى جانب اللاتناهي قطعا كما يظهر من ابطال تناهي الابعاد بتطبيق احد الخطين الذين لا جزء لهما بالفعل على الاخر كما اجروه هنالك ايضا بعد فرض حركة الصغرى مطلقا يلزم احد الفسادين اللذين ذكروهما في تقريره لكن يجوز ان يكون الفرض المذكور فيما لم يقبل الحركة فرض محال يجوز ان يستلزم محالا اخر فلا يتعين كون المحال اللازم لازما من عدم تناهي السلسلتين فلا يتم التقريب فالحق ان التطبيق الاجمالي انما يكفي في السلسلتين القابلتين للحركة بحسب نفس الامر وهذا مع وضوحه كيف خفي على جمهور العلماء الاعلام والحمد والمنة على كل انعام فان قلت فعلى هذا لا يمكن للمتكلمين اجراء برهان التطبيق في استحالة النفوس الناطقة الغير المتناهية وابطلوها بذلك قلت لعل اجراؤهم فيها مبني على مذهبهم من انه لا مجرد غير الواجب تعالى وان كل جوهر جسم ولو لطيفا وكل جسم قابل للحركة وفاقا وليس مرادهم اجراؤه فيها ولو كانت مجردة عن المواد كما زعمه الحكماء اذ بعد ما تحققت ما ذكرنا لا مساغ لاجراء البرهان فيها وان اجرى احد فيها فلام عليه ايضا نعم لا يمكن اجراؤه ح في ابطال الحركات الدورية الغير المتناهية ازلا وابدا كما زعمه الحكماء اذ الحركات لكونها اعراضا غير قابلة للحركة التي هي من خواص الجسم ولو لطيفا لكنها ان تبطل ببرهان التطبيق فلتبطل ببرهان التضايف اذ لا بد من تكافؤ السابقيات والمسبوقيات في الدورات الغير المتناهية وما يتوهم عليه من ان الدورة المفروضة مسبوقة بالدورة التي قبلها وهي مسبوقة بما قبلها وهكذا فبين كل اثنين منها سابقية ومسبوقية متكافئتان فلزوم تحقق احد المتضايفين بدون الاخر ممنوع فتوهم فاسد لانه مبني على توهم ان الدورة الاخيرة مسبوقة بما قبلها فقط وليس كذلك بل هي مسبوقة بكل دورة قبلها ففي كل دورة يتحقق في نفس الامر مسبوقيات غير متناهية بحسب الدورات السابقة الغير المتناهية ولا يتحقق فيها الا سابقيات متناهية بناء على ان ما بين كل دورة سابقة وبين كل دورة مسبوقية متناهية ابدا فيظهر انه لو تحقق في الخارج دورات غير متناهية في جانب الازل ولو متعاقبة يلزم تحقق المسبوقيات الغير المتناهية بلا مكافي لا تحقق مسبوقية واحدة فقط بلا مكافي وذلك ضروري لزوما وبطلانا فهذا برهان قوي في بطلان كل سلسلة غير متناهية مترتبة الاحاد ولو كانت متعاقبة في الوجود ومما ذكرنا يندفع عنه ما يتوهم من انه انما يتم في بطلان ما تسلسل في جانب واحد فقط ولا يتم فيما يتسلسل من الجانبين الى غير النهاية كما في الحركات الدورية عندهم اذ ليس هناك في نفس الامر مسبوق اخير بل كل مسبوق فهو سابق على ما بعده ايضا ففي كل من الاحاد سابقية ومسبوقية اقول نعم في كل منها سابقية ومسبوقية

لكن المسبوقيات المتحققة في كل غير متناهية والسابقيات المتحققة في كل متناهية في كل يوم
فيلزم تحقق سلاسل غير متناهية من مسبوقيات بلا مضايف ومحاذ ولا حاجة الى ما ذكره ذلك
المحقق ايضا في دفعه من انا اذا اخذنا من احاد السلسلة كالمعلول الاخير وتصاعدنا الى
جانب العلل يجب ان يكون فيما قبله من الاحاد سابقية ليس معها مسبوقية وكذا اذا تنزلنا الى
جانب المعلولات فان للمناقشة في ذلك الوجوب مجالا ودعوى البداهة غير مسموعة وان
قد بطل سائر السلاسل المترتبة الاحاد ببرهان التضايف فلا حاجة لنا الى ابطالها ببرهان
التطبيق مرة اخرى مع ان لنا ابطالها الزاما بناء على زعمهم من ان كل وضع فلكي حادث فهو
مع الواجب او مع مجرد قديم اخر علة تامة موجبة لواحد من الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية
كسلاسل الاجناس العنصرية فان الانواع العنصرية قديمة باجناسها عندهم ولما كانت
الحركة السرمدية مستلزمة لسلسلة غير متناهية عندهم وكان تلك السلسلة قابلة
للحركة فبابطال لازمها تبطل نفسها فان قلت لا نم جريانها في بطلان السلسلة المتعاقبة الاحاد
وان كان كل واحد قابلا للحركة اذ الاحاد الموجودة في الخارج في كل زمان من الازمنة المفروضة
متناهية والسلسلة الغير المتناهية ليست الا موجودة في الذهن فلا تكون قابلة للحركة قلت
لما وجد كل من تلك الاحاد في الخارج امكن بالنظر الى ذاتها اجتماعها في الوجود اذ الماهيات الممكنة
الجوهرية لا تقتضي ان تعدم بعد وجودها ولذا كان الجنة والنار واهلها ابديين وكان الافلاك
والمواد العنصرية قديمة على زعمهم فيجوز ان لا يعدم كل من تلك الاحاد بعد وجوده بالنظر الى
ذاته وان لم يجز ذلك لامر خارج عن ذاته كارادة الواجب تعالى فنقول لو وجد احاد غير
متناهية من الاجسام ولو كانت متعاقبة لامكن اجتماعها في الوجود بالنظر الى ذاتها وكلما
امكن ذلك لجاز ان يتحقق هناك سلسلتان احديهما اطول من الاخرى بناء على ما قاله
ذلك المحقق من ان وجود امور غير متناهية مطلقا يستلزم الترتب بين المجموعات الغير
المتناهية وكلما امكن ذلك يلزم امكان كون الجزء مساويا بالكل او تناهي غير المتناهي
بالنظر الى ذات تلك الاحاد والمجموعات واللازم باطل اذ كل من اللازمين ممتنع بالذات
لا يستلزمه ولا امكانه ذات ممكن ما والا لكان محالا ذاتيا لا ممكنا وبما ذكرنا من اشتراط
امكان حركة السلسلتين ظهر ان ابطال مطلق التسلسل ببرهان التطبيق سخيف جدا
والحق لا يستتر بتكثير السواد وهذا الذي ذكرناه هو الحق الحقيق بالذكر في تحقيق ما عليه

الملة

الملة الاسلامية واما الاحتياج الى التشبث باذيال الفلاسفة في بساطة العلم الواجبي لمجرد
تعميم جريان البرهان فكتخريب مسجد لتوسيع الطريق ومن مثل بكل حشيش
تشبث الغريق كما لا يخفى على انك قد عرفت جريانه بعد بساطة العلم الواجبي ايضا اذ قد ذكر
ذلك المحقق في بحث العلم ان معنى الاجمال كون العلم واحدا والمعلوم متعددا وهو علم بالفعل
بجميع المعلومات لا بالقوة كما توهمه بعض المتاخرين انتهى ولما كان كل من تلك المعلومات
الغير المتناهية معلوما بالفعل ولو في ضمن علم واحد اى تعلق واحد كان كل منها موجودا في العلم
ممتازا عن الاخر اذ لا علم بدون التميز فلكل معلوم وجود ذهني استقلالا او تبعا لوجود الكل
وكل ما له وجود ولو تبعا فهو متميز في نفسه وذلك البرهان بظاهره يجري في كل سلسلة
متميزة الاحاد وانما لا يجري في المعدومات المحضة الغير المتميزة بوجه فبساطة العلم الواجبي
واجماله بذلك المعنى لا ينفي الجريان كما لا يخفى فلا بد وان يصار الى جواب اخر يتعلق بتعلق
الاذكياء لان قلوب الاذكياء تتعلق بجريانه فيها بعد هذا الجواب لكن بما ذكرنا يندفع الكل
ويتضح الحق المنور في الملة البيضاء وان قلنا بالوجود الذهني كما ذهب اليه اكثر المحققين
من المتكلمين وقد ظهر حقيته ايضا مما ذكرنا سابقا ولم يبق ههنا خلجان واضطراب الا ان
الاشاعرة لما جوزوا ترتب البرودة على النار والحرارة على الماء فقد جاز الحركة في
الصور العقلية بالنظر الى ذاتها عندهم فذات الصور العقلية غير ابية عن الحركة الاينية
بالنسبة الى قدرة الله تعالى عندهم ولذا اجروا البرهان في الكل قلت اما المنكرون للوجود
الذهني فلا مساغ لهم في تجويز ذلك لانه تجويز وجود العرض بدون المعروض وهو مستحيل
لا يتعلق به قدرة الواجب واما القائلون بالوجود الذهني من المحققين منهم فلا يمكن لهم
اجراؤه فيها ايضا اذ مانع الجريان يكفيه الجواز وقد حقق ذلك المحقق في تحقيق مذهب
الامام ان الاشاعرة لا ينكرون لزوم بعض افعاله تعالى لبعض فكما ان ايجاد البياض يستلزم
رفع السواد اولا عن الجسم فالظاهر ان ايجاد الحركة في الصور العقلية يستلزم جعلها موجودة
في الخارج اولا كما ان ايجاد المعلومية يستلزم جعل الماهية اولا موجودة في الذهن فعلى هذا
لا غبار في الكلام وتلخيص الكلام لو جرى البرهان في كل امور مرتبة لما امكن للحكماء ان يقولوا
بعدم تناهي النفوس الناطقة فانها وان لم تكن في انفسها مرتبة على القول بقدمها كما ذهب
افلاطون واتباعه لكن التعدد العارض لها مرتب المراتب وهو عندهم من مقولة الكم الذي

هو موجود خارجي كسائر المقولات فلو فرضنا ان المعلومات لا تعدد لها في علم الواجب
كما تفعلونه في مراتب الاعداد العارضة لها واما القول بان لا تناهي الاعداد بالفعل غير واقع
بل لا تناهيها بمعنى لا يقف عند حد فهو انما يصح على مذهب المتكلمين النافين لقدم العالم
وعروض الاعداد للمجردات كعروضها للماديات مصرح في الكتب الحكمية من رئيسهم و
غيرهم وان قالوا ان العدد في التحقيق من الامور الاعتبارية التي انما توجد في الاذهان
بالانتزاع من المعدود فهي متناهية في الوجود الذهني فنقول جميع هذه المراتب مرتسمة
في العقل الفعال عندهم ازلا وابدا اذ لا مانع في اصولهم عن ارتسام انفس المجردات
ولا عن ارتسام الاعداد العارضة لها وان قالوا البرهان لا يجري في الامور الاعتبارية فنقول
ما وجه عدم الجريان وانت تعلم ان ليس هناك مانع الجريان ما عدا كون السلسلة الصغرى
غير قابلة للتحريك والانطباق وكذا الكلام في المعدومات المتميزة عند المعتزلة فقد صدق
ما ذكرنا من الاشتراط ولنختم الكلام بكلام في دفع ما يرد على برهان التطبيق من ان
السلسلة الصغرى ان كانت جزءا من الكبرى فلا يمكن التطبيق كيف والتطبيق يتوقف
على وجود سلسلتين متغايرتين لا بمجرد الكلية والجزئية وان لم تكن جزءا منها فلا
تبطل بها سلسلة واحدة وانما تبطل السلسلتان مع انهم ابطلوا الكل بذلك ودفعه
بان وجود سلسلة غير متناهية يوجب امكان سلسلة اخرى بقدر جزئها اذ وجود
الكل متأخر عن وجود الجزء فاذا وجد الكل نعلم ان ماهية الجزء غير ابية عن الوجود
فنفرض ذلك الجزء الممكن بالنظر الذاتي المماثل المتحد في النوع للجزء الموجود وقد سبق
ان الامر يتم بهذا القدر لان العادي المذكورين ياباه فان سلسلة الاحاد ومقتضى
اللزوم ان يمكن وقوع المحال بالنظر الى ذات السلسلتين وان يابى عنه ماهيتهما
مع ان اجتماع النقيضين يأباه ماهية كل ممكن فلا اشكال فاعلم هذا الكلام

تمت الرسالة للفاضل الاستاذ
اسمعيل الكلنبوي روح الله
روحه ورضي عنه

م

رسالة امتحان على الفن الثاني للكلنبوي

٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزأ من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وههنا اسئلة

السؤال الاول على اي معنى يحمل لام الفن من معانيه الاربعة المشهورة **الجواب** على لام العهد الخارجي اذ لا تحمل على غيره ما امكن العهد **الثاني** ما حقيقة لام العهد الخارجي **الجواب** هي اللام التي وضعت للاشارة الى قصد الحصة المعينة من مفهوم مدخولها **الثالث** باي وجه تعينت تلك الحصة بين المتكلم والمخاطب اعني بين المصنف والطالب هنا **الجواب** تعينت بسبق ذكرها كناية في اخر المقدمة حيث ذكر علوما ثلثة بقوله وما يحترز به عن الخطأ في تادية المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع كما تعين الذكر ما في البطن بسبق ذكره كناية في ضمن التحرير في قصة امرأة عمران **الرابع** ما طريق هذه الكناية **الجواب** ذكروا ان الكتاب واجزائه كالفن والباب والفصل يحتمل ان يكون عبارة عن الالفاظ وان يكون عبارة عن النقوش وان يكون عبارة عن المسائل والمختار هو الاول كما في كتاب الله تعالى وان العلم يحتمل ان يكون عبارة عن المسائل وان يكون عبارة عن التصديقات المتعلقة بالمسائل وان يكون عبارة عن الملكة الحاصلة من تكرر تلك التصديقات والتمرن بها والعلوم المذكورة في اخر المقدمة هي المسائل لان المراد منها ما سيبين في مقاصد الكتاب ولا معنى لبيان الادراكات والملكات وانما المبين هو المسائل فان حمل الفن على الالفاظ المخصوصة كما هو المختار او على النقوش فوجه الكناية ان ذكر المسائل التي هي عبارة عن العلوم الثلثة في اخر المقدمة صريحا يفيد ذكر دوالها من الالفاظ والنقوش ضمنا للاستلزام بين الدال والمدلول وان حمل الفن على المسائل المخصوصة ايضا فوجه الكناية ان عنوان الفن بمعنى طائفة مخصوصة من المسائل اعم من المسائل التي ذكرها المصنف وذكر الخاص يتضمن ذكر العام في الجملة وهو مراد من قال ههنا ان الاتحاد في الذات كاف في لام العهد **الخامس** ما انفهم هذا الفن في اخر المقدمة الا من قوله

وما يحترز

وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وهذا القول هناك ثاني الاقوال الثلثة الدالة على العلوم الثلثة فاذا كان لام العهد اشارة الى ما فهم من الثاني كانت اللام مفيدة لثانوية الفن المعهود ايضا فتستغني عن قيد الثاني ههنا وبالجملة لام العهد مغني عن قيد الثاني لان المعهود ثان هناك **الجواب** المراد من الثاني ههنا ما في المرتبة الثانية والمشار اليه فيما سبق ثان في الذكر لا في المرتبة والترتيب الذكري لا يستلزم الترتيب الرتبي وليس هناك ما يدل على الترتيب الرتبي او الزماني اذ العطف هناك بالواو التي لا تدل على الترتيب لا زمانا ولا رتبة ولذا لم تدل اية الوضوء على الترتيب في غسل الاعضاء الاربعة كيف ولو دل الترتيب الذكري على الترتيب الرتبي للغا حمل العلوم الثلثة على الفنون الثلثة لا سيما على تقدير كون الموضوع والمحمول عبارة عن المسائل المخصوصة لان المص افاد هناك ان ما يحترز به عن الخطاء علم المعاني وان ما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وان ما يعرف به وجوه التحسين علم البديع فلو كان الترتيب الذكري هناك دالا على الترتيب الرتبي فبعد تقييد الفن المعهود ههنا بقيد الثاني تعين ذلك الفن المحكوم عليه هناك بعلم البيان ويلغو حمل علم البيان ههنا ولذا الكلام في اخويه بل الحق ان غاية ما افاده لام العهد هنا هو الفن المعهود السابق في ضمن الفنون الثلثة ولا يدري انه ثان في الرتبة ام لا وانه هو ما يحترز به عن التعقيد المعنوي ام لا فلام العهد لا تغني عن قيد الثاني ولا يوجبان لغوية الحمل ههنا مع ان الثانوية فيما سبق حاصلة في الواقع وليست بملحوظة هناك وفرق بين حصول الشيء وملاحظته ولا تلازم بينهما والا لكان ملاحظة زيد مثلا موجبة لملاحظة جميع اوصافه الحاصلة له في الواقع وذلك قطعي البطلان **السادس** اذا حمل اللام على العهد الخارجي واريد من مدخوله حصة معينة من مفهومه يلزم ان يكون لفظ الفن وكذا كلما دخل عليه لام العهد الخارجي مجازا من باب ذكر العام وارادة الخاص ولا قائل به **الجواب** صرح الشريف المحقق في بحث اللام بان لاسماء الاجناس مع لام العهد وضعا اخر بازاء الحصص المعينة فيكون مدخولها حقيقة باعتبار هذا الوضع **السابع** ما العلم علم البيان هل هو مجموع المضاف والمضاف اليه كعبد الله ام المضاف اليه وحده واضيف اليه العلم كيوم الاحد **الجواب** هو المضاف اليه وحده بناء على ان الحق ان لفظ العلم

في مثل علم الصرف وعلم النحو وامثالهما ليس جزءا من اسامي العلوم بل هو مضاف الى الاسامي
من اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق كيوم الاحد وشجر الاراك وقد اشار اليه المص
في قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها حيث عطف التوابع على البلاغة مع امتناع العطف
على جزء العلم ولذا اشار الشارح ايضا ههنا بقوله قدمه على البديع حيث ترك لفظ العلم مع ان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان **الثامن** لما كان البيان الذي هو اسم
للعلم المخصوص دالا بالتضمن على مفهوم العلم كما يدل عليه تعريفه الاتي فما فائدة اضافة العلم
اليه **الجواب** الفائدة في جميع صور اضافة العام الى الخاص تبيين جنس المضاف
اليه من اول الامر لئلا يحتمل الجنس الاخر كالمنطلق الفصيح ههنا وهذه الفائدة لا تحصل
بمجرد الدلالة ~~الالتزامية~~ التضمنية بل تحتاج الى تصريح الجنس واما القول بان فائدته دفع
لزوم حمل الجزئي الحقيقي الممتنع فليس بشيء من وجوه اما اولا فلان امتناع ذلك الحمل
ممنوع عند اهل العربية كما سبق في المنطلق زيد بل عند اهل المعقول ايضا ولذا جوزه
المص في شرح الرسالة واما ثانيا فلان كون البيان وامثاله من العلوم جزئيا حقيقيا
محل نظر كما فصل في محله وسنشير اليه واما ثالثا فلان العدول عن تأويل المشهور
المسمى بالبيان الى زيادة لفظ العلم مما لا وجه له مع ان هذه الفائدة مختصة بما كان المضاف
اليه جزئيا حقيقيا ولا تطرد فيما كان كليا كنوع الانسان **التاسع** اذا كان فائدة ايراد
لفظ العلم تخصيص البيان بهذا العلم لان البيان اعم من وجه من العلم لا اخص مطلقا
الجواب تخصيص البيان بمعنى رفع الاحتمال لمعنى اخر باعتبار وضع اخر ينافي كون البيان
باعتبار وضعه لهذا العلم اخص مطلقا من مطلق العلم نعم البيان بمعنى ما يطلق عليه لفظ
البيان حقيقة او مجازا اعم من وجه من العلم وليس الكلام فيه بل في البيان بمعنى العلم
المخصوص حقيقة **العاشر** هل يجوز ان يكون الفن ههنا خبرا مقدما **الجواب**
لا يجوز لتصريح النحاة بان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين كما ههنا وجب تقديم المبتدأ
الحادي عشر لم يجعل علم البيان مبتدأ مع كون ما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم
البيان سبق في اخر المقدمة صريحا وكون نفسه اوده والاخر فنا اول سابق هناك
ضمنا والسابق صريحا اعرف من السابق ضمنا وقد صرح النحاة بان الاعرف يجعل
مبتدأ وغير الاعرف خبرا **الجواب** لما كان عادة المصنفين ان يجعلوا كتبهم منقسمة
الى

الى فنون وفصول وابواب ثم بينوا ان الاول من هذه الاقسام في كذا والثاني في كذا
وهكذا فلما اشار المص في اخر المقدمة ايضا الى ان كتابه فنون ثلثة مرتبة في حق العلوم
الثلثة وقد سبق ان الترتيب الذكري هناك لم يدل على الترتيب الرتبي صار المقام
مقام ان يتردد الطالب في ان ما في المرتبة الاولى من هذه الفنون اي العلوم الثلثة
وكذا ما في المرتبة الثانية او الثالثة ايها فبهذا الاعتبار صار الاتصاف بعنوان الفن
الاول اعرف من الاتصاف بعلم المعاني وكذا الاتصاف بعنوان الفن الثاني او الفن
الثالث اعرف من الاتصاف بعلم البيان او البديع وقد اشار الشارح والمص الى مثله
في قولهم زيد المنطلق والمنطلق زيد حيث يساق الاول فيما علم زيد ويشتبه في انطلاقه
وعدم انطلاقه ويساق الثاني فيما يعلم المنطلق ويشتبه في انه زيد او عمرو
الثاني عشر هذه القضية القائلة بان الفن الاول علم المعاني والفن الثاني
علم البيان والفن الثالث علم البديع من اي قسم من اقسام القضية باعتبار
الموضوع **الجواب** انها قضية شخصية في المشهور ومهملة في التحقيق اما
كونها شخصية في المشهور فلان الحصة المعهودة سواء كانت عبارة عن الالفاظ
المخصوصة التي هي من بداية الفن الى نهايته او عن نقوش هذه الالفاظ او عن مدلولاتها شخص واحد
في المشهور ولذا جعلوا اسامي الكتب من قبيل اعلام الاشخاص وما يتوهم من التعدد باعتبار
قراءة المتلفظين او كتابة الكاتبين او ادراك المدركين فهو تعدد اعتباري جاء من تعدد المحال
لا تعدد بالذات واما كونها مهملة في التحقيق فلان تعدد الالفاظ والنقوش الموجودة في محال
متعددة ليس كتعدد الجوهر باعتبار المحال كما ان زيدا باعتبار كونه في البيت غيره باعتبار
كونه في الصحراء فانه تعدد بالاعتبار لا بالشخص لان تشخصه غير موقوف على البيت والصحراء
بخلاف الالفاظ والنقوش التي هي اصوات والوان فانها عرضان ومن مقولة الكيف وقد اتفق
الحكماء والمتكلمون على ان المحال للاعراض مدخلا في تشخصها ولذا لم يجوزوا انتقال العرض
من محل الى محل اخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون القائم بهذه الورقة
عين القائم باخر بالشخص وكذا الكلام فيما كان الفن عبارة عن المسائل لانها امور معلومة
والمعلوم صورة ذهنية متحدة مع العلم في التحقيق فكما ان العلوم عوارض قائمة بالنفس كذلك
المعلومات والمسائل فكيف يكون الوصف القائم بهذه النفس عين القائم بالنفس الاخرى بالشخص

بل الحق ان الاعراض القائمة بمحال متعددة باشخاص متعددة فلو حمل القضية ههنا وفي امثاله
على الشخصية لانحصر الفن الثاني وامثاله كالكافية والشافية في الشخص القائم بالهواء المجاور للمص
او بكتاب او بذهن فيلزم ان لا يكون الاشخاص الباقية القائمة بنا او بكتبنا فنا ثانيا او
كافية او شافية وهو فاسد فتعين ان الحصة المعهودة التي كان الفن الثاني عبارة عنها
عبارة عن القدر المشترك بين تلك الاشخاص فتكون كلية لا جزئية حقيقية فكان موضوع
هذه القضية كليا والحكم على هذا الكلي باعتبار الافراد لا باعتبار نفس الطبيعة اذ الغرض افادة
ان ما يقرأه الطالب او يكتبه او يعلم من الافراد فن ثان نافع في الاحتراز عن التعقيد
وقد خلا هذا الحكم عن السور الكلي او الجزئي حيث حمل اللام على العهد الخارجي فلا تحمل بعده على
الجنس من حيث تحققه في ضمن كل فرد او في ضمن البعض والا لزم ارادة معنيين من اللام في
اطلاق واحد وهو غير صحيح عند الجمهور وان جوزه البعض من الشافعية فلا يكون القضية
طبيعية ولا محصورة بل مهملة في التحقيق ومن ههنا يعلم ان العلوم سواء كانت عبارة عن الملكة
او الادراكات او عن المسائل القائمة بنفوس كثيرة كلية لا جزئية حقيقية الثالث عشر
بين لام العهد وبين حمل القضية على غير الشخصية منافاة لان الحصة المعينة المدلولة بلام العهد
يجب ان تكون شخصا وجزئيا حقيقيا الجواب لا يجب ذلك بل قد تكون تلك الحصة نوعية
كما في ارادة الرومي من الانسان اذ الحصة بمعنى الاخص من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا
حقيقيا الرابع عشر هل المراد بقوله لشدة الاحتياج اليه بيان العلة الخارجية كما في
قولهم قعدت عن الحرب جبنا او الاستدلال بالدليل اللمي الجواب يحتمل الكل الخامس عشر
على تقدير الاستدلال كيف يرتب القياس وانه اقتراني او استثنائي الجواب يرتب من الشكل
الاول من الاقتراني هكذا البيان ناسب تقديمه على البديع لان البيان امر يشتد الحاجة
اليه بخلاف البديع وكل امر شانه كذا ناسب تقديمه على البديع اما الكبرى فظاهرة بعد تقييد
الاوسط بقوله بخلاف البديع واذا لم يقيد به فهي ثابتة بذلك القول واما الصغرى فلان البيان
جزء من علم البلاغة ومحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع وكل امر شانه كذا فهو امر
يشتد اليه الحاجة بخلاف البديع فقوله بخلاف البديع بمعنى انه بخلافه في شدة الاحتياج اليه
مع كونه جزءا ومحتاجا اليه في تحصيل البلاغة لستفاد منه التقييد في الدليلين السادس عشر
لم اقيم الدليل على المناسبة لا على نفس التقديم المذكور في كلام الشارح مع ان حمل التقديم على معنى

مناسبة

مناسبة التقديم مجاز من ذكر المسبب وارادة السبب لا يصار اليه بلا قرينة صارفة ولا قرينة
ههنا الجواب ههنا قرينة صارفة ومعينة لمعنى المناسبة اما الصارفة عن الحقيقة فهي
كون نفس التقديم بديهيا جليا معلوما بحس السمع او بحس البصر مع امتناع الاستدلال
على البديهي الجلي لان الغرض من الاستدلال تحصيل العلم بالمدعى وهو حاصل قبل الاستدلال
فيكون الاستدلال تحصيلا للحاصل وهو محال لا يقال لا يتم البداهة على تقدير كون الفن الثاني
عبارة عن المسائل بل تقديمها ثابت بدليل تقديم دوالها من الالفاظ والنقوش لانا نقول
الانتقال من تقديم الدوال على تقديم المدلولات دفعي لا تدريجي والاستدلال والنظر لكونه عبارة عن
حركة الذهن يكون الانتقال فيه تدريجيا فتقديم المدلولات بعد مشاهدة تقديم الدوال من
قبيل الحدسيات او من قبيل القضايا قياساتها معها واما القرينة المعينة لمعنى المناسبة
فهي انه لما امتنع حمل التقديم على حقيقته فاما ان يصرف الى وجوب التقديم او الى مناسبته
ورجحانه لكن شدة الاحتياج اليه انما يفيد المناسبة والرجحان لا الوجوب لجواز التاخير
الذكري بعد واما دعوى صحة التقديم فهي بديهية كدعوى نفس التقديم فالصارفة صارفة عن الحمل
عليها ايضا السابع عشر هو البحث في الدليلين بوجوه اما اولا فلان الجزئية في الدليل الثاني
ممنوعة لجواز ان يكون البيان جزئيا لعلم البلاغة لا جزءا له كيف ويصح حمل علم البلاغة على البيان لانه
معرف بانه علم له مزيد اختصاص بالبلاغة لا كالنحو والصرف وغيرهما من العلوم التي لها مدخل
في تحصيل البلاغة وليس لها زيادة اختصاص بها لكونها مبادي بعيدة لها ولو كان جزءا له لما
صح حمله عليه نعم على هذا التقدير يتم المدعى في شدة الاحتياج اليه ايضا لان البديع ليس
بجزء ولا جزئي لعلم البلاغة لكن الغرض القدح في نفس هذا الدليل الجواب ليس علم البلاغة
بمعنى علم له مزيد اختصاص بالبلاغة على ان يكون البلاغة بمعنى بلاغة الكلام واضافة العلم اليه اضافة
لامية من اضافة احد المتباينين الى الاخر لوجهين الاول لو كان كذلك لم يوجد وجه وجيه في
الاظهار مقام الاضمار في قوله ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام اذ الظاهر ان يقال ومحتاجا
اليه في تحصيلها الثاني انه قد فهم من كلام الشارح في المقدمة ان لفظ البلاغة موضوع لمجموع العلمين
لا وضع لكل من بلاغتي المتكلم والكلام وهو المراد ههنا واضافة العلم اليها من اضافة العام الى الخاص
كعلم البيان فلهذا اظهر البلاغة في ذلك القول اذ ليس المقام مقام الاضمار ولو اضمر احتيج الى الاستخدام
فعلم هذا علم البلاغة معرف بانه علم يحترز به عن الخطاء في التأدية وعن التعقيد المعنوي فهو

بهذا المعنى انما يصدق على مجموع علمي المعاني والبيان من حيث المجموع لا على احدهما على حدة فيكون
البيان جزأ من علم البلاغة لا جزئيا ولو سلم انه معرف بذلك فزيادة الاختصاص بالبلاغة انما توجد
في المجموع لا في احدهما لان المجموع كاف في تحصيل البلاغة دون احدهما فلا يصدق هذا التعريف
ايضا الا على مجموع العلمين فيكون البيان جزأ لا جزئيا ايضا **واما ثانيا** فلان كون البيان محتاجا
اليه في تحصيل بلاغة الكلام ممنوع كيف والقدماء من البلغاء كامرئ القيس وزهير وابنه وغيرهم
حصلوا بلاغة كلامهم من غير بيان لان البيان هو القواعد المدونة او الادراكات بها او الملكة الحاصلة
من تكرر ادراكاتها ولا تدوين ح واما معرفتهم الاجمالية بتلك القواعد من غير معرفة الاصطلاحات البيانية
فلا تسمى بيانا عند اهل الفن على ما صرحوا **الجواب** المراد من البلاغة في قوله في تحصيل بلاغة
الكلام هو البلاغة الكسبية كما يؤيده اضافة التحصيل اليها لا اعم من البلاغة السليقية فانها لا تحتاج
الى البيان بداهة **واما ثالثا** فلو سلمنا ان المراد بالبلاغة هو الكسبية فقط فكونه محتاجا اليه بعد
ذلك ممنوع لان الكلام المطابق لمقتضى الحال اذا كان دالا على معناه بالمطابقة كقولنا في مقابلة المنكر ان
زيدا لقائم يكون بليغا مع ان المتكلم لم يحتج في تحصيل بلاغته الى البيان كما يصرح به المص والشارح
من ان الدلالة المأخوذة في تعريف علم البيان هي الدلالة العقلية المنحصرة في التضمنية والالتزامية لا اعم
من المطابقية فعلم البيان انما يحتاج اليه في تحصيل بلاغة كلام يشتمل على الكناية او المجاز لا في تحصيل
بلاغة كلام خال عنهما **الجواب** ان المراد كونه محتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام في الجملة بان
يحمل لام الكلام على الجنس لا في تحصيل بلاغة كل كلام بان تحمل اللام على الاستغراق حتى يتوجه ذلك هذا هو
حاصل جواب الفاضل العصام هاهنا ورده المولى السيالكوتي بانه ليس بشيء لان المحتاج اليه
هو نفس البيان لا اعماله ولما كان ذلك الكلام الدال بالمطابقة خاليا عن التعقيد المعنوي ولا احتراز
عن التعقيد المعنوي الا بالبيان كان تحصيل بلاغة هذا الكلام ايضا محتاجا الى علم البيان فلا حاجة
الى ما ذكره اقول وفيه بحث اذ لا مدخل للبيان الا فيما من شأنه التعقيد المعنوي وذلك فيما يقصد
اداء المقصود بطريق الدلالة العقلية المتفاوتة في الوضوح والخفاء لا بطريق الدلالة المطابقية التي
لا تقبل التفاوت في التعقيد المعنوي ولذا خصصوا الدلالة في تعريفه بالدلالة العقلية ولو كان للبيان
مدخل في الدلالة المطابقية لم يكن لهذا التخصيص وجه نعم على هذا التخصيص يلزم خروج بحث الحقيقة
سواء في الكلام المشتمل على التشبيه ام لا عن البيان لكنه بحث اخر اشار الشارح الى جوابه في اول بحث
الحقيقة والمجاز بان المقصود الاصلي هو بحث المجاز وبحث الحقيقة مقصود بالتبع نعم لو عمم الدلالة

قوله ابقاء البلاغة على عمومها الى كون هذا العموم ظاهرا مبني على جهة المعنى لا على جهة اللفظ لان البلاغة لم يوضع على القدر
المشترك بين بلاغتي الكلام والمتكلم حتى يكون لفظها ظاهرا في المعنى الاعم بل هي مشتركة بينهما والعموم باعتبار التأويل
بما يطلق عليه البلاغة حقيقة منه

في تعريف البيان من المطابقة وجعلت المطابقة اول مراتب الوضوح كما اشار اليه الشريف لكان
البيان محتاجا اليه في تحصيل بلاغة كل كلام لكن الكلام مبني على تخصيص الدلالة بالعقلية **واما رابعا**
فلان الدليل الثاني مشتمل على قيد مستدرك هو تقييد البلاغة بالكلام لان البيان محتاج اليه في تحصيل
بلاغة المتكلم ايضا فالظاهر ابقاء البلاغة على عمومها **الجواب** في العدول عن هذا الظاهر اشارة
الى ان احتياج بلاغة المتكلم الى البيان انما هو بواسطة احتياج بلاغة الكلام اليه لان المحتاج الى البيان
اولا هو بلاغة الكلام ثم بواسطته بلاغة المتكلم **واما خامسا** فلان المحتاج في قوله لشدة الاحتياج
اليه ان كان عين المحتاج في قوله محتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام اعني المحصل المتكلم فاخذ المعطوف
عليه اعني الجزئية في الدليل لغو لانها انما تفيد احتياج الكل الذي هو علم البلاغة لا احتياج المتكلم وان كان
المحتاج في القول الاول علم البلاغة وفي القول الثاني المتكلم فاخذ المعطوف في الدليل لغو لان احتياج
المتكلم الى البيان في تحصيل بلاغة الكلام لا يستلزم احتياج علم البلاغة اليه ولا مدخل له فيه **الجواب**
باختيار الاول ودفع المحذور بان المتكلم محتاج في تحصيل بلاغة كلامه الى علم البلاغة احتياج الفاعل
الى الالة وعلم البلاغة محتاج الى البيان احتياج الكل الى الجزء فالمتكلم محتاج في تحصيل بلاغة كلامه
الى البيان بالواسطة وباختيار الثاني بان احتياج المتكلم الى البيان لما كان بواسطة احتياج علم البلاغة
اليه فاحتياج المتكلم اليه يستلزم احتياج علم البلاغة اليه لكن الظاهر هو الاول **واما سادسا**
فان كان المحتاج في القولين واحدا هو المتكلم يكون الدليل الثاني مشتملا على المصادرة **الجواب**
ان الاحتياج المأخوذ في الدعوى مطلق الاحتياج وفي الدليل مقيد بقوله في تحصيل بلاغة الكلام فلا يكون
المأخوذ في الدليل عين المأخوذ في الدعوى على ان الدعوى شدة الاحتياج لا نفس الاحتياج المأخوذ
في الدليل فلا مصادرة اصلا **واما سابعا** فلان ترتيب الدليل الثاني ممنوع اذ غاية ما يستلزمه
الجزئية والاحتياج اليه في التحصيل مطلق الاحتياج اليه لا شدته والمطلوب ذلك **الجواب**
الاحتياج الى الجزء اشد من الاحتياج الى الشرط الخارج وايضا الاحتياج في تحصيل ذات البلاغة
اشد من الاحتياج في تحصيل الوجوه الخارجة عنها ومن هاهنا يعلم امكان جعل كل من المتعاطفين
دليلا مستقلا على شدة الاحتياج **واما ثامنا** فلان الدليل الاول اعني قوله لشدة الاحتياج
اليه مشتمل على قيد مستدرك هو قيد الشدة اذ يكفي ان يقال للاحتياج اليه بخلاف البديع كما قال في المختصر
الجواب اعتبر في هذا الكتاب مطلق الاحتياج اعم من ان يكون احتياجا في تحصيل ذات
البلاغة او في تحصيل وجوه تحسينها فاحتاج الى قيد الشدة لان مطلق الاحتياج متحقق في البديع

ايضا واعتبره في المختصر الاحتياج الخاص اعني القسم الاول فاستغنى فيه عن قيد الشدة لان
البديع غير محتاج اليه في تحصيل ذات البلاغة وكل وجهته **السؤال الثامن عشر** حمل الشارح لفظ
العلم في التعريف على معنى الملكة اولا وعلى معنى القواعد المخصوصة ثانيا وفي الكل بحث اما في الاول فلانه مناف
لما سبق منه من ان البيان جزء من علم البلاغة لان علم البلاغة ان حمل على معنى القواعد فظاهر ان
الملكة لا تكون جزءا من القواعد بل جزء القواعد قواعد ايضا وان حمل على معنى الملكة ايضا يلزم ان يكون
الملكة جزءا من الملكة وهو باطل لان الملكة من مقولة الكيف الغير القابل للقسمة كما دل عليه تعريفه **والجواب**
ان ما سبق منه من الحكم بكون احد العلمين جزءا من الاخر مبني على كونهما عبارتين عن المسائل والقواعد
لا على كونهما عبارتين عن الملكتين ولا على كون احدهما عبارة عن الملكة والاخر عن القواعد ولو سلم انه مبني
على كونهما عبارتين عن الملكتين ايضا فالمنتفي عن مقولة الكيف قبول الانقسام لذاته لا مطلق الانقسام فلينقسم
الملكة باعتبار متعلقها التي هي المسائل والادراكات بها وفيه ما فيه واما في الثاني فلان تفسير العلم بالقواعد
ينافي ما قالوا من ان اجزاء العلوم ثلثة المسائل والمبادي والموضوع **الجواب** ان التحقيق ان حقيقة كل
علم مسائله والمبادي اي التعريفات والدلائل والموضوع اي موضوعية الموضوع خارجة عن العلم لكنهم
تسامحوا وجعلوها جزءا ايضا لشدة الاتصال بالعلم كما اشار اليه الشريف في الحاشيتين فما قالوا مبني
على التسامح والتفسير مبني على التحقيق فلا اشكال **التاسع عشر** ان المراد بالمعرفة على ما اشار اليه الشارح
في تعريف علم المعاني هو التصديقات المتعلقة بالفروع الجزئية كما ان المراد من العلم هو التصديقات المتعلقة
بقواعد كلية مع ان الايراد الذي نسب اليه المعرفة ههنا مفهوم مفرد لا يتعلق به التصديق بل التصور
فقط فينصرف المعرفة الى التصور ويلزم ان يكون البيان عبارة عن ملكة او قواعد بسببها يتصور الايراد
بطرق مختلفة وذلك فاسد **والجواب** صرح بعض المحققين بان المصدر في امثاله مثل ادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها قد يكون متعلقا للتصور وقد يكون متعلقا للتصديق لكونه عبارة عن مضمون قضية وهي
ههنا يورد هذا المعنى بطرق كذا وذلك المعنى بطرق كذا وهكذا فلا حاجة الى تقدير المضاف بان يقال
المراد يعرف كيفية ايراد المعنى الواحد اي يعرف به جواب كيف يورد هذا المعنى بطرق مختلفة وذلك
المعنى بها ايضا وهكذا **العشرون** ما المراد من الدلالة المتفاوتة في الوضوح هل هي الدلالة العقلية المنطقية
ام بمعنى اخر مصطلح فيما بين اهل الفن **الجواب** هي بمعنى اخر مصطلح بينهم وهي الدلالة الوضعية الغير المطابقية
فتنحصر في التضمن والالتزام المعتبر عندهم وسيصرح به المص اذ لما كان البلاغة من احوال اللفظ وتدوين العلوم الثلثة
لاجلها لم يكن لهم غرض يتعلق بالدلالة العقلية المنطقية التي هي الدلالة لا بمدخلية الوضع والطبع تم

